عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

تقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين

باسل فهد أبو الحاج

رسالة ماجستير

القدس–فلسطين

1435هـ/2014م

تقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين

إعداد الطالب

باسل فهد أبو الحاج

بكالوريوس تنمية إدارية من جامعة القدس فلسطين

إشراف الدكتور عبد الرحمن التميمي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية البشرية من معهد التنمية المستدامة جامعة القدس

1435هـ/2014م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج بناء المؤسسات والتنمية البشرية / معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

تقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين

اسم الطالب: باسل فهد أبو الحاج

الرقم الجامعي: 21112711

المشرف: الدكتور عبد الرحمن التميمي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 16/9/ 2014 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتوقيعاتهم:

1. رئيس اللجنة المناقشة: الدكتور عبد الرحمن التميمي التوقيع: .....
2. ممتحنا داخليا: الدكتور إبراهيم عوض التوقيع: .....
3. ممتحنا خارجيا: الدكتور جواد الناجي التوقيع: .....

القدس–فلسطين

2014م–1435هـ

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الدكتور فهد أبو الحاج الذي كان لي بمثابة الطاقة المخزونة للإكمال تعليمي وإلى والدتي المربية سهير التي رسمت لي معنا للحياة مع العلم، كما وأهدي هذه الرسالة المتواضعة إلى زوجتي الغالية هناء التي سخرت لي الجو المناسب من أجل إنجاز هذا العمل وإلى فلدت كبدي فهد باسل أبو الحاج.

وفي الختام أهدي هذا العمل إلى من هم أكرم منا جميعا شهداء قضيتنا العادلة وأسراها الأبطال وجرحاها البواسل.

إقرار

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وإنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورده وإن هذه الرسالة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

باسل فهد أبو الحاج

التاريخ: / / 2014م

الشكر والعرفان

اتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم معي في إنجاز هذه الرسالة المتواضعة وخاصة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذين قدم لي كافة المعلومات الخاصة بالرسالة وأخص بالذكر الدكتور نبيل القدومي، والدكتور سمير جراد، والأخ أحمد عثمان. كما وأشكر كل الذين منحوني وقتهم لإجراء المقابلات معهم واخص بالذكر الدكتور محمد شتيه والدكتور جواد الناجي. والشكر موصول لأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في معهد التنمية ممثلة بالدكتور عزمي الاطرش الذين لم يبخلوا علينا في العلم والمساعدة، واخص بالذكر الدكتور إبراهيم عوض.

واتقدم بجزيل الشكر والعرفان لدكتور عبد الوهاب الصباغ، ولدكتور خيري حسن في المراجعة اللغوية والاملائية للرسالة.

وأقدم جزيل شكري وعرفاني إلى الدكتور عبد الرحمن التميمي الذي تواصل معي لإنجاز هذا العمل.

الملخص

هدفت هده الدراسة التعرف على مسار الدعم المقدم من قبل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي إذا جاء ضمن خطط التنمية الفلسطينية ام كان له اهداف أخرى، والتعرف على مدى الاستفادة من المشاريع المنفذة وتحقيقها لاهدافها واهداف الصندوق، بالإضافة الى التعرف على الاثار الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات المدعومة.

وبرزت أهمية ومبررات الدراسة بانها ستمكن صانع القرار الفلسطيني من معرفة مدى الاستفادة من المشاريع المنفذة التي قام الصندوق على دعمها وتنفيذها، كما وان الصندوق يعتبر من اهم الداعمين لشعب الفلسطيني لانه يقوم على تقديم المعونات والمنح والمساعدات وخاصة بعد 2001 دون أي شروط تذكر، وهو أكبر الداعمين لشعب الفلسطيني بنسبة 60.1% مقارنة مع الهيئات العربية وصندوق الأوبك.

وكانت حدود الدراسة المكانية هي دولة فلسطين وحدودها الزمانية من عام 2001 الى عام 2013 وحدودها البشرية مقسمة الى ثلاث اقسام هي الحكومة الفلسطينية، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنفذي والمستفيدين من المشاريع.

اعتمد الباحث أسلوب البحوث النوعية في هذه الدراسة وذلك بسبب الحالة الخاصة للعينة التي قام الباحث على استهدافها، وكانت أداة جمع البيانات هي المقابلة بالإضافة للاطلاع على التقارير ودراسة الحالة وذلك من اجل ربط البيانات وتحليلها.

حيث قسمت عينة الدراسة الى ثلاث محاور رئيسية وهي الصندوق العربي من اجل معرفة عمله داخل فلسطين والحكومة الفلسطينية لمعرفة مدى تلائم الدعم مع المصلحة الوطنية وخطط التنمية الفلسطينة، منفذي والمستفيدين من المشاريع الممولة كل حسب قطاعه لمعرفة مدى الاستفادة من المشروع وإذا ما حقق أهدافه واهداف الصندوق.

وكانت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان الصندوق العربي لا يملك أي اجندة سياسية ، وان الدعم المقدم من قبل الصندوق لا يملك أي شروط تذكر خارج إطار الشروط الفنية اللازمة لتنفيذ المشروع، وان الصندوق العربي يتوافق مع خطط التنمية الفلسطينية، وأن دعمه المقدم احدث اثر إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، ويعد التعامل مع الصندوق العربي من ناحية الإجراءات هو الاسهل في صرف المنح وتعبئة التقارير، وعانى بعض المستفيدين من صعوبة التواصل مع الصندوق اثناء تنفيذ المشروع.

Reviewing the role of the Arab fund for the economic and social development in Palestine

Prepared by Basel Fahed Abu Al-Haj

Supervised by: Dr. Abd Al-Rahman Al-Tamimi

Abstract

The study aims at identifying the support by the Arab fund for economic and social development whether it comes within the Palestinian development plans or it has other objectives. It also aims at identifying the extent of usefulness of the implemented projects and its fulfillment to the fund aims in addition to identify the economic and the social effects in the supported sectors.

The importance and the justifications of the study are that they enable the Palestinian decision makers to be familiar with the usefulness of the projects that are supported and implemented by the fund. Furthermore, the fund is considered one of the most prominent supporters to the Palestinian people since it is based on offering unconditioned aids and gifts mainly after 2001. The fund forms 60.1% of the total support compared with the other Arab committees and the OPEC fund.

The place limitation of the study is the state of Palestine. The time limitation is from the year of 2001-2013. The human limitation is divided into three parts: the Palestinian government, the Arab fund for economic and social development, the executer and the beneficiaries of projects.

The researcher relies on the qualitative research method in the study because of the private case of the targeted sample. The data collection is carried out by interviewing and reviewing the reports and the case study so as to attach and analyze the data.

The study sample is divided into three pivots: the Arab fund to recognize its efficiency inside Palestine, the Palestinian government to recognize the extent of support appropriateness with the national interest and the Palestinian development plans, and finally the executers and the beneficiaries of the funded projects according to their sectors to recognize the usefulness of the projects and whether they fulfill the required goals and the fund objectives.

The study comes to many conclusions, the most prominent conclusion is that the Arab fund doesn't have any political agenda. Moreover, the Arab fund support doesn't have any conditions out of the required technical terms to implement the project and that it harmonizes with the Palestinian development plans. The support of the fund also scores a

positive effect on the economic and social development in Palestine. Also, dealing with the Arab fund regarding the procedures is the easiest in expending the gifts and filling the reports. Meanwhile, some beneficiaries suffer from the difficulty of keeping with the fund through the implementation of the project.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

سيقوم الباحث في هذا الفصل بعرض لخلفية الدراسة التي تضن كل من المقدمة والاهداف والمبررات واسئلة وفرضيات الدراسة وحدود ومحددات الدراسة وفصول الرسالة.

1.1 مقدمة

ما زالت التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القطاعات تواجه الكثير من العقبات أمام جهود الحكومة في تقديم الخدمات العامة وتنفيذ مشاريع التنمية في فلسطين، فقامت الحكومة الفلسطينية ببناء خطة الاصلاح والتنمية التي تستمر لمدة ثلاث سنوات من تاريخ 2008 إلى 2010 حيث استهدفت قطاع الحكم، وقطاع التنمية الاقتصادية، وقطاع التنمية الاجتماعية، وقطاع البنية التحتية، والقدس الشرقية. **(فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية ،2008، ص ص141،124،98،73،45)**.

بعد انعقاد 240 اجتماعا تشاوريا بحضور 2000 مشارك و1300 عن القطاع غير الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني و143 عن مؤسسات القطاع الخاص و45 ممثلا عن هيئات الحكم المحلي أخرجت خطة التنمية الوطنية "اقامة الدولة وبناء المستقبل" التي تستمر من 2010–2013 لمدة ثلاث سنوات، حيث تستهدف هذه الخطة كل من قطاع الحكم، قطاع التنمية الاجتماعية، قطاع التنمية الاقتصادية، قطاع البنية التحتية. **(فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية،2011، صص56،46،36،26،19،21،11)**.

بنيت كل من خطة الإصلاح والتنمية والخطة الوطنية على المبادئ التوجيهية التي ترسم سياسة الدولة الفلسطينية الخارجية والداخلية وكانت تعمل الحكومة الفلسطينية جاهدة من خلال سياساتها وبرامجها على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني من أجل البقاء على أرض هو العيش فيها والعمل على بناء الدولة المستقلة بالرغم من الضغوط والإجراءات التي يفرضها الاحتلال. إن السياسات

والبرامج التي تتبناها الحكومة الفلسطينية تنصب نحو إنهاء الاحتلال وإقامة دولة مستقلة قابلة للحياة وتتمتع بالسيادة. **(فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية 2008، صiv)**.

إن الدولة الفلسطينية هي دولة في طور بناء المؤسسات والخطط التنموية، وتحتاج إلى الدعم من أجل بناء منظومة اجتماعية واقتصادية سليمة من خلال البرامج والمعونات الممولة من قبل المانحين.

مما سبق يتضح أن القطاع غير الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني تعتبر الشريك الأساسي في التنمية وبناء الدولة الفلسطينية فقد جاءت هذه الدراسة لتقوم بتقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين علما أنه يعتبر من أكثر الداعمين لدولة فلسطين حيث يقدم الدعم دون أي شروط تذكر، ويعتبر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من أكثر الجهات المساهمة في تمويل المشاريع في فلسطين.

1.2 إطار المفاهيم

يعتبر منهج أي بحث علمي هو الطريق التي سيسلكها الباحث في الإجابة عن أسئلة الدراسة وانها خطة تبين وتحدد طرق واجرائات جميع البيانات وتحليلها.

ويتم في مرحلة تحديد منهج البحث لتحديد الاتي:

1. نوع وطبيعة البحث حيث يتم تحديد الفرض من البحث والذي قد يكون استكشافي او وصفي او تحليلي كما يتم تحديد طبيعة الدراسة كونها نظرية او تطبيقية، ومن المهم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها ووحدة تحليلها، ونوع وطرق جمع البيانات. **(foddy،1993)**.

ومن المفيد الإشارة لاى ان البحوث العلمية يمكن تقسيمها الى البحوث الوثائقية، الميدانية، والتجريبية، وفي حالة البحوث الوثائقية يتم استخدام أدوات المنهج التاريخي او الاحصائي او منهج تحليل المضمون، وفي البحوث الميدانية يتم اتباع المنهج المسحي في حين تقوم البحوث التجريبية على اجراء تجارب علمية لها أصول وأساليب وفقا لتخصص (**العبد الكريم، 2009**).

تعتبر المقابلة التي (التي استخدمها الباحث في هذا البحث) من الأدوات المهمة في البحث العلمي وظهرت كاسلوب هام في ميادين عديدة، كما انها تعتبر من الأساليب الشائعه لانها تحقق أكثر من غرض في نفس الوقت أهمية المقابلة اليدوية (طرح الأسئلة) المعدة لسفا.

من اهم طرق جمع المعلومات حيث يستطيع الباحث التعرف على اتجاهات واراء المبحوثين بالإضافة الى ذلك:

1. تعتبر فرصة للمبحوثين لتعبير عن رايه بشكل حر.
2. تعتبر مصدر مفتوح للبيانات والمعلومات.

ان اختيار العينة ينقسم الى مجموعتين العينات الاحتمالية (العشوائية) وهي التي تعطي فرص متساوية ومعروفة لكل وحدة من عينات مجتمع الدراسة او العينات غير الاحتمالية يتم اختيارها بشكل عشوائي وفيها يتدخل الباحث في اختيار العينة وتقدير من يختار ومن لا يختار من مجتع البحث الأصلي مع تبرير ذلك، وعادة ما يختار الباحث عينة مقصودة تكون محدودة العدد ومبررة، ويعتمد حجم العينة على الفرض من الدراسة واستراتيجية جمع البيانات وتوفر المعلومات. (**2000، punch**)

لقد استفادت هذه الدراسات من أساليب البحث العلمي في البحوث النوعية وذلك كما يلي:

1. توفر معلومات ووثائق يمكن الاستفادة منها.

2. تفهم اراء المبحوثين عند المقابلات ونتعرف على درجة اهتمامهم.
3. يكون المبحوثين أكثر اطلاعا من الوثائق المنشورة وبالتالي يمكن الحصول على معلومات غير منشورة.
4. في البحوث النوعية يتم التركيز على العينة المقصودة مع التركيز على اكثر من نوع من العينات.
5. العينة في البحث النوعي ليست ثابته او جامدة بل يتم اختيارها مسبقا ويمكن ان يزيد او ينقص العدد تبعا لحاجة الباحث.

كم أشرنا سابقا فان الدراسة اختارت أسلوب البحوث النوعية والتي ارتكزت على الاتي:

1. مراجعة الادبيات والتقارير والوثائق.
2. المقابلات وقد تم اختيار عينة المقابلات لتكون ممثلة لمجتمع الدراسة وهم المتعاملين مع الصندوق ولهذا تم اختيار عينة تمثل المتعاملين مع الصندوق وهم:
    1. الحكومة الفلسطينية ومن يمثلها
    2. المؤسسات الاهلية الفلسطينية
    3. المستفيدين (المشاريع المنفذة)

وقد كان الهدف من ذلك هو التعرف على وجهة نظر المبحوثين اتجاه الصندوق من جميع الجوانب (صانع القرار، مستفيد، ومنفذ مشروع).

وفي حالة المشاريع تم اختيار العينة لتكون ممثلة لكافة القطاعات التي عمل بها الصندوق، وتم اختيار العينة للأسباب التالية:

1. وجود وثائق متكاملة عن المشروع.
2. المشروع يعتبر ممثلا جيدا للقطاع الذي يتبع له.
3. تعاون المستفيدين والمنفذين لاعطاء المعلومات.

1.3 مشكلة الدراسة

التنمية تواجه الكثير من العقبات في الوضع الطبيعي، وبالتالي فإن المحتل سيشكل عقبات كثيرة وهذا حال الدولة الفلسطينية التي تصارع من أجل الصمود ودحر المحتل الذي اتخذ بدوره إجراءات لمحاربة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فإن التنمية في فلسطين تواجه الكثير من المشاكل والعقبات اهمها:

1.الافتقار إلى السيادة، 2. تجزئة الاقتصاد الفلسطيني واحتوائه، 3. انعدام الاستقرار المالي، 4. عدم انتظام الدعم الخارجي لبناء المؤسسات وتذبذب المواقف، 5. عدم انسجام الدعم الخارجي. **(فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية ،2008، ص8)**. 6. تدني جودة ونوعية التعليم والتحصيل الدراسي للطلبة، 7. ضعف التنسيق ما بين المؤسسات ذات العلاقة بقطاع البيئة والموارد الطبيعية، 8. الدور الرقابي والتفتيشي للحكومة ما زال ضعيفا، 9. عدم توفر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية المقترحة في الخطة، 10. عدم القدرة على تنفيذ بعض المشاريع الاستراتيجية الواردة في الخطة وغيرها الكثير الذي يهتم بمديونة الوزرات وخاصة وزارة الصحة وشركة الكهرباء .... الخ، ولكن سنركز هنا على التحديات التي تتسبب من عدم استقرار الدعم الخارجي. **(فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية ،2012، ص44)**.

إن منظمات المجتمع المدني في فلسطين كثيرة وهي بحاجة إلى الدعم المادي من أجل الاستمرار وهنا تكمن المشكلة حيث إن الدول المانحة ستقدم الدعم بناء على شروطها وفي الغالب لا تتفق مع الخطة العامة لتنمية، أو تقدم الدعم من أجل مصالحها كدولة داعمة، أو تمنع الدعم بسبب موقف سياسي معين، ومع غياب وضعف المراقبة على هذه المؤسسات فإن أغلب الأموال تذهب إلى خارج نطاق خطة التنمية التي أعدتها الدولة وهذا يسبب إرباك في عملية التنمية مع العلم أن جميع الاموال المقدمة محسوبة ضمن الدعم إلى الشعب الفلسطيني.**(فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية،2011، ص12،13)**.

حيث هناك جدل واسع حول مزايا وعيوب التمويل وان اهم مزاياه توفير العديد من الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة تتيح الفرصة لزيادة الاستثمار، واهم عيوبه التأثير على سعر صرف الدول المستفيدة وهي سلاح بيد الدول المقرضة او المانحة للتدخل في شؤون البلد المستفيد **(العبادي، 2002، ص ص30 ،32)**

وجاءت هذه الدراسة لفهم اشكالية دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين من خلال القطاعات التي عمل فيها الصندوق في المجال الاجتماعي والاقتصادي ومدى تأثيره على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين وهل كان دعمه ينسجم مع الاولويات الفلسطينية وخطط التنمية من عام 2008-2013

1.4 أهمية ومبررات الدراسة

منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، تلقت الحكومة الفلسطينية الدعم المالي من أجل إنجاز خطط التنمية الفلسطينية المتتالية من المؤسسات الدولية والعربية وكان الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من أكبر المؤسسات الداعمة لصمود الشعب الفلسطيني وبالتالي فإن أهمية ومبررات الدارسة هي:

1. تكمن أهمية الدراسة في انها ستقيم المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها والتي تصب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. ستمكن صناع القرار من معرفة مدى الاستفادة من المشاريع المنفذة التي قام الصندوق على تمويلها وتنفيذها
3. سيقوم الباحث بوضع مؤشرات من اجل توجيه الدعم المقدم الى الصندوق العربي من اجل تحقيق أكبر استفادة له ولشعب الفلسطيني.
4. تقديم نتائج واستنتاجات الى المعنين في مثل هذه دراسات او صانعي القرار او الصندوق العربي من اجل الاستفادة كل حسب تخصص وشئنه.
5. يعتبر الصندوق من اهم الداعمين لشعب الفلسطيني لأنه يقوم على تقديم المعونات دون اي شروط تذكر وهو من أكبر الداعمين العرب بنسه 60.1% مقارنة مع الهيئات العربية وصندوق الاوبك **(ملخص مساهمات الهيئات العربية وصندوق الاوبك، 2013، ص4)**.

6. حسب علم الباحث بأنه لم يكتب أكاديميا عن دور الصندوق في فلسطين من قبل، وهذا يساعد الصندوق في معرفة مدى تأثير دعمهم على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وكما ويفيد الحكومة الفلسطينية في الاطلاع على ما عمله الصندوق.
7. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ممول مهم حيث قدم الصندوق معونات ما يقدر 113.6 مليون دينار كويتي خلال الفترة بين 2001-2013(**الصندوق العربي، 2012، ص23**).
8. هذا الدعم خصص من أجل دعم صمود الشعب الفلسطيني وتحديدا من بعد عام 2001 وذلك عن طريق بناء نظام اجتماعي واقتصادي يوفر الحياة الكريمة لشعب الفلسطيني. **(الصندوق العربي،2011، ص24-100)**.
9. تم اختيار الباحث لصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لأنه يحتل المرتبة الأولى من بين الصناديق العربية في الدعم لشعب الفلسطيني كما ونوعا بالقياس مع الصناديق والهيئات العربية. **(ملخص مساهمات الهيئات العربية وصندوق الاوبك، 2013، ص1)**.

1.5 أهداف الدراسة

الهدف العام لهذه الدراسة هو التعرف على الأثر التنموي كما ونوعا الذي أحدثه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من خلال التحليل الكمي والكيفي لمشاريع الصندوق. أما الأهداف الفرعية هي:

1. التعرف على مسار الدعم المقدم إذا كان هذا الدعم قد جاء ضمن خطط التنمية الفلسطينية، أم كان له أهداف أخرى.
2. التعرف على مدى الاستفادة من المشاريع المنفذة وتحقيقها لأهدافها وأهداف الصندوق.
3. التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات المدعومة من قبله.

1.6 أسئلة الدراسة

تقوم هذه الدراسة على سؤال أساسي هو ما هو دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين وأثر هذا الدعم في القطاعات التي عمل بها الصندوق؟

وتفرع عن هذا السؤال اسئلة فرعية وهي:

1. هل الدعم المقدم جاء منسجم مع خطط التنمية الفلسطينية أم كان له أهداف أخرى؟
2. هل حققت المشاريع التي نفذت أهدافها التنموية بشكل خاص وأهداف الصندوق بشكل عام؟

1.7 فرضيات الدراسة

يفترض الباحث أن يكون هناك أثر إيجابي أحدثه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين في القطاعات التي عمل فيها الصندوق. وإن الدور

الذي لعبه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كان أساسيا في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين وذلك من خلال النتائج التي حققتها المشاريع الممولة من قبل الصندوق.

وإن المشاريع التي دعمها الصندوق حققت أهدافها وأهداف الصندوق بشكل عام.

1.8 منهج وأدوات الدراسة

سيعتمد الباحث أسلوب البحوث النوعية وأداة المقابلة ودراسة الحالة لجمع البيانات وذلك من خلال:

1. مراجعة الأدبيات: التي تختص بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام وبشكل خاص في فلسطين بالإضافة إلى الدراسات التي أعدت في تقييم عمل مؤسسات المجتمع المدني أو الداعمين لهم والتقارير الخاصة بالصندوق والمؤسسات التي عملت معه والحكومة الفلسطينية.
2. التقارير ووثائق المشاريع: من خلال الاطلاع على وثائق المشاريع وزيارتها على أرض الواقع وتحليلها ومعرفة أهدافها وربطها بالهدف العام للتنمية في فلسطين والأهداف العامة لصندوق العربي.
3. المقابلات: إجراء المقابلات مع عدد من المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين الذي عملوا مع الصندوق بالإضافة إلى مدراء المشارع أو المؤسسات التي قامت على تنفيذ المشاريع وذلك من اجل ربط المعلومات والتحقق من النتائج التي حققها الصندوق ولقياس مدى الاستفادة من المشاريع.

4. دراسة حالة: سيقوم الباحث بدراسة حالة انجزت على أرض الواقع وتحليل نتائجها من خلال إجراء المقابلات مع بض المستفيدين من هذه المشاريع.
5. التحليل النوعي: هذا التحليل ينتج من خلال مجموعة من الوثائق التي تتعلق بالمشاريع أو الصندوق نفسه ومحاولة ربطها مع بعضها البعض.

1.9 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث عناصر رئيسية وهي:

1. الحكومة الفلسطينية: ممثلة بمستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون الصناديق العربية ورئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني لتنمية والاعمار بكدار حيث تم اختيار الحكومة الفلسطينية وذلك بسبب وجودها كعضو في الصندوق ويمثلها محافظ لفلسطين في مجلس محافظي الصندوق حيث يقوم على توجيه الدعم الى فلسطين حسب الاولية التي تقرها الحكومة الفلسطينية من خلال خططها التنموية.
2. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: من خلال التقارير السنوية والمراسلات التي تم طلبها منهم حيث تمثل وجه نظر الصندوق في الدعم المقدم، ويظهر اهداف الصندوق العامة والمعلنة من وراء الدعم وفي اي اتجاه يتم الدعم لمقارنته بخطط التنمية الفلسطينية ومدى الاستفادة من هذه المشاريع وهل حققت اهدافها واهداف الصندوق
3. منفذين ومستفيدين من التمويل: ويقسم الى الجمعيات الاهلية والمدنية والمستفيدين من المشاريع حيث تمثل كافة المشاريع التي تم تمويلها وتطبيقها وتنفيذها حسب القطاعات التي

عمل فيها الصندوق حيث ستمثل كافة القطاعات التي عمل بها لصندوق في العينة عن طريق مشروع لكل قطاع لمعرفة مدى تحقيقه لأهدافه واهداف الصندوق وارتباطها بخطط التنمية الفلسطينية

1.10عينة الدراسة

تم تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية لتغطي مجتمع الدراسة وذلك من أجل التعرف على الدور الحقيقي الذي لعبه الصندوق وكانت المحاور هي:

1. الحكومة الفلسطينية من خلال: الاطلاع على خطط التنمية الفلسطينية، مقابلة مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون الصناديق العربية او مقابلة رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني لتنمية والاعمار بكدار. من اجل معرفه مدى تأثير الدعم على فلسطين وهل له اي اجندات سياسية ولبيان اهمية دعمه المقدم. من قبل صانعي القرار الفلسطيني.
2. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من خلال التقارير السنوية، ومحافظ فلسطين في الصندوق والخبير الاقتصادي لدى الصندوق. وذلك من اجل جمع أكبر كم من المعلومات حول الدعم المقدم لفلسطين ومقارنتها بالمعلومات التي تم الباحث جمعها من قبل الحكومة والمستفيدين، وربطها بخطط التنمية الفلسطينية ومدى احداث تغير على الواقع من خلال دراسة للمشاريع المنفذة.
3. دراسة حالات ممثله للمؤسسات بأنواعها والمشاريع المقدمة والممولة من خلال الصندوق وذلك عن طريق تقييم مشروع من كل القطاعات التي عمل فيها الصندوق حيث سيتم اختيار

المؤسسات بناء على تجاوب المؤسسة في اعطائنا المعلومات اللازمة لتغطي مشروع واحد في كل قطاع وهي:

أ. قطاع البنية الأساسية:

1. الطرق
2. المياه
3. الكهرباء

ب. قطاع الخدمة الإنتاجية:

1. الزراعة
2. الصناعة

ج. قطاع الخدمات الاجتماعية

1. دعم المؤسسات التعليمية
2. المدارس
3. الصحة.

د. القطاعات الأخرى:

1. الإعمار وتأهيل المباني التاريخية
2. الدعم المؤسسي للجمعيات الأهلية
3. الخدمات الفنية
4. غير مخصص **(مساهمات الصندوق العربي،2012، ص9)**.

وسيقوم الباحث بأخذ مشروع منكل فئة على أن تكون المشاريع متنوعة من حيث المنفذين بين الحكومة والمنظمات الأهلية كل حسب اختصاصه، ومتنوعة أيضا من حيث حجم المنحة والقطاعات، مع وجود معلومات موثقه واستعداد الجهة المنفذة اعطاء معلومات عن المشروع المنفذ وبذلك تكون العينة قد شملت كافة القطاعات ببنودها التي عمل بها الصندوق وذلك من اجل مقارنة الواقع مع البيانات التي حصل عليها من قبل الصندوق.

وسيعمل الباحث بالمقارنة بين المعلومات التي تم جمعها من المستفيدين والمؤسسات ومقارنتها بخطط التنمية الفلسطينية ومدى التطابق معها ومدى تطابقها مع اهداف الصندوق بالإضافة الى دراسة المشاريع وكيفية التمويل ومدى العوائق التي تواجه المنفذين بالإضافة الى دراسة مدى تحقيق المشروع لأهدافه التي كان يسموا اليها.

1.11 حدود الدراسة

هدفت هذه الدراسة على تقييم دور الصندوق العربي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين وعلى ذلك سيقوم الباحث بتحليل المشاريع داخل الأراضي الفلسطينية، وستكون حدود الدراسة على النحو التالي:

الحدود المكانية: دولة فلسطين

الحدود الزمانية: من 2001 -2013

1.12 محددات الدراسة

إن ثقافة إعطاء المعلومات اللازمة من أجل بحث علمي لم تزل تواجه الكثير من المشاكل في المجتمع الفلسطيني، وفي الأغلب المبررات غير منطقية، فإن محددات هذه الدراسة ستكون على النحو التالي:

1. عدم قدرة الباحث الوصول إلى أشخاص معينين.
2. عدم إعطاء مدراء المؤسسات "حكومية وغير حكومية" المعلومات اللازمة لدراسة.

1.13 التعريف بالمصطلحات

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي "الصندوق العربي": هيئة مالية إقليمية عربية مستلقة، يضم في عضويته جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وذلك باستثناء جمهورية القمر المتحدة "جزر القمر". **(الصندوق العربي،2008، ص5).**

التنمية: مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تنتج من التدخل الإداري المجتمع لتوجيه التفاعل بين الطاقات والإمكانات الكائنة للمجتمع والنسق الاجتماعي والاقتصادي للإنتاج والإبداع، وقوام هذه العملية إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع يهدف لزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو. **(محمد،2005، ص50).**

التنمية الاقتصادية: كما عرفها صلاح الدين نامق في كتابه التنمية الاقتصادية طبيعتها معوقاتها، هي عملية تطويريه تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن لا يزيد فيه الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، إلى اقتصاد متحرك تبدأ فيه الزيادات إنها عملية التغير بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من أبعاد أي التغير اقتصادي واجتماعي وسياسي يؤدي إلى تغيرات جدرية كلية في المجتمع كله. **(البرعي، ،2004، ص103)**.

التنمية الاجتماعية: تغير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد مسايرة لروح العصر وإقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر من إشباع المطالب والحاجات. **(خاطر،1995، ص ص8،7)**.

برنامج المعونات العاجل لدعم الشعب الفلسطيني: برنامج معونات أقره مجلس محافظي الصندوق العربي في عام 2001 من أجل دعم صمود الشعب الفلسطيني والحد من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. **(الصندوق العربي،2011، ص23)**.

الدول المانحة: هي الدول التي تقدم المعونات والمشاريع والمنح إلى الدول المحتاجة.

1.14 إدارة وتحليل البيانات

المرحلة الاولى: ادارة البينات وذلك من خلال:

1. فحص البيانات وتدقيقها والعمل على إزالة أي تناقضات من المصادر.
2. تصنيف البيانات وتبويبها.

المرحلة الثانية: تحليل البينات من خلال

1. تحليل البيانات واستنباط دلالاتها.
2. انتاج معرفه من خلال تجميع المعطيات وربطها مع بعضها.

المرحلة الثالثة: عرض المعلومات

1. عرض البيانات على شكل جداول ورسوم بيانية.
2. الاستنتاجات المبنية على التحليل.

1.15 تصميم هيكل الرسالة

سيقوم الباحث بتصميم الرسالة لتتكون من أربع فصول مقسمة حسب الجدول رقم (1:1).

جدول رقم (1:1): فصول الرسالة

الفصل	اسم الفصل	المحتوى
الأول	خلفية الدراسة	مقدمة الدراسة وعرض لمشكلة الدراسة ومبرراتها واهدافها بالإضافة الى اسئلتها وفرضياتها وسيعرض الباحث مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة المنهج وادوات الرسالة وحدود الدراسة

		ومحدداتها وسيعرف الباحث مفاهيم الدراسة وكيفية ادارة وتحليل البيانات وكيفية تصميم وهيكلية الرسالة وعرض لجدولها الزمني
الثاني	إطار نظري ودراسات سابقة	عرض لدراسات سابقة مقاربة لموضوع الدراسة من اجل الاستفادة منها، وسيوضح الباحث التنمية الاقتصادية واهدافها ونظريتها ومعيقاتها ونظرياتها، وسيوضح الباحث التنمية اجتماعية واهدافها ونظريتها ومعيقاتها ونظرياتها بالإضافة الى توضيح التقييم وتعريفه وانواعه واهدافه، وسيعرف الباحث الصندوق العربي وتوضيح كيفية انشائه وعرض موجز لدعمه لفلسطين
الثالث	منهجية الدراسة وإجراءاتها	سيعرض الباحث بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في فلسطين وذلك من اجل معرفة الواقع بالشكل السليم وسيقوم الباحث بتقييم دور الصندوق العربي في فلسطين من خلال تحليل المعلومات وربطها، واستخراج الاستنتاجات التي توصل لها
الرابع	النتائج ومناقشتها والاستنتاجات والتوصيات	عرض النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث

1.16 الجدول الزمني

جدول رقم (2.1): الجدول الزمني للرسالة

التاريخ	المهمة
2013/5/16-2013/2/16	تجهيز ونقاش المقترح
2013/11/1-2013/9/1	تجهيز الإطار النظري
2014/2/2-2013/11/2	عمل المقابلات وجمع البيانات
2014/5/5-2014/2/3	تحليل البيانات
2014/8/1-2014/5/6	استخراج النتائج وتجهيز الرسالة ونقاشها

الفصل الثاني

الإطار النظري

سيتضمن هذا الفصل تعريف بالصندوق العربي ومقدار الدعم وتعريف وتوضيح لتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بالإضافة الى تعريف وتوضيح لتقييم وسرد وتعليق على دراسات سابقة قريبة من الموضوع وربطها بفرضيات الدراسة.

2.1 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

سيقوم الباحث في هذا الفصل بالتعرف على الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

2.1.1 تعريف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي "الصندوق العربي" هو هيئة مالية اقليمية عربية مستقلة يضم في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، باستثناء جمهورية جزر القمر المتحدة. **(التقرير السنوي،2008، ص5).**

2.1.2 نشأت الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

قدم اقتراح إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب المنعقد ببغداد في أغسطس 1967. وقد وافق عليه المؤتمر ورفع توصيته بشأنه. أقرها ملوك ورؤساء الدول العربية في القمة التي انعقدت في الخرطوم عقب ذلك. وفي شهر اكتوبر 1967 قام مؤتمر وكلاء وزارات الاقتصاد والمال العرب في الجزائر بصياغة مشروع الاتفاقية بأنشاء الصندوق المقترح في صورة هيئة مالية إقليمية تأسس برأس مال قدره 100 مليون دينار كويتي.

وقد وافقت الدول الأعضاء على هذه الاتفاقية بنصها المعتمد من المجلس الاقتصادي بمقتضى قراره رقم "345" في دورته المنعقدة في يوم الخميس 16 مايو 1968. وتم توقيع الاتفاق بمدينة القاهرة من أصل واحد باللغة العربية يحفظ في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وسلمت صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة إليها.

وهذا أعلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية صباح السبت الموافق 1971/12/18 نفاذ اتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وذلك بالتطبيق للمادة (40) من الاتفاقية التي نصت على العمل بها بعد شهر من إيداع وثائق تصديق دول لا يقل مجموع اكتتابها عن 45% من راس مال الصندوق. **(اتفاقية الانشاء،1967، ص3)**.

2.1.3 أهداف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

حددت اتفاقية الإنشاء التي تم ذكرها في الأعلى أهداف الصندوق في محورين متكاملين هما:

1. دعم الدول العربية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
2. إنجاز المشاريع الهادفة إلى تحقيق التكامل العربي.

ولتحقيق الأهداف السابقة جاء ذلك من خلال النقاط التالية:

1. تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بقروض تحمل شروطا ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة، مع منح الأفضلية للمشاريع الاقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمشاريع العربية المشتركة.

2. تمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول الأعضاء، عن طريق تقديم القروض والضمانات على اختلاف أنواعها للمؤسسات والمنشأة ذات الشخصية الاعتبارية، والمساهمة في رؤوس أمولها، وتوفير العمليات الأخرى والخدمات المالية والفنية والاستشارية اللازمة.
3. انشاء أو المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية التي تهدف إلى تنفيذ وتمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول الأعضاء، بما في ذلك توفير الخدمات المالية والفنية والاستشارية.
4. إنشاء وإدارة صناديق خاصة تهدف إلى تحقيق أهداف معينة تتفق مع أهداف الصندوق العربي، ويتم تمويلها من موارده وأية موارد أخرى، وتحدد وثائق إنشاء تلك الصناديق أغراضها وصلاحيتها وإدارتها والقواعد المنظمة لعمليتها.
5. تشجيع توظيف رؤوس الأموال العامة والخاصة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بما يكفل تطوير وتنمية اقتصاديات الدول العربية.
6. توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. **(التقرير السنوي،2008، ص5)**.

2.1.4 دعم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لفلسطين

أقر مجلس محافظي الصندوق العربي في عام 2001 الإسهام في تمويل البرنامج العاجل لدعم صمود الشعب الفلسطيني **(التقرير السنوي،2012، ص10)**. وقدم الصندوق خلال العام

201310.4 مليون دينار كويتي. للإسهام في تمويل المرحلة الحادي عشرة من هذا البرنامج وبذلك بلغ مساهمات الصندوق في تمويل البرنامج العاجل حوالي 123.6 مليون دينار كويتي خلال الفترة 2001-2013. **(ملخص مساهمات الهيئات العربية وصندوق الاوبك، 2013، ص5).**

وسيقوم الباحث بعرض مقدار الدعم الذي قدمه الصندوق خلال الفترة الزمنية لدراسة في الفصل الثالث بالتفصيل.

2.2 التنمية الاقتصادية

احتل موضوع التنمية بشكل عام منذ الحرب العالمية الثانية أهمية عالية، حيث بدأ العلماء بتقسيم التنمية إلى اختصاصات متنوعة مثل التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية .... الخ.

سيعمل الباحث في هذا الفصل بتعريف التنمية الاقتصادية وتوضيح معيقاتها وطرح بعض نماذجها ونظرياتها المعمول بها، ودور القطاعات في التنمية وتوضيحها وذكر عناصرها.

2.2.1 تعريف التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية احتلت مكانا مرموقا بين علماء الاقتصاد، والدراسات الاقتصادية حيث استحوذ هذا المفهوم على علماء البلدان المتقدمة والنامية في المنظمات الدولية. **(القريشي، 2007، ص121).**

فقد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البينات الاقتصادية ويعرفها اخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني بمرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي ويرى البعض أنها المفهوم الواسع لرفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنشائية أفضل. **(القريشي،2007، ص122)**.

ويقول الدكتور جيد الدماير أن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن. **(حبيب،1980، ص8)**.

أما الاقتصادي الأمريكي دمبررايت فيبعد كثيرا عن مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث يشير "أن العوامل المؤدية إلى النمو الاقتصادي هي غير اقتصادية وغير مادية الطبع وإن الروح نفسها هي التي تحي الجسد" وأما الاقتصادي السويدي البارز ميردال يشرح التنمية بجملة مكثفة فيقول على أنها التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل. **(حبيب،1980، ص13)**.

وعرف تشيلسوفوتادو يقول إن التنمية هي بصورة أساسية ومن وجهة نظر الاقتصادين زيادة في تدفقات الدخول الحقيقية، أي زيادة في كميات السلع والخدمات الجاهزة، في وحدة زمنية، ولدى جماعة معطاة، ويتعلق الأمر إذن بمفهوم يرتبط بعناصر قابلة للحساب الكمي. **(حبيب،1980، ص16)**.

وعرف ولنسكي التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصادين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي أي ازديادا اجماليا في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان. وأن النمو الاقتصادي في الحقيقة، هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها. إلا أن النمو وأن كان اساسيا فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي لوحده لضمان تحقيقها إن التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل أشياء كثيرة أخرى، وأنها تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا، والقضاء على الجوع والقذارة والمرض، ونشر العدالة الاقتصادية والمساواة في مجتمعات تلك البلدان، والتحرر من الاعتماد على انتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قليلة، وتطوير الصناعة، وتنحية الأجانب عن مراكز التسلط في اقتصاداتها، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي القومي، وزيادة شهرة واحترام البلد في الخارج، وما شابه ذلك. وفي بعض الأحوال الهامة، تعني التنمية الاقتصادية أيضا الاشتراكية، وذلك لأن ملكية الدولة وتسييرها لأهم وسائل الانتاج قد تعتبر الوسيلة المثلى لتحقيق المجتمع الاقتصادي المتقدم. وهكذا فإن السعي وراء التنمية الاقتصادية يشتمل بالنسبة لكثير من تلك البلدان على العديد من الأهداف الرئيسية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يعبر بعضها عن دوافع أكثر قوة من حافز النمو الاقتصادي. **(حبيب،1980، ص17).**

وعرف فؤاد مرسي التنمية الاقتصادية بأنها عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل، من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي وإحلال تكنيك أرقى،

واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة، مع تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية. **(حبيب،1980، ص18)**.

وعرف الفكر الاقتصادي والرأسمالي التنمية هي العملية التي يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين "الناتج القومي" خلال فترة زمنية معينة على أن يكون معدل النمو الاقتصادي المتحقق أي معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو السكان وهذا يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد مع الإشارة إلى الزيادة في الدخل القومي يجب أن يكون مستمر عبر مراحل التنمية الاقتصادية لذلك فإن الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي في الأجل القصير لسبب من أسباب التغيرات الطارئة أو الفجائية يجب أن لا تدخل ضمن مفهوم التنمية الاقتصادية ما لهم هو الاتجاه التصاعدي في صافي الناتج القومي وهناك بعض الاقتصادين الذين ينظرون إلى التنمية الاقتصادية على أنها دخول الاقتصاد القومي الذاتي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي. **(البرعي،2004، ص97)**.

وعرف لينين التنمية الاقتصادية على أنها القدرة التكنولوجية الاجتماعية القائمة على العلم، وبالذات على العلوم الطبيعية ويتضمن هذا المفهوم كذلك قيام ثورة شاملة في المجال الثقافة وتكوين الرجال فالتنمية عنده تلتزم توافر العمال والمهندسين المهرة الذين يعرفون كيف يستخدمون منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثة في تطوير الاقتصاد القومي واخضاع البيئة والظروف القائمة لمشيئة الإنسان صانع التنمية الاقتصادية ومبدعها. **(البرعي،2004، ص101–ص103)**.

ومن وجه نظر الدكتور صلاح الدين نامق يقول إن التنمية الاقتصادية عملية تطويرية طويلة الأجل يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي إلى اقتصاد ساكن لا يزيد فيه هذه الزيادة، بل أنها عملية التغير بكل ما تتضمنه هذه العملية من أبعاد أي تغير اقتصادي جماعي وسياسي يؤدي في النهاية إلى تغيرات جذرية كلية في المجتمع كله. **(البرعي، 2004، ص103)**.

إن مفهوم التنمية كان في بدايته يعتقد أن الزيادة في النتاج القومي هي التنمية الاقتصادية حيث اتضح أن هذا المفهوم هو مفهوم خاطئ، وأن التنمية الاقتصادية يجب أن تغطي أكبر القطاعات، فجاءة التعاريف الجديدة.

ويرى الباحث أن تعريف التنمية الاقتصادية: هي نمو حقيقي وواضح في الوضع الاقتصادي داخل الدولة ولا تأتي هذه الزيادة الحقيقية إلى من خلال تحسين الوضع الاجتماعي وكافة قطاعات المجتمع وشرائحه وعليه ستكون الناتج الحقيقي لهذه التنمية هو اختفاء الجوع والفقر ونشر التعليم وتحسين الوضع الاجتماعي. فعند زيادة دخل الفرد سيكون انعكاس على حياته اليومية في اشباع حاجته الأساسية والثانوية حسب سلم ماسلو مع وجود خطط واضحة سيصبح الفرد منتج ويبحث عن التطور والازدهار.

2.2.2 عناصر ومستلزمات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب الكثير من المستلزمات والعناصر الضرورية لإنجاز مهامها وأهدافها وسنقوم بعرض هذه العناصر والمستلزمات:

1. تراكم رأس المال: يذكر جميع الاقتصادين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، ومن خلالها توفر الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.
2. الموارد البشرية: إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية. حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت.
3. الموارد الطبيعية: تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الارض والطبيعة، وقد اختلف علماء الاقتصاد على أهميتها منهم من قال إنها مهمة، أن يكون للبلد مصادر من أجل أن تكون تنمية أسهل وكان المثال على بريطانيا والحديد والصلب أما الآخرون فيقولون إن الحصول على موارد الطبيعة الأولية في هذه الأيام أسهل وأرخص ثمنا من السابق.
4. التكنلوجيا والتقدم التكنولوجي: رغم الاختلاف في تعريف التكنولوجيا إلى أنها عرفت بمعرفة كيفية الإنتاج وهي تستند على المعرفة العلمية التي بدورها تستند على التجارب والنظريات

العلمية التي ترفع قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع. **(القرشي،2007، ص134-142)**.

5. خلق الإطار الملائم لعملية التنمية: هناك العديد من الأولويات والشروط الأساسية التي لا بد من تحقيقها كضرورة حتمية لإنجاح سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية ويكون خلق الإطار الملائم من خلال تغيرات متعددة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي ومحاولة مواجهة مشكلة التبعية وإجراء التغيرات اللازمة في السلطة السياسية بالتوصل إلى طبيعة سياسية واجتماعية للدولة.
6. توافر الاستثمارات الكافية وارتفاع مستوى التراكم: يتوقف نجاح التنمية الاقتصادية على القدرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية السائدة ويعتبر التصنيع الوسيلة الرئيسية للقضاء على هذه الاختلالات ولا يتوقف نجاح التصنيع على مجرد رفع معدل الاستثمار في الصناعة، بل يجب الا يقل حجم هذه الاستثمارات عن حد أدنى وعلى هذه تستلزم وضع معدل التراكم بحيث لا يقل عن عنصر معين ورفع معدل الاستثماريون الى هذا الحد ويترتب عليه دخول الاقتصاد القومي من توافر مجموعة من العمليات الاستثمارية لعملية التنمية.
7. القضاء أو تصحيح الاختلالات الهيكلية عن طريق التصنيع: حيث يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية إذ اتسمت عملية تصحيح للاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف ونعني التصنيع اتساع قاعدة الصناعة للمجتمع مما يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الانتاج المستخدمة كذلك فإن تطوير وتقدم قوى الإنتاج المصاحبة لعملية التصنيع لا بد وأن يصاحبها تغير في علاقات الإنتاج السائدة وهذه بدورها عملية التصنيع إلى الأمام.

8. اختيار أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية "جهاز السوق أسلوب التخطيط": حيث أن اختيار الأسلوب لتحقيق التنمية يأتي بمثابة توفير الخطة وهذا يؤدي إلى رفع الكفاءة، وتأتي هذه الخطة وتتبنى من قبل الشعب. **(البرعي،2004، ص115–ص123)**

2.2.3 نظريات التنمية الاقتصادية

من أجل تحقيق التنمية بشكل سليم ولكي تسير في طريق الصعود لا بد من إتباع النظريات التي حققت الكثير من النجاح ولكن مع تكيفها مع واقعنا لكي تكون فاعلة بالشكل السليم وتحقق أهدافها بشكل جيد، فإن هناك بعض النظريات العالمية التي اتفق عليها العلماء وهي:

1. نظرية الدفعة القوية: إن صاحب هذه النظرية يدعى (rosenteinrodan) الذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان النامية، وفي مقدمتها ضيق حجم السوق. ولهذا فإن التقدم خطوة خطوة لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان النامية، بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي. وهذا يعكس حدا أدنى من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، والتي قدرها بنحو 13.2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا. وللتدليل على أثر الدفعة القوية في التغلب على الجمود يشبه بعض الكتاب اقتصاد البلدان النامية بالطائرة التي تحتاج إلى دفعه قوية من أجل الطيران.

2. نظرية النمو المتوازن: صيغة حديثة ومطورة لنظرية الدفعة القوية وصاحبها يدعى (nukse) وركزت على الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل وبتالي تضيق السوق مؤكدا ان كسر الحلقة المفرغة لا يأتي إلى بتوسيع حجم السوق الذي يؤدي إلى استثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الزراعي والصناعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة أمام الصناعة، وعليه إن هذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات التي توجه نحو انتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المرحلة الأولية وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية. حيث تؤكد هذه النظرية على التوازن بين جميع القطاعات حتى بين العرض والطلب. **(القريشي،2007، ص87-116)**

3. نظرية النمو غير المتوازن: صاحبها البرت هيرشمان تطورها عن نظرية أقطاب مركز النمو لصاحبها الفرنسي فرانسوابيرو وتقول هذه النظرية أن على البلدان النامية أن تبدأ التركيز جهودها الانمائية على مناطق تتمتع بمزايا نسبيه من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى، مع مرور الزمن تنتشر عملية النمو إلى سائر المناطق الاخرى في البلاد.
4. نظرية أقطاب مركز النمو: صاحبها الفرنسي فرانسوابيرو وتمثلت في أن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها ناتج وآثار إيجابية. كما أن مراكز النمو لا تحدد فقط

بصناعة محفزة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، غالبا ما يكون المركز عبارة عن مدينة مجهزه بوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية.

5. نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية: تركز هذه النظرية على الألية التي تستطيع بواسطتها اقتصاديات البلدان النامية تحويل هيكليتها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة وتنوع وتحضر تحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات.
6. نظرية مراحل النمو لروستو: هو اقتصادي أمريكي وكان فحوى هذه النظرية أن التنمية في بلدان التي تسعى إلى تحقيقها تمر في خمس مراح من أجل أن تصل إلى البلدان المتقدمة، وفيما يلي تفصيل لهذه المراحل:

1. مرحلة المجتمع التقليدي: تتضمن هذه المرحلة مجتمعات قديمة وتتصف بوجود سقف على إنتاجها يفرضه مستوى العلم وإن أغلب قوى العمل تعمل بالزراعة، كما أنه يعتبر مجتمع اقطاعي الحكم لملاك الأراضي بالإضافة إلى تغير محدود للمجتمع بالإضافة لطبيعة الهرمية لهذا المجتمع.
2. مرحلة ما قبل الانطلاق: تعبر فترة انتقالية تسبق فترة الإقلاع وإن المتطلبات الاقتصادية الرئيسية لهذه الفترة أن يكون الاستثمار قد ارتفع إلى 10% من الدخل القومي في أقل تقدير لتأمين نمو مستدام.
3. مرحلة الانطلاق: وفي هذه المرحلة يصبح النمو شرطا عاديا، وإن قوى الحداثة تتصارع مع العادات والتقاليد والمؤسسات القائمة، وهذه المرحلة قصيرة ويرتفع فيها

الاستثمار فوق 10% من الدخل بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد. **(القريشي، 2007، ص87-116)**.

4. مرحلة النضوج: وهي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة إلى موارده الاقتصادية ويحقق فيها النمو المستدام، وتحل القطاعات الجديدة بدل القطاعات القديمة ويرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.
5. مرحلة الاستهلاك الوفير: وتتسم هذه المرحلة بالهجرة إلى الأطراف والاستخدام الواسع للمركبات وسلع الاستهلاك المعمرة والتحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك والرفاهية.

7. نظرية التبعية الدولية: وتقوم هذه النظرية على تقسيم دول العالم إلى دول مركز ودول أطراف حيث يمكن لدول المركز تحقيق التنمية حتى أصبح نموها مدفوعا ذاتيا، أما الأطراف فيصبح التوسع لديهم والتنمية هو انعكاس لتوسع الحاصل في دول المركز. وهناك عوامل تبقي الفجوة بين البلدان المركز والأطراف قائمة على ما هي عليه، والعوامل هي:

1. اعتماد بلدان الأطراف على رأس المال الأجنبي، وتصدير الفائض إلى دول المركز.
2. الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.
3. الآلية التي تقلل مستوى الأجور الحقيقية في البلدان النامية دون المستوى المطلوب.
4. تدهور نسب التبادل التجاري لبلدان الأطراف.

5. جوانب اجتماعية وثقافية للكولونيالية التي تعمق السير نحو استقلال الاقتصاد والاعتماد على الذات.

حيث يعتبر التخلف ظاهرة مفروضة من الخارج في هذه النظرية. **(القريشي،2007، ص87-116)**

2.2.4 معيقات التنمية الاقتصادية:

تتعرض عمليات التنمية إلى عدد من المعيقات التي تعرقل طريقها حيث ذكر العساف في كتابه التخطيط والتنمية الاقتصادية أربع معيقات في كتابته التخطيط والتنمية الاقتصادية وهي:

1. الحلقات المفرغة
2. السوق
3. نقص الادخار
4. معيقات أخرى مثل العوامل الاجتماعية وانخفاض مستوى الثقافة وانخفاض مستوى الكفاءة الإدارية وعدم الاستقرار السياسي والظروف الدولية. **(العساف واخرون،2011، ص217-231)**.

أما القرشي فقد توافق مع العساف ولكن أكثرا تفصيلا وتوضيحا وسيتناول الباحث المعيقات من كافة القطاعات كما وردت عند القرشي وهي:

1. المعيقات الاقتصادية: وكانت أهم المعيقات الاقتصادية هي:

أ. حلقة الفقر المفرغة: حيث أن هذه الحلقة تبقي المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبتالي تعمل على إبقاء البلد فقير وتأتي هذه الحلقة لأن الإنتاجية في البلد منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض مستوى الادخار وانخفاض مستوى الدخل بالإضافة إلى عدم كمال السوق بسبب التخلف الاقتصادي.

ب. محدودية السوق: إن السوق المحدود لا يستوعب المنشأة الصناعية الكبيرة وبتالي ستواجه هذه المنشأة الصعوبة في أن تكبر وتنمو إلى الأمام لأن السوق لا يسمح.

ج. الازدواجية الاقتصادية: تنتج الازدواجية بسبب استيراد نظام اقتصادي جديد إذ يعمل فارق في العادات والتقاليد والنظام الاقتصادي ليؤثر سلبا على عملية التنمية بل وتعيقها وذلك لأن القطاع المتقدم وهو عادة ما يكون قطاع استخراجي أو زراعي يكون أشبه بجزيرة أجنبية بالنسبة لباقي أجزاء الاقتصاد الوطني وليس هناك ارتباط وثيق فيما بينها وبين بقية الاقتصاد الوطني.

د. قيد الصرف الأجنبي: عند الانفتاح على الاقتصاد العالمي ستزيد الصادرات بشكل كبير وتنتج عن ذلك كشف للاقتصاد الدول النامية على التقلبات الدولية في الطلب وفي اسعار المنتجات خصوصا أن معظم صادرات هذه البلدان هي السلع الأولية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية. ولهذا فأن اسعار مثل هذه المواد لا تزداد والكميات المطلوبة منها أكثر أو بنفس نسبة انخفاض الاسعار وبالتالي انخفاض حصتها من العملات الأجنبية ينتج عجز في أغلب الفترات في ميزان المدفوعات مما ينتج عن معيقات في عجلة التنمية.

هـ. محدودية الموارد البشرية: يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. حيث ينعكس ذلك على عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج الجغرافية والمهنية. وإن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائق في وجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه. اضافة إلى ذلك فإن القيم التقليدية البالية والمؤسسات الاجتماعية التقليدية قد تضعف الحوافز المطلوبة لدفع عملية التنمية.

2. المعيقات الاجتماعية: إن منظومة القيم في المجتمع وهيكل ذلك المجتمع هو الذي يقود عادة إلى أنظمة سياسية معينة إما أن تعيق أو تشجع النمو الاقتصادي وهذه المعيقات هي:

أ. التنظيم: المنظم هو الشخص الذي يستخدم الاكتشافات الفنية أو الطريقة الجديدة للإدارة ويطبقها بشكل علمي في مصنعه وعمله. وكذلك الذي يحول الاختراع إلى ابتكار من خلال تطبيق الاختراع بشكل علمي، وبذلك يؤثر في مسار التنمية.

ب. دوافع التنمية: إن توفر الدوافع أمرا ضروريا لتحقيق التنمية لأنها هي التي تدفع الإنسان إلى العمل والجد للوصول إلى تحقيق الأهداف.

3. المعيقات الحكومية في طريق التنمية: إن الدور الحكومة أساسي في عملية التنمية فهي التي تشرف وتخطط وإذا لم تعلب هذا الدور لسبب ما فإنها ستعطل التنمية، وفيما يلي أهم هذه المعيقات:

أ. الاستقرار السياسي: يتعين أن توفر الحكومة بيئة مستقرة للمنشأة الإنتاجية الحديثة، سواء كانت عامة أو خاصة، وإذا لم يتوفر الاستقرار السياسي السائد فإن النتيجة العامة هي انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي وبذلك تتوجه الثروات إلى البنوك الأجنبية فينتج ضعف وتراجع في التنمية.

ب. الاستقلال السياسي: إن الاستقلال السياسي هو أمر مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية لأن الاستقلال السياسي يمكن رسم سياسات الاقتصادية دون تأثير أو ضغط من أحد فتكون هذه السياسات لصالح البلد وليس لصالح المحتل أو المهيمن.

ج. الدعم الحكومي للتنمية: إن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية. وإن عدم القدرة أو رغبة الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق التنمية. ويقصد بالقرارات الصعبة هي التي تمس شريحة تعتبر مؤثرة وقوية تستطيع أن تغير في نظام الحكم فيجب أن تكون الحكومة مستعدة لتعويض من أجل سير العملية التنموية.

4. معيقات دولية في طريق التنمية: يؤكد العديد من الاقتصادين بأن العقبة الرئيسية للتنمية اليوم هي العوامل الخارجية أكثر من العوامل الداخلية. ذلك لأن وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية الفقيرة. ورغم أن البعض يعترف بوجود بعض الجوانب الإيجابية والمفيدة للبلدان الفقيرة من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية، ومنها مكاسب التجارة وتصدير منتجاتها

الفائضة إلى البلدان الغنية وكذلك إمكانية استفادة البلدان النامية من تجارب البلدان المتقدمة، وخاصة في مجال العلم والتكنلوجيا وفي الإدارة الاقتصادية والتخطيط، إلا أن البعض يقول إن مثل هذه الاستفادة لم تتحقق لأن البلدان المتقدمة تخلق المعيقات أمام تنمية وتطور البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك فإن سياسات التجارة الحرة المفروضة على البلدان النامية جعلت من المستحيل حماية الصناعة الناشئة لديها، وبالتالي لن يكون هناك تقدم في التنمية والاستثمار. **(القرشي، 2007، ص151-160).**

2.3 التنمية الاجتماعية

سيقوم الباحث في هذا الجزء بالتعرف على التنمية الاجتماعية من خلال تعريفها وأهم المشاكل التي تواجهها وأهم النظريات التي رسمت سيرها وأهم العناصر التي تحتاجها من أجل أن تتحقق بالطرق السليمة.

2.3.1 تعريف التنمية الاجتماعية

اختلف المفكرون الاجتماعيون في تعريف التنمية الاجتماعية فكل عرفها حسب تخصصه واتجاهه، وفيما يلي بعض التعريفات كل حسب منظوره واتجاهه:

عرف علماء السياسة وأصحاب المنظور السياسي التنمية الاجتماعية على أنها أحسن تعليم، أفر صحة، وأنسب مسكن، **و**أرخص وأكفأ وسائل اتصال ونقل، إحلال الآلة محل الجهد البشري، وتنوع

كثير في السلع والخدمات المتاحة من حيث النوع والكم والزمان المناسب والسعر المناسب، والبحث عن المكانة والقوة والنفوذ والكرامة بين الشعوب.

أما علماء الاقتصاد والمنظور الاقتصادي عرفوا التنمية الاجتماعية بأنها توفير حد أدنى من مستوى المعيشة بين الأفراد الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي.

وعلماء الدين والمنظور الديني عرفوها مطابقة لسلوك صحة الاعتقاد وبما يحرر عقل الانسان ودرجة تدينه فتكون له القدرة على تحقيق خلافته على الأرض بسيطرته على بيئته واستغلالها لصالحه.

وعلماء الاجتماع والمنظور الاجتماعي يراها التوافق الاجتماعي لأفراد المجتمع علما أن مفهوم التنمية الاجتماعية كما ورد في عدد من الكتابات مثل محمود الكردي والسيد عبد المطلب غانم ما زال غامضا ومبهما لأنه يختلط بعدد من المفاهيم مثل تنمية المجتمع.

وعرف يتشارد وارد حيث يرى أن التنمية الاجتماعية منهج علمي واقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منه وذلك بهدف احداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع.

أما السيد عبد المطلب غانم في تعريفه لتنمية الاجتماعية بالتركيز على الناس باعتبارهم الفاعلين، وعلى الأوضاع الاجتماعية التي يشكلونها وعلى ما يقومون به من أدوار وعلاقة ذلك المجتمع الذي يعيشون فيه حيث عرف التنمية الاجتماعية بأنها دراسة الفاعلين وأدوارهم وأوضاعهم الاجتماعية في علاقتهم بالإسهام في تحقيق الاندماج في المجتمع أو في تحليل وتفكك المجتمع. **(محمد،2005، ص49-52)**.

ومن وجهة نظر الباحث فإن التنمية الاجتماعية لا يمكن فصلها عن أي جانب من جوانب التنمية إن كانت اقتصادية أو ثقافية أو حتى امنيا كلها تصب لصالح التنمية الاجتماعية ويمكن تعريف

التنمية الاجتماعية على أنها الوصول إلى أفضل حياة يعيشها الإنسان أو هي الوصول إلى رأس هرم ماسلو للحاجات، وبهذا يتحقق هدف التنمية الاجتماعية بالعيش الكريم، ولا يأتي ذلك من خلال خلق بيئة ملائمة.

2.3.2 عناصر التنمية الاجتماعية

حتى تتحقق مقومات النجاح يجب الأخذ بعين الاعتبار العناصر الثلاث التالية:

1. التغير البنائي أو البنياني: ويقصد به التغير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغير تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع. أي أنه التغير الذي يحدث في بناء المجتمع. أو في حجمه وفي تركيبة أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي.
2. الدفعة القوية: وهي دفعة أو مجموعة من الدفعات القوية التي يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود. وهذه الدفعة أو الدفعات القوية لازمة لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن، وتعتبر حكومات الدول النامية هي المسؤولة مسؤولية تكاد تكون كاملة عن إحداث الدفعة القوية، فهي التي تملك إمكانيات التغير، وهي المسؤولة عن ضمان حد لمستويات المعيشة للأفراد. ويمكن إحداث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، وتوزيع

الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد، ويجعل التعليم إلزاميا ومجانيا بقدر الإمكان وبتأمين العلاج، والتوسع في مشروعات الإسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدامات.

3. الاستراتيجية الملائمة: ويقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي. وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف. ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداما صحيحا لا بد أن تكون هذه الوسائل موزعة وفقا لخطة جيدة الاعداد من شأنها تمكن وضع التكتيك من أن يستغل جميع الادوات التي تحت تصرفه استغلالا جيدا. وينبغي أن تقوم استراتيجيات التنمية في البلاد النامية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون بحيث توجه الدولة النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة، بحيث تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والرقي بالنسبة لكافة المواطنين. كما يجب أن تقوم استراتيجية التنمية الاقتصادية على أساس التكامل والتوازن بين كل التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. أي تحقيق التوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي. وتتوقف الاستراتيجية المختارة على عديد من الاعتبارات أهمها:

أ. طبيعة الظروف عند بدء التنمية أو درجة التخلف.

ب. نوع الاستعمار الذي كان يحتل البلد.

ت. الفترة الزمنية بعد الاستقلال.

ث. نوع الحكم السائد في البلد.

ج. درجة الاستقرار السياسي.

ح. نوعية الإدارة وشكل الجهاز الحكومي.

خ. طبيعة النظام الاقتصادي.

د. نوعية التركيب الطبقي.

ذ. حجم المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

ر. وتركيب السكان من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة والقيم السائدة في المجتمع.

(خاطر،1995، ص16-18).

2.3.3 مبادئ وركائز التنمية الاجتماعية

من أجل الوصول إلى أهداف التنمية المخطط لها والحصول على أفضل النتائج في التنمية الاجتماعية يجب مراعاة المبادئ التالية:

1. إشراك البيئة المحلية في التفكير والعمل لوضع تنفيذ البرامج الرامية إلى النهوض: وذلك عن طريق إثارة الوعي إلى مستوى أفضل من الحياة يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وقدراتهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية.
2. تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو متضادة: تقام المشاريع في المجتمع لحل وعلاج مشكلات المجتمع فيجب مواجهة هذه المشكلات بخطة متكاملة وقد أوضح الاقتصاديون هذه الحقيقة وتناولها كتاب كثيرون ويرون أنه عند إقامة مشروع للخدمات الاجتماعية في بلد من البلاد وأيا كان نوع المشروع فإنه يحتاج أساسا

بجانب تمويله المالي والاقتصادي إلى تهيئة اجتماعية واستعداد تلقائي لقبول ذلك المشروع الاجتماعي.

3. مبدأ المساعدة الذاتية: هي اتاحة الفرصة لأعضاء المجتمع للمساعدة أنفسهم بالاعتماد على الذات واستشارتهم لتنمية مجتمعهم وهذا لا يتحقق إلا في إطار مجتمعهم بحيث يكون الهدف تنمية ذاته، وهو يتطلب مبادرة أفرادها التي لابد أن تحدث من داخل المجتمع المحلي حيث يتم تنظيم الأفراد أنفسهم للعمل معا في عمليات التخطيط والتنفيذ، فتنمية المجتمع المحلي تعتمد أساسا على مجهودات أفراده وتعاونهم وتضافر جهودهم.
4. مبدأ الوصول إلى نتائج مادية ملموسة: حيث يهدف هذا المبدأ إلى كسب ثقة أبناء المجتمع، وهذا يأتي من خلال الإسراع بالوصول إلى نتائج مادية ملموسة ذات النفع العام ولهذا فان بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية يرون أن يكون المدخل إلى هذا الميدان متمثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج مثل الخدمات الطبية وإذا حدث وبدأ المخطط يوضع مشروعات إنتاجية في خططه الإنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن، وبتالي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة.
5. مبدأ الاعتماد على الموارد المحلية: ترتكز التنمية على الاهتمام بالموارد المحلية للمجتمع مادية كانت أو بشرية ويؤدي ذلك بالطبع إلى نفع اقتصادي حيث أنه يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالا وظيفيا.
6. مبدأ تحديد الاحتياجات: إن أحد الأهداف السامية للتنمية بشكل عام هو إشباع حاجات للإنسان وهو كذلك أحد أهداف التنمية الاجتماعية الذي يقوم على إشباع حاجة أو مجموعة

من الحاجات الاجتماعية الأساسية للإنسان، وتسعى كذلك إلى تطوير النظم القائمة في المجتمع لتتفق مع الحياة في العصر الحاضر. **(محمد،2005، ص69-73)**

2.3.4 نظريات التنمية الاجتماعية

انقسم علماء الاجتماع في نظرياتهم إلى تيارين رائسين أحدهما مؤيد لسياسات النظام الرأس مالي والآخر لنظام الاشتراكي وفيما يلي التيارات مع اهم رواد كل تيار:

1. التيار المحافظ: لتطور التراث في معرض تحليل روبرت نيسبة النظري في علم الاجتماع، أوضح أن مولد العلم في العصر الحديث على يد أوجيست كونت قد أتى محملا بالمحافظة على الأوضاع، مبررا لاستمرارية النظام القائم، مما جعله يصوغ أيديولوجية أقرب إلى المحافظة في قوالب علمية .وقد انتقد نيسبت كثيرا من رواد العلم لإهمالهم الكثير من القضايا خاصة قضايا التغيير، ونقد النظام الاجتماعي القائم لتجاوزه إلى نظام أكثر إنسانية كذلك يركز رأيت ميلز في مؤلفاته القيمة على أن مواقف المنظرين السوسيولوجيين إما أنها أخذت موقفا ايجابيا مؤيدا ومبررا للنظام القائم، وإما أنها أخذت موقفا سلبيا نقديا، لتجاوز النظام القائم، والموقف الثاني يكاد يكون أكثر اتساقا مع علم الاجتماع لأنه يعبر عن حصاد الغايات العلمية والمجتمعية للعلم. وكان من أهم رواد علم الاجتماع وممن ينتمون إلى الاتجاه الأول أي التيار المحافظ والذين تشكل نظرياتهم الصياغات الكلاسيكية للنظرية الاجتماعية هم هيربرت سبنسر، أوجيست كونت، اميل دور كأيم، ماكس فيبر، تالكوت باسونر، روبرت ميرتون.

2. التيار النقدي: التيار النقدي هو تيار ثوري راديكالي، وجه أصحابه النقد لنظريات علم الاجتماع المحافظ باعتبارها مجرد تبرير للنظام الرأسمالي المستغل وتدعيمه باسم العلم للوضع القائم، ودعا أصحاب التيار النقدي إلى الثورة على هذا النظام والتغيير الجذري للوضع القائم في الغرب الرأسمالي واستبداله بنظام اجتماعي جديد أكثر عدالة وكان من أهم النظريات النظرية الماركسية لكارل ماركس التي دعا فيها إلى الثورة على النظام الرأس مالي والتي كان يعتقد أنها آتية لا ريب فيها، ونظرية الصراع الاجتماعي لرالف دارندورف ولويس كوزر وكان مبدأها أن الصراع عنصر أساسي في كافة المجتمعات الإنسانية وأيضا داخل كافة التنظيمات الاجتماعية حيث يؤدي الصراع إلى التكامل الاجتماعي وليس التفكك، أي تم التركيز على الوظائف التكاملية للصراع، والكيفية التي تؤدي بها الصراع إلى التضامن الاجتماعي. أما روادها فهم رأيت ميلز، هيربرت مارك يوز، الان تورين، جورج لوكاتش، انطونيو جرامشي. **(راتب جامعة بنها، ص73-109)**

2.3.5 معيقات التنمية الاجتماعية

لابد من وجود معيقات تعرقل عمل التنمية الاجتماعية بما أنه مجتمع يسعى إلى التطور، وفيما يلي أهم المعيقات التي تواجه التنمية الاجتماعية:

1. عوامل ديموجرافيا: هي العوامل المرتبطة في زيادة السكان حيث تعاني المجتمعات النامية من خلل في الزيادة السريعة في السكان يؤدي إلى إلغاء أثر الزيادة في الناتج والدخل مما يؤدي إلى سوء في التوزيع.

2. عوامل اجتماعية: ومن أهم هذه العوامل النظم الاجتماعية السائدة مثل الملكية والانتماء إلى العائلة، كما ويسود اعتقاد في بعض المجتمعات بأن أية تغيرات تحدث في المجتمع تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان وتؤدي إلى تفكك وحدتهم وتماسكهم، كما تلعب المنزلة الاجتماعية دور في التنمية الاجتماعية لأنها تفرض أدوارا اجتماعية معينة يجب على الفرد أن يؤديها.
3. عوامل ثقافية: ويمكن القول إن أهم المعيقات الثقافية هي التقاليد السائدة في المجتمع، والمعتقدات السائدة، والقيم، كل هذه تؤثر في تنمية المجتمعات لأنها لا تقبل التغير بسهولة كما يضن البعض بل أنهم يحاربون التغير بالمعتقدات والعادات والتقاليد التي تعودوا عليها.
4. عوامل نفسية: إن قبول ورفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية وتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشار على الثقافة السائدة اذ يتخلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات.
5. عوامل تكنولوجية: إن التقدم التكنولوجي ركيزة اساسية للتنمية الشاملة، غير أن كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول النامية، وإن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول والدول الصناعية المتقدمة نتيجة لما حققته من تقدم علمي كبير خلال القرنين الماضيين، وهذا التقدم الفني الكبير أدى إلى زيادة الإنتاجية في دول أوروبا وأمريكا وإذا سار هذا التقدم ببطء في البلدان النامية وبسرعة في البلدان المتقدمة فإن الهوة ستزداد وسيكون على البلدان النامية أن تضاعف جهودها من اجل رفع مستوياتها لتصل إلى بر الأمان.
7. عوامل مادية وفنية: ترتبط العوامل المادية والفنية بظروف المجتمع ذاته "البيئية والطبيعية والمناخية"، كما ترتبط أيضا بالخدامات والعمليات التخطيطية والتنفيذية فالظروف المناخية

البيئية الطبيعية قد تكون عاملا من العوامل المعوقة للتنمية في بعض المجتمعات خاصة التقليدية التي تعتمد اعتمادا مباشرا على الطبيعة حيث تتدخل البيئة الطبيعية تدخلا قويا في تشكيل مختلف النظم الاجتماعية لوجود علاقة بين النظم الاجتماعية والظروف البيئية. **(خاطر،1995، ص41-54)**

2.4 التقييم

سيقوم الباحث في هذا القسم بالتعرف على التقييم وتعريفه وعرض أنواعه وذكر أهدافه.

2.4.1 تعريف التقييم

هناك الكثير من التعريفات لتقييم منها لكتاب وباحثين ومنها لمؤسسات ومنظمات عالمية وسنقوم بعرض بعض هذه التعريفات:

تقييم البرامج أداة إدارية هي عملية محددة زمانيا تحاول أن تقييم بمنهجية وموضوعية ملاءمة البرامج والمشاريع الجارية والمنجزة وأدائها ومدى نجاحها ويجري التقييم انتقائيا للإجابة على أسئلة محددة لإرشاد صناع القرار ومديري البرامج، وتقديم معلومات عما إذا كانت النظريات والفرضيات الأساسية المستخدمة في وضع البرامج صحيحة، وما نجح منها وما لم ينجح، وأسباب ذلك .ويهدف التقييم بشكل عام إلى تحديد ملائمة أي برنامج أو مشروع ومدى كفاءته وفعاليته وأثره واستدامته. **(UNFPA،2004، ص1).**

ان التقييم كمفهوم يعني التحليل والمراجعة المستند إلى منهج علمي متسلسل، يكون الهدف منه تقديم تصور عن حالة يتم دراستها لمعرفة أية تغيرات إيجابية أو سلبية فيها، ويذهب بعض المتخصصين في اللغة العربية إلى إطلاق مصطلح التقويم للدلالة على هذا المضمون. ويعتبر التقييم القاعدة الأساس لكثير من الدراسات العلمية والبحثية ومنها دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات والنشاطات المختلفة للمنظمات الإنتاجية والخدمية. **(الفضل،2008، ص13)**.

ويمكن تعريف التقييم من وجه نظر الباحث على أنه عملية تقوم بوضع المدراء والممولين في صورة إنجاز المشروع من خلال المتابعة أثناء التنفيذ ليساعدهم على إدراك الأخطاء وتصحيح المسار لوصوله للأهداف المرجوة أو قياس مدى تحقيقه للأهداف التي عمل من أجلها وإظهار النتائج المتحققة من المشروع.

2.4.2 أنواع التقييم

عملية التقييم هي عملية مزامنة للمشروع أثناء التنفيذ وبعد تنفيذه لذلك يوجد نوعين من التقييم هما:

1. التقييم الشكلي: وهو الذي يحدث خلال دورة حياة المشروع ويقدم المعلومات لغرض توجيه الإجراءات التصحيحية.
2. التقييم الخلاصة: هو الذي يحدث بعد إنجاز المشروع نهائيا حيث يتركز على المنتج النهائي أو النتائج المتحققة. **(العلي،2009، ص456-457)**.

2.4.3 أهداف التقييم

إن أهداف التقييم تقسم إلى أهداف أساسية وأهداف فرعية الأهداف الأساسية هي:

1. توفير ما يلزم من معلومات لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن العمليات أو السياسة أو الاستراتيجية المرتبطة بالتدخلات البرامجية الجارية أو المقبلة.
2. إظهار المساءلة أمام صناع القرار والمانحين والبلدان التي تنفذ فيها البرامج.
3. ويتوقع أن تؤدي الى تحسين عملية صنع القرار والمساءلة إلى نتائج أفضل وإلى استخدام الموارد بكفاءة أكبر.

أما الأهداف الفرعية فهي:

1. إتاحة عملية التعلم الجماعي والمساهمة في مجموعة المعارف المتعلقة بما ينجح وما لا ينجح وأسباب ذلك.
2. التحقق من جودة البرنامج وإدارته وتحسينها.
3. تحديد الاستراتيجيات الناجحة من أجل تمديدها والتوسع فيها وتكرارها.
4. تعديل الاستراتيجيات غير الناجحة.
5. قياس تأثيرات فوائد تدخلات البرامج والمشاريع.
6. إتاحة الفرصة للجهات المعنية للإدلاء بدلوها في مخرجات البرامج وجودتها.
7. تبرير وإثبات صحة البرامج للمانحين والشركاء والمستخدمين الآخرين. **(UNFPA، 2004، ص1)**.

2.5 الدعم والتمويل الدولي لفلسطيني

سيعرض الباحث في هذا الجزء مجموعة من البيانات لدعم الدولي والعربي واشكاليات الدعم بشكل عام، وذلك بسبب ان الدعم المقدم لفلسطين يشكل أهمية كبيرة للحكومة والدول الفلسطينية **(سلطة النقد الفلسطينية، 2012، ص37)**.

2.5.1 الدعم الدولي لفلسطين

برغم من وجود سياسات لتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي لكنه ما زال أساسي في حسابات الموازنات المالية للحكومة الفلسطينية. **(سلطة النقد،2012، ص6)** إن المخاوف والمخاطر المحتملة للموازنة نابعة من الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، التي شكلت حوالي % 29.5من الإيرادات العامة والمنح في العام 2012 علما أن المساعدات ترتبط بالأوضاع الاقتصادية والسياسية سواء السائدة في الدول المانحة أو في فلسطين، وبالتالي فهي لا تتصف بالاستمرارية والثبات، بل تتذبذب بشكلٍ كبير، مما يشكل مصدر خطر على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها. بالإضافة الى أن هذه المنح والمساعدات تحول لخزينة الحكومة. **(تقرير الاستقرار المالي،2012، ص2)**.

وبلغ حجم المساعدات الخارجية نحو 3586.6 مليون شيكل في العام 2012 مقارنة بنحو 3520.3 مليون شيكل في العام السابق .تجدر الإشارة إلى أن معظم المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية هي بالأساس موجهة لدعم الإنفاق الجاري في الموازنة العامة، حيث بلغت حوالي

2985.6مليون شيكل خلال العام 2012 ، مقارنة بنحو 2915.3 مليون شيكل في العام السابق في حين أن المنح المقدمة لدعم المشاريع التطويرية بقيت ثابتة عند نحو 600 مليون شيكل خلال الأعوام 2011 و2012 هذا وشكلت المنح والمساعدات الخارجية ما يقارب 29.3% من إجمالي الإيرادات العامة، كما ساهمت في تغطية نحو 28.6% من النفقات العامة، خلال العام 2012 .وبالرغم من توجه الحكومة الفلسطينية خلال الأعوام القليلة الماضية للتقليل من الاعتماد على المساعدات، إلا أنها ما زالت تشكل رافدا أساسيا في تغطية العجز الكلي للموازنة العامة، حيث ساهمت بتخفيض العجز الكلي لعام 2012 من نحو 3894.4 مليون شيكل(9.9 %من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 307.8 مليون شيكل (8.0% من الناتج المحلي الإجمالي). **(سلطة النقد،2012، ص39)**

وكان الدعم المقدم لفلسطين من عام 2008 الى عام 2012 على النحو التالي

جدول (2.1) الدعم المقدم لفلسطين من عام 2008-2012 مليون دولار

المنح والمساعدات الخارجية	2008	2009	2010	2011	2012
دعم الموازنة	1763	1355	1147	809	777
دعم المشاريع التطويرية	215	47	131	169	155
المجموع	1978	1402	1277	978	932

وبذلك يكون مجموع الدعم المقدم لفلسطين من 2008 – الى 2009 6517 مليون دولار امريكي **(سلطة النقد،2012، ص105).**

2.5.2 الدعم العربي لفلسطين

شكلت المساعدات العربية للشعب الفلسطيني محورا هاما من محاور اهتمامات واولويات جامعة الدول العربية ودولها وشعوبها، منذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945 الى وقتنا الراهن، ونتيجة لما شهده الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة من تصعيد في مستوى الممارسات العدوانية الاسرائيلية لمواجهة انتفاضته التي اندلعت عام 2000، فقد قامت الدول والشعوب العربية بتقديم مساعداتها للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية وقد بلغ اجمالي المساعدات العربية التي قدمت للشعب الفلسطيني وسلطته ومؤسساته وتم التمكن

من رصدها خلال الفترة 2000 – 2009 نحو 5.53 مليار دولار .وبما يمثل متوسط سنوي قدره نحو 615 مليون دولار لتلك الفترة، وهو ما مثل نحو 15.4% من متوسط قيمة الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني، ونحو61.5% من متوسط قيمة المساعدات الدولية الرسمية المتدفقة للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، لذات الفترة .(علمًا بأن قيمة هذه المساعدات العربية، لا تتضمن الصور الأخرى للمساعدات الفنية والعينية). **(المساعدات العربية، 2010، ص 1).**

وفيما يلي الدعم المقدم الى فلسطين حسب البنود

جدول (2.2) المساعدات العربية المقدمة للشعب الفلسطيني

بنود المساعدات	المبلغ المساعدات – مليون دولار
دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية	2200
دعم موارد صندوقي الاقصى وانتفاضة القدس والدعم الاضافي المقدم لهما	765
التبرعات والمساهمات الشعبية	2200
المساعدات المقدمة من الصناديق والمؤسسات المالية العربية	370
المـــــــــــــــجموع	5535

والاقتصاد الفلسطيني تم دعمه عن طريق استصدار قرار بإعفاء سلعه ومنتجاته من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن اي قيود كمية اخرى، عند دخولها الأسواق العربية، واعتماد شهادة المنشأ الفلسطينية، وهو القرار الذي تابع مجلس الجامعة التأكيد عليه حتى قمة سرت2010 ، وقامت بتنفيذ القرار ثلاث عشرة دولة عربية بمستويات إعفاء متفاوتة وهي :الاردن، الامارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، الكويت، المغرب، اليمن، مصر، قطر، العراق، عمان .الا ان استمرار اسرائيل في فرض سياسة الحصار والاغلاق وتقييد الحركة على المعابر حال دون استفادة الاقتصاد الفلسطيني بالشكل المطلوب من هذا القرار. **(المساعدات العربية، 2010، ص 3)**

وقد ساهمت هذه المساعدات بجانب المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي في منع انهيار مؤسسات السلطة الفلسطينية التي تقدم الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني، وخصوصا في مجالي الصحة والتعليم اضافة لدورها في توفير الدخل لنحو 165 ألف موظف، يتولون اعالة وتأمين الاحتياجات المعيشية لنحو 25% من الشعب الفلسطيني. **(المساعدات العربية، 2010، ص 2).** كما وبلغ مجموع دعم شبكة امان العربية من العام 2009 –2012 1248.4مليون دولار امريكي قام الدول العربية (الجزائر، مصر، السعودية، الامارات العربية، قطر، العراق) بدفعها للحكومة الفلسطينية من اجل سد العجز المالي والمحافظة على الاستمرارية لمؤسسات السلطة. **(تقرير الاستقرار المالي ،2012، ص9).**

2.5.3 الدعم المقدم من الهيئات العربية وصندوق الأوبك

تضامنا مع الشعب الفلسطيني واحتياجاته المتزايد جراء التفاقم في الأوضاع السيئة في الدولة الفلسطينية فقد قرر مجلس محافظي الهيئات المالية العربية تخصيص 10% من الارباح لهذه الهيئات لعام 2001 لدعم الشعب الفلسطيني وعلى ان يتم ايداعها في الصندوق العربي بحساب خاص لفلسطين والهيئات هي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، المصرف العربي للتنمية لاقتصادية في افريقيا، بالإضافة الى صندوق الأوبك. حيث عمل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون والتنسيق مع محافظ فلسطيني لدى الصندوق ان يتم الدعم من خلال جهات عديدة هي الحكومة الفلسطينية والمؤسسات الاهلية، بحيث يصل الدعم الى المواطن الفلسطيني أينما كان، حيث وجه الدعم الى المؤسسات التعليمية والتعليم

الجامعي، والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وإصلاح المساكن، وتأهيل البنى الأساسية وشبكات المياه والابار والكهرباء والطرق، ودعم المؤسسات الاهلية، وتأهيل المناطق الصناعية، واستصلاح الأراضي، والحفاظ على هوية القدس العربية في مواجهة حملات التهويد.**(ملخص مساهمات الهيئات العربية وصندوق الاوبك، 2013،ص ص1،2)**.

وكان الدعم المقدم لفلسطين حسب التالي

جدول (2.3) مساهمات الهيئات المالية العربية وصندوق الأوبك 2002-2013

الهيئات المالية العربية	المبلغ / مليون دولار	النسبة من المجموع
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	431.75	%60.1
صندوق النقد العربي	140.37	%19.5
المصرف العربي للتنمية لاقتصادية في افريقيا	135.06	%18.8
صندوق الاوبك	11.50	%1.6
المـــــــــجموع	**718.68**	**%100**

وبهذا يكون الصندوق العربي احتل المرتبة الأولى في الدعم المقدم بالمقارنة مع الهيئات المالية العربية والاوبك، **(ملخص مساهمات الهيئات العربية وصندوق الاوبك، 2013، ص4)**. وسيقوم الباحث بتفصيل هذا الدعم في الفصل الثالث.

2.5.4 إشكاليات الدعم

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا ناشئا، تحيط به العديد من المخاطر التي تهدد وتحد من قدرته على التطور وتحقيق التنمية المستدامة أهمها 1. استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي 2. والاعتماد على الدعم والمساعدات الخارجية المرهونة بالمواقف السياسية 3. وتزايد درجات عدم الوضوح السياسي والاقتصادي. **(سلطة النقد الفلسطينية، 2012، ص17)**.

لا شك ان الدعم له اهداف واضحة في التدخل المباشر في خصوصيات الدول المتلقية لدعم وسنقوم في هذا الجزء بالتعرف على الاشكاليات التي يسببها الدعم للدول المدعومة وهي:

1. عدم انتظامها مما يصعب الاعتماد عليها كمصدر دائم للتمويل.
2. عدم وضوح القواعد التي تمنح على أساسها المساعدات والمعونات الفنية وهذا يعني عدم العدالة في توزيعها.
3. يتم إجبار الدولة في بعض الأحيان استخدامها لإقامة مشروعات يعنيها يتفق عليها مقدماً.
4. ليس من الحكمة أن نتوقع حجماً كبيراً من المنح الخارجية ثم تصاب الخزينة بالحرج إذا لم يتحقق الهدف الطموح، ولذا فلا اعتراض على التحفظ في تقديرات المنح الأجنبية، باعتبار أن تلقي أكثر من التقديرات سيخفض العجز ولا يسبب أي ارتباك مالي، كما يمكن أن يحدث لو تلقت الخزينة منحاً أقل مما هو مرصود في الموازنة. **(ابو مصطفى، 2009، ص 85)**.
5. القروض الخارجية سلاح بيد الدول المقترضة للتدخل في شؤون البلد المقترض خاصة عند اللجوء الى الاقتراض لتمويل المشتريات الضرورية او عند العجز عند السداد واللجوء الى الحلول

المختلفة مع الدول المقترضة. اما ميزاته فتتمثل في ان المساعدات الخارجية تعمل على تنشيط الاستثمار. **(العبادي، 2002، ص 31)**.

6. التذبذب العالي في تقديم المساعدات والمنح الدولية.

7. تحويل الأموال بالعملة غير الرسمية وهذا يؤدي الى تذبذب الصرف ينتج عنه خسارة في القيم الحقيقة للمبالغ. **(تقرير الاستقرار المالي،2012، ص2)**.

2.6 دراسات سابقة

في دراسة للباحث عماد سعيد لبد بعنوان تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية(1994 –2003) حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، وأثر ذلك على تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك إلى التعرف على مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في التغلب على المعيقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية. وكانت حدود الدراسة المكانية الأراضي الفلسطينية "الضفة الغربية، قطاع غزة" وحدودها الزمانية قسمت إلى فترتين من 1994 إلى 2001 ومن 2002 إلى 2003 واستخدم الباحث أسلوب التحليل المقارن في إعداد هذه الدراسة، حيث تم الأخذ بالاعتبار نسب توزيع المساعدات الدولية مقارنة بالأهمية النسبية للقطاعات المستهدفة وانعكاسات ذلك على الأوضاع العامة. وأظهرت دراسة عماد لبد أن المساعدات الدولية المقدمة عبر السلطة الوطنية

الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، سواء كان ذلك بسب العوامل المتعلقة بالجانب الفلسطيني أو العوامل الخارجية، وخاصة التي تتعلق بالجانب الإسرائيلي والدول المانحة ذاتها وأظهرت الدراسة أيضاً أن الاعتماد على المساعدات الدولية أصبح يمثل عبئاً على الجانب الفلسطيني، وتحديداً في قدرته على تحقيق استقلاله الاقتصادي والسياسي. **(لبد،2004، ص467-501)**.

ويلاحظ من نتائج الدراسة السابقة أن المنح لم تتطابق بشكل كبير مع ما يحقق اهداف خطط التنمية الفلسطينية، بالإضافة لمعوقات الإسرائيليين في صرف المنح، والارتباط بين استمرارية التمويل والاوضاع السياسية المربكة للخطط التي تهدف الى تسيير الحياة اليومية للحكومة الفلسطينية، ونستنتج من ذلك ان جزء من المنظمات الأهلية تلاحق الممولين حسب أهدافهم وليس حسب أهداف التنمية في فلسطين، وسيقوم الباحث في هذه الدراسة بيان دعم الصندوق هل اختلف دعمه؟ أو أن دعمه مشروط في ظل الأزمات السياسية عند انخفاض الدعم الدولي بشكل عام، وهل كان له أي أهداف غير المعلنة؟ وبالتالي هل حقق الصندوق اهدافه واهداف المشاريع بشكل عام كما تبين فرضية الباحث الثانية والثالثة.

وفي بحث قدم لمؤتمر العلمي الأول التمويل الأجنبي الواقع والتحديات بعنوان الاستثمار والتمويل في فلسطين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة لإبراهيم سالم جابر تعهدت الدول المانحة في مؤتمر واشنطن عام 1993 بتقديم المساعدات المالية والفنية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك من أجل إعادة البنية التحتية، وبناء المؤسسات وأجهزة السلطة وتمويل المشاريع الاجتماعية والانسانية والاقتصادية ولكن تلك الدول لم تدفع للسلطة الفلسطينية سوى 50 % من إجمالي تعهداتها، مما أخل بطريقة توزيع وتخصيص تلك المساعدات على القطاعات المختلفة وأصبحت تلك المساعدات

تمول برامج اجتماعية وإنسانية وخلق فرص للعمل، ودفع رواتب الموظفين وأجور العاملين مما انعكس سلبا على مؤشرات الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني. وواجهت المساعدات المالية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية العديد من المشاكل والتحديات المتمثلة في سوء الاستخدام والتوزيع وتحكم الدول المانحة في نوع المساعدات وطريقة تخصيصها، وكذلك اندفعت هذه الدول في تقديم المساعدات الفنية بطريقة لا تخدم أولويات المجتمع الفلسطيني. إن إعادة تخصيص وتوزيع المساعدات الخارجية بما يخدم أولويات المجتمع الفلسطيني المتمثلة في تنمية عناصر الإنتاج والتنمية الأساسية وبناء القدرات الفعلية سوف يضع الاقتصاد الفلسطيني في مساره الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة. **(جابر،2005، ص484-509).**

ويتضح من هذه الدراسة أن التمويل ذهب إلى الرواتب، وعدم التزام الدول المانحة بما تعهدوا به بالإضافة إلى سوء الاستخدام من قبل الحكومة الفلسطينية لهذه المساعدات وتحكم الدول المانحة في نوع المساعدات وطريقة تخصيصها حتى وإن كانت ستصرف خارج نطاق خطط التنمية، ونستنتج مما سبق ان الدول المانحة تتحكم في نوعية المشاريع. وسيقوم الباحث بهذه الدراسة بتسليط الضوء على المشاريع التي قام بها الصندوق العربي وهل هذه المشاريع تسير ضمن خطط التنمية العامة المعدة من قبل الحكومة الفلسطينية ومدى أثر هذه المشاريع على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لفلسطين وهذا ما يعالجه الباحث في الفرضية الثانية.

وفي دراسة لناهض محمود أبو حماد بعنوان التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000-2010م دراسة ميدانية هدفت هذه الدارسة إلى الوقوف على دور التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومعرفة تأثيره على التنمية السياسية

في قطاع غزة، ومدى الدور الذي لعبه التمويل الدولي في تحقيق متطلبات التنمية السياسية للمجتمع الفلسطيني وفق احتياجاته. إن المقاربة التي اعتمدت عليها الدراسة تقوم على توصيف وتحليل مدى مساهمة التمويل الدولي في إحداث تنمية سياسية في قطاع غزة، وعن برامج التنمية السياسية التي نفذتها المؤسسات الأهلية الفلسطينية المتلقية للدعم ومدى وملاءمتها لبرامجها التنموية، مستخدمة أداة الاستبيان على مجتمع المؤسسات الدولية وشركائهم من المؤسسات الأهلية وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن التمويل الدولي لا يحقق أولويات التنمية في فلسطين بسبب سعيه إلى تحقيق غايات سياسية للدول المانحة في المجتمع الفلسطيني. إن المساعدات التي قدمتها المنظمات الدولية تمت وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافها السياسية، وليس مع احتياجات الشعب الفلسطيني. إن المؤسسات الأهلية الفلسطينية ليس لديها أجندة وطنية واضحة تجاه أولويات التمويل وهي تستجيب بشكل مباشر لبرامج وسياسات المانحين مما انعكس بشكل سلبي على واقع التنمية السياسية. **(أبو حماد، 2011، ص5)**.

ويلاحظ ان سياسة المنح التي اتبعتها بعض الدول المانحة هي الى حد كبير لها طابع سياسي لا تنسجم مع الاولويات الفلسطينية وهذه الدراسة تهدف لبيان ان الصندوق العربي ليس له اي اجندات سياسية تخالف مصالح الشعب الفلسطيني بل تخدم بشكل كبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطط التنمية الفلسطينية وهذا يعالج الفرضيتين الثالثة والثانية.

وفي دراسة لمحمد مصطفى ابو مصطفى دور واهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الفلسطينية (دراسة تحليلية مقارنة عن فترة من 1999-2008) حيث بحثت تحليل دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية

عن الفترة من 2008-1999 حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الموازنة العامة وأهميتها وأهدافها وخصائصها وأنواعها ومراحل إعدادها ومن ثم الوقوف على أبعاد ومتطلبات الحصول على التمويل الخارجي من الدين العام القروض والمنح، كما هدفت إلى الوقوف على موضوع القروض العامة من حيث تعريفه ومزاياه والأسباب المؤدية للاقتراض وأهمية القروض ومعرفة الآثار الايجابية والسلبية للدين الخارجي والمشاكل الناجمة عن عملية الإفراط فيه، بالإضافة إلى بيان دوافع وأثار المساعدات الدولية من حيث توضيح مفهوم وأنواع المساعدات الدولية وأشكالها ومصادرها وأهدافها وخصائصها، ومن ثم التعرف على العوامل المؤثرة على حجم المساعدات الخارجية . وتعتمد منهجية البحث في تحليل البيانات على استخدام التحليل الوصفي الذي يعتمد استخدام الجداول والنسب المئوية وذلك باستخدام برنامج (Excel) والبرنامج الإحصائي (SPSS) من خلال معامل الارتباط (Correlation) حيث قام الباحث بمقارنة فرضيات الدراسة التي تم تحديدها وبين النتائج الفعلية لمعاملات الارتباط التي توضح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة كل فرضية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العجز كمتغير تابع وبين كلا من الرواتب والأجور والنفقات التحويلية والمنح والقروض الميسرة، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العجز وبين النفقات التشغيلية والنفقات التطويرية والإيرادات العامة المحلية، وكذلك تبين أن المساعدات الدولية مرتبطة بأهداف سياسية، ومؤثرات خارجية، وان الاقتصاد الفلسطيني تابع لاقتصاد دولة الاحتلال، كذلك تم التوصل إلى أن غالبية المنح والقروض الخارجية يتم توجيها لتغطية النفقات الجارية والتطويرية ولا يتم توجيهها لإنشطه مشاريع استثمارية تدر إيرادات مستقبلية . وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها :

ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام والإنفاق على بند الرواتب والأجور بشكل خاص، ومن ذلك من خلال (البدء بتنفيذ سياسة التقاعد المبكر،والتوجه نحو الإصلاح الإداري)، والعمل على التخلص من التبعية لاقتصاد دولة الاحتلال، واستبدال المساعدات الدولية بمساعدات عربية إسلامية، وذلك حتى لا تكون المساعدات مرتبطة بأهداف سياسية، وإعطاء القطاع الخاص الدور في أن يساهم في إنعاش الاقتصاد، بتسهيل الإجراءت الإدارية، وتوجيه المنح والمساعدات إلى إنشاء مشاريع ذات صبغة استثمارية بدلا من توجيهها لتغطية النفقات الجارية ومشاريع البنية التحتية.**(ابو مصطفى، 2009، ص ش).**

وتبين ان الدراسة السابقة بينت ان المنح والمساعدات مرتبطة بأهداف سياسية ومؤثرات خارجية كما وانها صرفت على البنى التحتية والموازنات التشغيلية ولم تصرف على مشاريع انتاجية وهذا وباعتقاد الباحث ان السبب وراء هذه السياسة في الصرف هو توجه الحكومة الى بناء البنية التحتية من اجل تجهيزها بشكل يؤهلها الى انشاء مشاريع انتاجية ولكن المفارقة ان طريقة الدعم وعدم ارتباطها بأهداف سياسية هي المشكلة التي تعاني منها الدولة الفلسطينية وتذبذب الدعم بسبب موقف سياسي معين حيث ستبين دراستنا ان الصندوق العربي لم يكن له اي اهداف سياسة وان اجندته تتطابق مع اجندتنا الوطنية وان دعمه كان موجه حسب المصلحة الوطنية وانه احدث اثر حقيقي في الوضع الاقتصادي والاجتماعي وهذا يعالج الفرضيات الاولى والثانية والثالثة.

الفصل الثالث

دراسة وتحليل البيانات

3.1 مقدمة

في هذا الفصل سيقوم الباحث بعرض لبعض المؤشرات للحالة الاجتماعية والاقتصادية لشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى شرح مفصل لطريقة تحليل وربط البيانات وكيفه استخراج النتائج وهذا يؤدي إلى فهم واضح لكيفية عمل الباحث للخروج بنتائج واضحة، وسيقوم الباحث بعرض واضح عن طريق الجداول والرسوم البيانية، وربط هذه المعلومات بطريقة علمية لتدعيم النتائج التي ستخرج، كما وسيعرض الباحث الاستنتاجات التي تم التوصل اليها.

3.2 المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين

تباطأ النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال العام 2012 مقارنة بالعام 2011 ، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 5.9% مقارنة مع 12.2% خلال العام 2011 يأتي هذا الانخفاض على خلفية التراجع الملحوظ في معدلات النمو المتحققة في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، حيث انخفضت نسبة النمو في الضفة الغربية من 10.4% إلى 5.6% بين عامي 2011 و 2012 ، كما تراجع النمو في قطاع غزة من 17.6 % في العام 2011 إلى 6.6% في العام 2012ولا تزال الاحتمالات متاحة أمام مزيد من التراجع في النمو على خلفية التقشف المالي، وانخفاض الدعم الخارجي وما ترتب عليه من صعوبات في السيولة، وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وبقاء القيود على حرية الحركة والعبور على حالها دون تغير يذكر وبالرغم من تباطؤ معدلات النمو، إلا أن نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد نما خلال السنوات القليلة الماضية بأكثر من الربع ليصل إلى مستوى 1679.3 دولار خلال العام 2012 ، متجاوزا لأول مرة ذلك المستوى الذي تحقق في العام 1999 ، تجدر الإشارة إلى أن نصيب الفرد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد نما خلال العام 2012 بنسبة 2.7% و 3% على التوالي **(سلطة النقد الفلسطينية،2012،ص**iv-v).

وحافظت الأسعار في فلسطين على مستويات تضخم متدنية ومتقاربة نسبيا خلال العامين الأخيرين، إذ بلغت نسبة التضخم 2.8% خلال العام 2012 مقارنة بنسبة 2.9% لعام 2011 ومع ذلك تمخضت هذه المستويات عن تآكل في الأجور الحقيقية، نظرا لكون معدل التضخم أعلى من الزيادة في الأجور الإسمية. فقد تآكل معدل الأجر اليومي الحقيقي في فلسطين خلال عام 2012 بحوالي

1.4% مدفوعا بانخفاض معدل الأجر اليومي الحقيقي في الضفة الغربية بنسب 1.7% وكذلك انخفاض معدل الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بنسبة 3% مقابل ارتفاع هذا المعدل للعاملين في غزة بنسبة 4.1% وهذه جاء جراء تدنى مستوى التضخم في هذا القطاع وانعكس التفاوت في نسب التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، على تفاوت التغيرات في القوة الشرائية لكل من الشيكل والدولار في كلا المنطقتين إذ انخفضت القوة الشرائية للشيكل في الضفة الغربية بنسبة 4.1% في حين لم تتعد نسبة الانخفاض في قطاع غزة 5% مقابل ارتفاع القوة الشرائية للدولار بنسبة 7.2% في قطاع غزة، و 3.6% في الضفة الغربية. (**سلطة النقد الفلسطينية، 2012، ص**iv–v).

وذلك بافتراض ثبات الأجور الإسمية كما عادت معدلات البطالة في فلسطين إلى الارتفاع مرة أخرى خلال العام 2012 بعد التحسن النسبي الذي شهدته في العام 2011، حيث ارتفع معدل البطالة إلى 23% من إجمالي القوى العاملة مقارنة بنسبة 20.9% لعام 2011 وحسب المنطقة الجغرافية فقد ارتفعت نسبة البطالة في الضفة الغربية من 17.3% خلال العام 2011 إلى 19% خلال العام 2012 ، وفي قطاع غزة من 28.7% إلى 31% بين عامي 2011 و2012 من ناحية أخرى سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للعام 2012 عجزا مقداره 2814.8 مليون دولار مرتفعاً بحوالي 28.4% عما كان عليه في العام 2011 ومشكلاً ما نسبته27.4 % من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز نسبته 22.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011 ويعزى السبب الرئيس لزيادة عجز الحساب الجاري إلى الارتفاع الكبير للعجز المزمن في الميزان التجاري الذي وصل إلى 5236.5 مليون دولار وهو ما نسبته 51.1% من الناتج

المحلي الإجمالي لعام2012 ، بالمقارنة مع 48.4% لعام 2011 في المقابل حقق الحساب المالي والرأسمالي فائضاً مقداره 2832 مليون دولار خلال العام 2012 ، أي بارتفاع نسبته 31.4% عن العام 2011 ، مشكلاً ما نسبته 27.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 22% في عام 2011 ويعزى السبب الأساسي لارتفاع الفائض في هذا الحساب إلى ارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى (الودائع المصرفية) التي وصلت إلى 2410 مليون دولار عام 2012 .(**سلطة النقد الفلسطينية،2012 ،ص**iv-v).

وارتفع مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين خلال العام 2012 بنسبة 2.78% ليصل إلى 136.40 مقارنة بـ 132.71 خلال العام 2011. ويعزى ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة خلال العام 2012 إلى ارتفاع أسعار كافة المجموعات الرئيسية. وعانه ربع الأفراد في فلسطين من الفقر خلال العام 2011 فقد بلغ معدل الفقر بين الأفراد خلال العام 2011 وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25.8% بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة. كما تبين أن حوالي 12.9% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقة للأسرة، بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة. **(عوض، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تصريح صحفي،2013)**

3.3 تقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين

سيعمل الباحث على عرض البيانات بجداول والعمل على ربط هذه البيانات بالمقابلات التي عمل الباحث على إجرائها مع المستفيدين لمجموعة من المشاريع لتغطي جميع المحاور وجميع القطاعات الواردة ادناه مع مراعات حجم المبالغ بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة وتنوع المؤسسات لتشمل المجتمع المدني والحكومية والهيئات المحلية. وفي فيما يلي عرض للبيانات:

3.3.1 القروض

من سياسة الصندوق تقديم القروض الى الدول الأعضاء، حيث قدم لفلسطين قروض لغاية 1999 ولم يسجل أي قرض بعض ذلك، ويبن الجدول التالي القروض الممنوحة الى فلسطين:

جدول رقم 3.1: القروض لفلسطين حتى تاريخ 2013/12/31 دولار امريكي

المشروع	رقم القرض	القطاع	تاريخ الموافقة	المبلغ الأصلي	المبلغ الملغي	المبلغ الصافي
التنمية الريفية	376	الزراعة والري والتنمية الريفية	1999	10800	1080	9720
تأهيل الخدمات التعليمية	342	الخدمات الاجتماعية	1997	10800	0	10800
تطوير الخدمات الصحية	341	الخدمات الاجتماعية	1997	10800	3.6	10796

توسيع وتقوية طريق صلاح الدين في قطاع غزة	340	النقل	1997	18000	0	18000
ري وادي الفارعة في فلسطين	158	الزراعة والري والتنمية الريفية	1985	10800	7754	3045
المجموع				**61200**	**8838**	**52362**

ويتبين من الجدول السابق انه منذ عام 1999 لم تستفيد الحكومة والمؤسسات الاهلية من أي قرض يذكر، واستفادت من المنح المقدمة من خلال برنامج دعم صمود الشعب الفلسطيني.

حيث بلغ مجموع القروض الممنوحة 61200 دولار امريكي وهي قيمة لا تكاد تذكر امام المنح المقدمة الى الشعب الفلسطيني ويبين الرسم البياني القدم هذا الفرق.

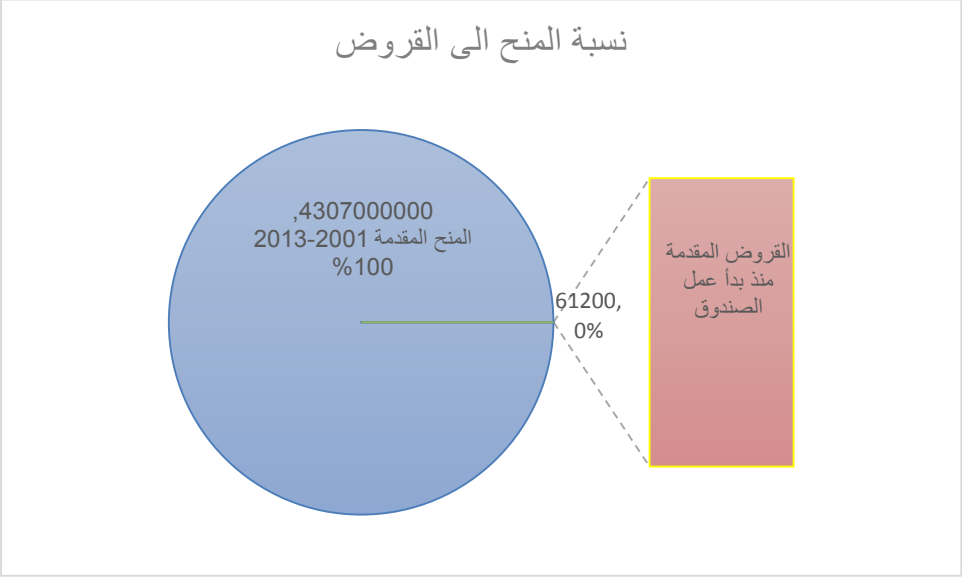

الرسم من أجاز الباحث

الشكل رقم 3.1: القروض لفلسطين حتى تاريخ 2013/12/31 دولار امريكي

حيث استفادت فلسطين من خمس قروض كما بينت في الجدول السابق وقسمت على قطاعات الخدمة الاجتماعية والنقل والري وبعد عام 2001 اقر الصندوق برنامج دعم صمود الشعب الفلسطيني، حيث تعرضت الدولة الفلسطينية الى أبشع أنواع العدوان والدمار.

3.3.2 المنح والمساعدات

جدول رقم 3.2: المساهمات المقدمة إلى الشعب الفلسطيني

اسم المساهمة	المبلغ مليون دولار
المساهمة الأولى 2001	15.87
المساهمة الثانية 2003	42
المساهمة الثالثة 2004	38.87
المساهمة الرابعة 2005	35.37
المساهمة الخامسة 2006	44.58
المساهمة السادسة 2007	38.33
المساهمة السابعة 2009	34.48
المساهمة الثامنة 2009	40.5
المساهمة التاسعة 2010	30

المساهمة العاشرة 2011	23.84
المساهمة الحادية عشر 2012	36.35
دعم صمود القدس 2010	50
اعادة إعمار غزة	10

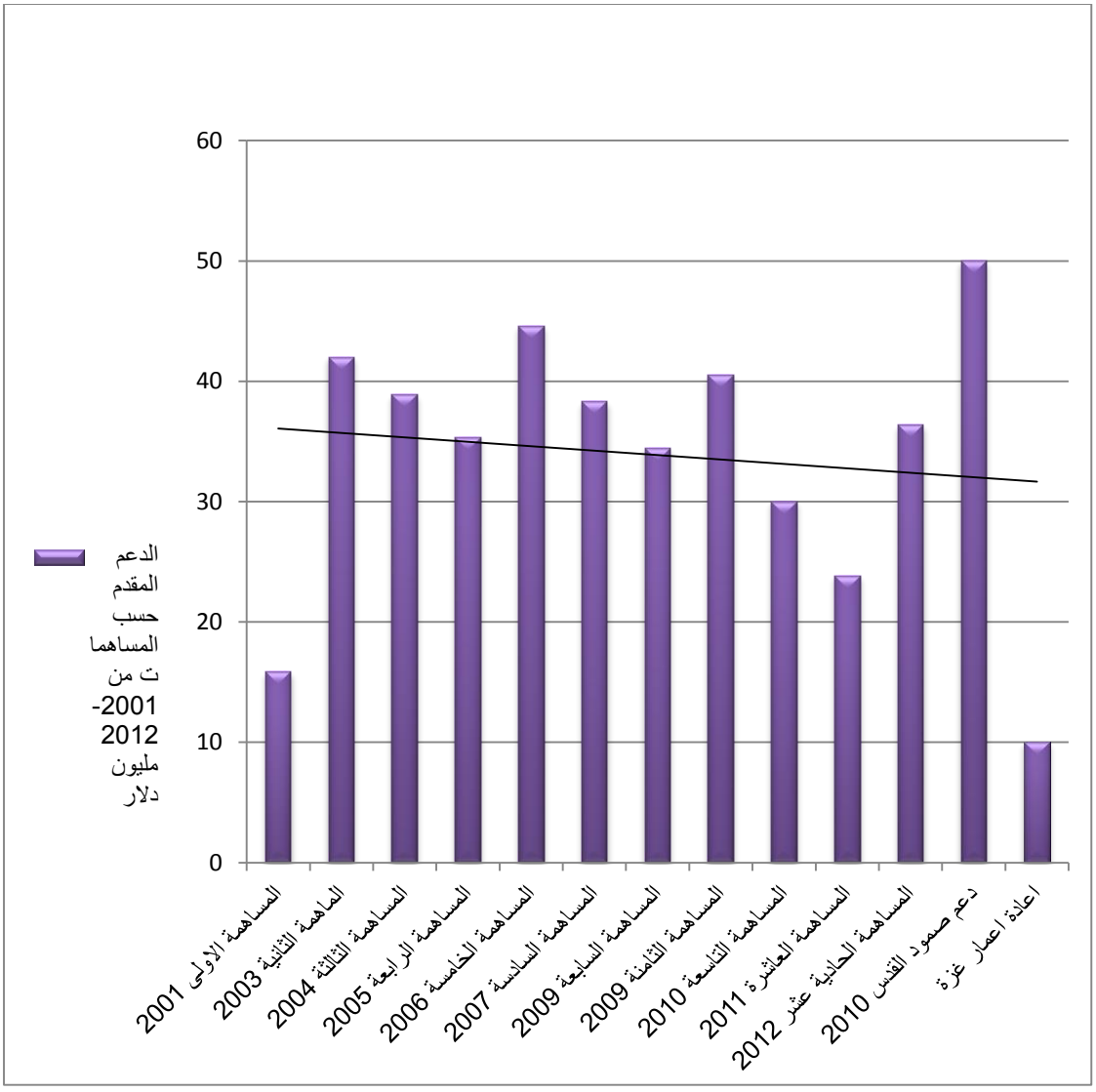

الرسم من انجاز الباحث

الشكل 3.2: الدعم المقدم حسب المساهمات من 2001-2012

المؤشر العام يشر إلى أن مساعدات الصندوق في تناقص طفيف وهذا ينعكس على المبالغ التي هي في الأصل مرتبطة في ربح الصندوق "البرنامج العاجل لدعم صمود الشعب الفلسطيني" حيث أن الصندوق خصص 10% من الأرباح لهذا البرنامج. **(الصندوق العربي، أحمد عثمان، مراسلة،2013)**.

ومن الجدول السابق يتبين أن الأجندة السياسية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لا تحمل أي نوع من المطالب السياسية التي تعود عليها الشعب الفلسطيني حيث أن دعم صمود القدس كان أكبر المعونات وأكد محمد اشتيه على هذه النتيجة بقوله إن أجندة الصندوق تنطبق تماما مع أجندتنا الوطنية، مستدلا بأن أيام المد والجرز في العلاقة بيننا وبين دولة الكويت لم يتغير دعم الصندوق وأن الصندوق يقوم على دعم الأماكن التي لا نستطيع ادخلها في خطة التنمية لأسباب سياسية **(محمد اشتيه، مقابلة ،11/2013)**. حيث دعم الصندوق مؤسسات متخصصة في قطاع الأسرى علما أن هذا القطاع يواجه صعوبات في التمويل الأجنبي، مثل مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة في جامعة القدس الذي قدم الصندوق له مشروع البناء الموجود حاليا في جامعة القدس ولولا دعم الصندوق العربي لما كان لهذا المركز أن يرى النور. **(فهد أبو الحاج مقابلة ،12/2013)**.

إن الصندوق يقدم المنح والمساعدات غير المستردة والقليل من القروض بالإضافة إلى برنامج العاجل لدعم صمود الشعب الفلسطيني **(الصندوق العربي، أحمد عثمان مراسلة، 2013)**. وأكد اشتيه على هذا القول بقوله إن الصندوق يقدم القليل من القروض والباقي هي معونات **(محمد اشتيه، مقابلة، 11/2013)**. وهذا دليل آخر على أن الصندوق لا يملك أوراق ضغط لابتزاز الحكومة

الفلسطينية لاسترداد هذه المبالغ، واجمع كل من قابلهم الباحث أن الصندوق هو من أكثر المؤسسات تعاطي وسهولة مع التقارير ولا يطلب تعديلات على المشاريع بالمقارنة مع المانحين الدوليين.

وسبب أن المعونة الأولى جاءت أقل المعونات بعد قطاع غزة لأن قرار الصندوق جاء في نفس العام 2001(**الصندوق العربي،2012، ص10**).

علما أن المخصصات التي لم تحول في عام 2008 حولت في عام 2009 كما يبين الجدول، وإن 10 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة هي منحة عاجلة في إطار برنامج المعونات الاعتيادي **(الصندوق العربي، أحمد عثمان، مراسلة، 2013)**.

أما عام 2006 حصل على أعلى المنح بعد القدس وذلك بسبب أن الدولة الفلسطينية كانت تعاني من دمار جراء الاجتياح الإسرائيلي وبقي الدعم مستمر حتى في ظل الأزمة الاقتصادية عقب الانتخابات التشريعية وهذا دليل آخر على أن الصندوق لا يحمل أي أجندة سياسية، كما أن الصندوق دعم برنامج الإعمار في القدس منذ عام 1994 **(شادية طوقان، مقابلة،2012/12)**. علما أن العلاقة بين دولة فلسطين والكويت في هذه الفترة كانت بين مد وجزر وهذا دليل أن الصندوق لا يحمل أي أجندات غير الأجندة الوطنية.

جدول رقم 3.3: توزيع الدعم على القطاعات

القطاعات	البلغ مليون دولار
الخدمات الإنتاجية	29.48
خدمات البنى التحتية	50.95

القطاعات الأخرى	116.2
الخدمة الاجتماعية	180.2

ويتبين من الجدول أن الخدمات الإنتاجية حصلت على أقل دعم وأن الخدمات الاجتماعية حصلت على أكثر الدعم حيث تضم الخدمات الاجتماعية كل من دعم المؤسسات التعليمية والمدارس والصحة **(مساهمات الصندوق العربي،2012، ص10)**. وأن الخدمات الاجتماعية هي التي حصلت على أعلى المبالغ لأن البناء في مجتمعنا الفلسطيني مكلف، وأن الصندوق العربي هو المتبنى لصندوق إقراض الطالب **(مراد عبيد، مقابلة ،11/2013)**. وهذا ما جعل المبالغ في الخدمة الاجتماعية عالية وحصلت على أعلى القطاعات وسيبين الباحث هذه المعلومات في وقت لاحق، كما أن خطة التنمية الفلسطينية في توزيع موارد الموازنة خصصت في الأعوام 2008،2009، 2010 الحصة الأكبر لقطاع الخدمة الاجتماعية. **(فلسطين وزارة التخطيط والتنمية ،2008، صxi)**. وجاءت ببند أساسي وفي خطة التنمية الوطنية. **(فلسطين وزارة التخطيط والتنمية ،2011، ص36)**. وهذا دليل على أن الصندوق يعمل ضمن الخطط الوطنية وله نفس الاهتمامات والاهداف.

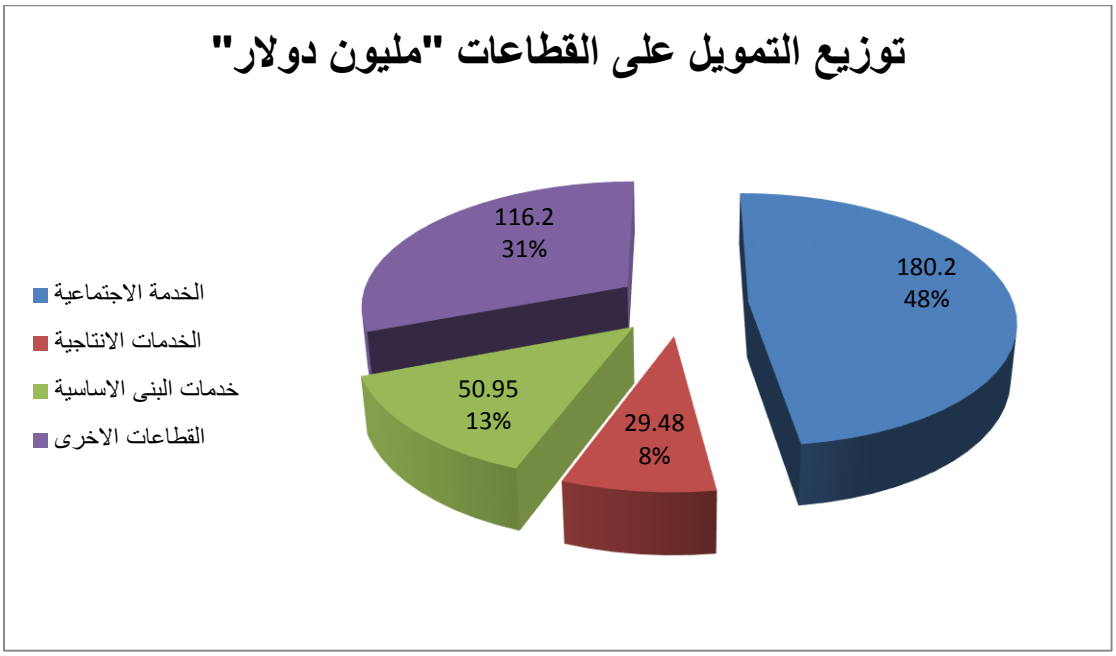

الرسم من انجاز الباحث

الشكل 3.3: توزيع الدعم على القطاعات

وجاء في المرتبة الثانية القطاعات الأخرى التي تشمل الإعمار وتأهيل المباني التاريخية والدعم المؤسسي للجمعيات الأهلية والخدمات الفنية **(مساهمات الصندوق العربي، 2012، ص9)**. وكان السبب وراء هذا الترتيب هو برنامج إعادة إعمار المباني التاريخية في القدس الذي بلغ 50 مليون دولار. **(الصندوق العربي، أحمد عثمان، مراسلة،2013)**. هذا دليل على أن الصندوق العربي يقوم على تغطية ما لا تستطيع الحكومة تغطيته، بمعنى آخر هو مكمل لدور الحكومة الفلسطينية، كما بينا سابقا في مقابلة محمد اشتيه.

وجاءت في المرتبة الاخيرة الخدمات الإنتاجية لأن من وجهة نظر الباحث يجب الاهتمام في البنية التحتية وتجهيزها قبل البدء بعمل مشاريع إنتاجية. كما أن الدولة الفلسطينية تعرضت لاجتياح كامل لأراضيها في انتفاضة الأقصى مما أدى إلى تدمير البنية التحتية وقد وكانت أولية الحكومة هو بناء

البنية التحتية من جديد. وقد أكدت خطة التنمية الفلسطينية بأن توفير البنية التحتية العامة المتطورة أساسا لأي عملية تنموية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. **(فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية التنمية الوطنية،2011، ص56)**. ومن هذا يتبين أن الصندوق العربي وخطط التنمية الفلسطينية يسيران في نفس الاتجاه ولهم نفس الأوليات والاهداف.

جدول رقم 3.4: توزيع الدعم على قطاع الخدمة الاجتماعية

نوع الخدمة	المبلغ مليون دولار
الصحة	35.06
المدارس	54.18
دعم المؤسسات التعليمية	90.96

يتبين من الجدول السابق أن دعم المؤسسات التعليمية هي التي احتلت المرتبة الأولى في الخدمة الاجتماعية وذلك لأن الصندوق العربي هو متبني لصندوق إقراض الطالب حيث وصل حجم الدعم المقدم إلى صندوق إقراض الطالب نحو 140 مليون دولار منذ انشائه حيث استفادة من هذا الدعم 145 ألف طالب بالإضافة إلى 40% من طلاب الجامعات التي تم تسديد الأقساط عنهم مما أدى إلى توفير 23% من رواتب موظفي الجامعات. **(مراد عبيد، مقابلة،11/2013)**.

بالإضافة إلى بناء وتأهيل 35 مدرسة تستوعب 9 الآلف طالب **(الصندوق العربي، أحمد عثمان، مراسلة، 2013)**. ومن هذه المدارس مدرسة عبوين التي جاءت لتحمي طلاب وطالبات البلدة من الخروج خارج البلد للدراسة حيث كانت تعاني البلدة من اكتظاظ الطلبة في الفصول مما أدى إلى

استئجار عدد من المحال التجارية من أجل حل هذه المعضلة في البلدة. **(فاطمة حويل، مقابلة،11/2013)**.

أما قطاع الصحة فقدم الدعم للمستشفيات والمراكز الصحية والأهلية والحكومية حيث قدم معدات طبية لنحو 174 مستشفى ومركز صحي استفادة نحو 1.5 مليون نسمة **(الصندوق العربي، أحمد عثمان، مراسلة، 2013)**. ومن بينها جمعية المكفوفين في البيرة التي قام الصندوق العربي على توفير وطباعة كتب خاصة بالمكفوفين من أجل تعليمهم حيث استفاد من هذا المشروع نحو 75 طالبا موجدين في الجمعية بالإضافة إلى عدد من الجمعيات في باقي محافظات الضفة الغربية وأكد الإدريسي لولا هذا المشروع لكان طلبة فلسطين المكفوفين لا يستطيعون التعلم لأن تكلفة الكتاب الذي سعره 20 شيكلا يكلف الجمعية 1500 شيكل، كما أن الحالة النفسية للطلبة عندما لا يكون بحوزته كتاب خاص به تكون صعبة للغاية. **(حيان الإدريسي، مقابلة،11/2013)**.

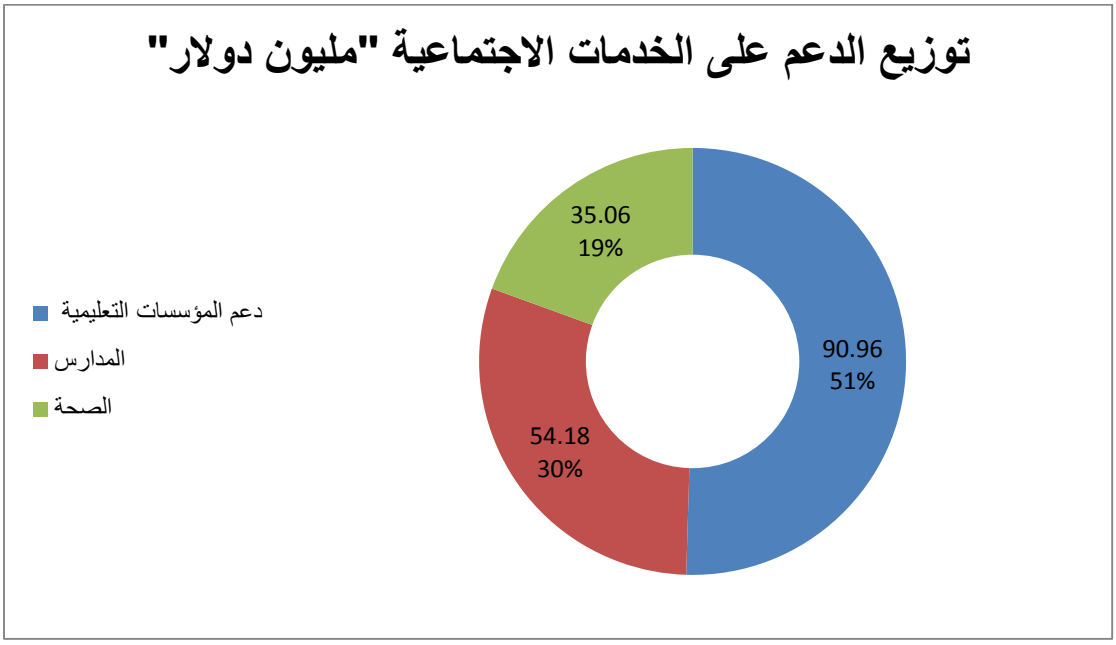

الرسم من انجاز الباحث

الشكل 3.4: توزيع الدعم على قطاع الخدمة الاجتماعية

على صعيد دعم المؤسسات التعليمية فقد قدم الصندوق عدد من المشاريع لجامعة القدس المفتوحة من أجل بناء عدد من المباني في عدد من المحافظات مما شكل للجامعة راحة بتوفير أجور المباني وإيجاد مباني تصلح للعملية التعليمية علما أن الجامعة كانت تستأجر مقرات تجارية في جنين، وإن المنحة تكفي لبناء المبني عظم دون تعمير. **(ماجد صبيح، مقابلة،11/2013)**. وبذلك يكون المشروع قد حقق جزء من الأهداف وهو بناء مقر للجامعة ولم يحقق الهدف الرئيسي بنقل الطلبة لدراسة فيه وذلك بسبب عدم تعمير هذا المبنى.

ومما سبق نستطيع القول إن كل المشاريع التي مولها الصندوق في هذا القطاع كانت ناجحة وحققت الأهداف التي كانت تسمو اليها باستثناء مشروع القدس المفتوحة والمشاريع المشابه التي لم تكمل المبنى بسبب عدم كفاية المنحة المقدمة، وهذا يستدعي أن يقوم الصندوق بتقييم المشاريع من أجل الوقوف على هذه المشاريع وتحقيقها للأهدافها لأن المشروع الذي لا يحقق أهدافه فلا نستطيع القول إنه حقق إفادة للجه المستفيدة.

جدول رقم 3.5: توزيع الدعم على القطاعات الأخرى

القطاع	المبلغ مليون دولار
الخدمات الفنية	1.47
غير مخصص	3.15
الإعمار وتأهيل المباني التاريخية	37.45
الدعم المؤسسي للجمعيات الاهلية	78.75

يبين الجدول السابق أن دعم المؤسسات الأهلية احتل المركز الأول في الدعم في القطاعات حيث أن المؤسسات هي المنظمات الأهلية والبلديات والمجالس القروية وأن المشاريع التي قدمها الصندوق انحصرت في مشاريع وزعت على كافة القطاعات التي عمل فيها الصندوق **(مساهمات الصندوق العربي،2012، ص13)**. وأنه لم يقدم مصاريف تشغيلية لأي مؤسسة. إلا 10% من المصاريف الإدارية تصرف من ضمن سياسة صرف المنحة **(حنين زيدان، مقابلة،12/2013)**، ومن خلال إطلاع الباحث على المشاريع أكد أن المشاريع قدمت على شكل برامج ومشاريع وزعت على القطاعات. بالإضافة إلى أن الصندوق دعم بعض المؤسسات دعما استراتيجيا مثل جمعية إنعاش الأسرة التي تبرع لها ببناء كامل لكي تستطيع الجمعية من خلال هذا البناء أن تقوم على فتح أقسام جديدة واستيعاب عدد من الطالبات مما أدى إلى استقرارها المالي **(ثابت أبو الروس مقابلة ،11/2013)**.

وجاء في المرتبة الثانية تأهيل المباني التاريخية وكان هذا البرنامج خاصة في القدس حيث اعتبر تمويل هذا البرنامج حاجة ملحة كان الهدف لهذا البرنامج الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للقدس وصيانة التراث الحضاري والإسلامي وتوفير الحماية القانونية للممتلكات العربية المهددة بالتهويد والاستيطان ودعم وتثبيت الأسر الفلسطينية من خلال تحسين أوضاعهم السكنية وتوفير البيئة الصحية الازمة **(مساهمات الصندوق العربي ،2012، ص14)** وهذا دليل آخر أن الصندوق يحمل أجندة وطنية متطابقة مع الأجندة الوطنية الفلسطينية.

حيث أكدت منسقة برنامج إعمار أن الصندوق هو المساهم الأول والمؤسس لهذا البرنامج في القدس منذ عام 1994 الذي يقوم على مجموعة من الفنين المدربين الذين يقومون على ترميم المباني

التاريخية في القدس، وقالت إنها تلاقي اهتماما بالغا من الصندوق لهذا البرنامج حيث يبلغ الدعم المقدم لهذا البرنامج من اجمالي الدعم أكثر من 50%. **(شادية طوقان، مقابلة ،12/2013)**.

أما الخدمة الفنية فقد احتلت جزءا بسيطا من الدعم وبملاحظة الباحث كان السبب في ذلك ان نتائج المشاريع والبرامج غير ملموسة، ففرض الصندوق العربي اليات غير معتادة في التعامل مع هذه المشاريع مثل جمعية الصديق الطيب التي منحت مشروع تدريب وإعداد مدربين من الشباب لأخذ دور فعال في أنشطة الوقاية والتوعية من الانحرافات السلوكية، علما أن المشروع لم ينتهي ولكن النتائج كانت مرضية جدا حيث تعامل المشروع مع عمادة شؤون الطلبة في جامعة القدس وكان الاستهداف هو مدينة القدس حيث حقق المشروع نتائج في توعية وإعداد مجموعة من الطلبة للانحرافات السلوكية، حيث كانت آلية الصندوق بأن تقوم المؤسسة بعمل الدورة والنشاط ثم يرسلوا لهم التقارير والفواتير ليقوم الصندوق بتغطية قيمة هذه المبلغ اذا اتفق بند الصرف مع خطاب التفاهم **(ماجد علوش،مقابلة،11/2013)**. مع ان الآلية المتبعة بالإجماع والملاحظة هي إرسال المبالغ ومن ثم تقوم المؤسسة على تغطية هذه المبالغ بفواتير.

وتكرر المشهد بطرق مختلفة تماما في مؤسسة "إنجاز" التي منحت مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية للشباب الذي طلب منهم أن ينفذ في فرع غزة، حقق المشروع نتائجا وقصة نجاح، حيث طلب الصندوق من المؤسسة أن تقوم على تصوير ما تم إنجازه بفيديو وارساله لهم، هذا المشروع هو إعداد الشباب الفلسطيني لسوق العمل هو مجموعة من اللقاءات والدورات التأهيلية ضمن خطة معينة، بالإضافة إلى انضمام الصندوق إلى بورد هذه المؤسسة. **(روزان خليل، مقابلة،11/2013)**.

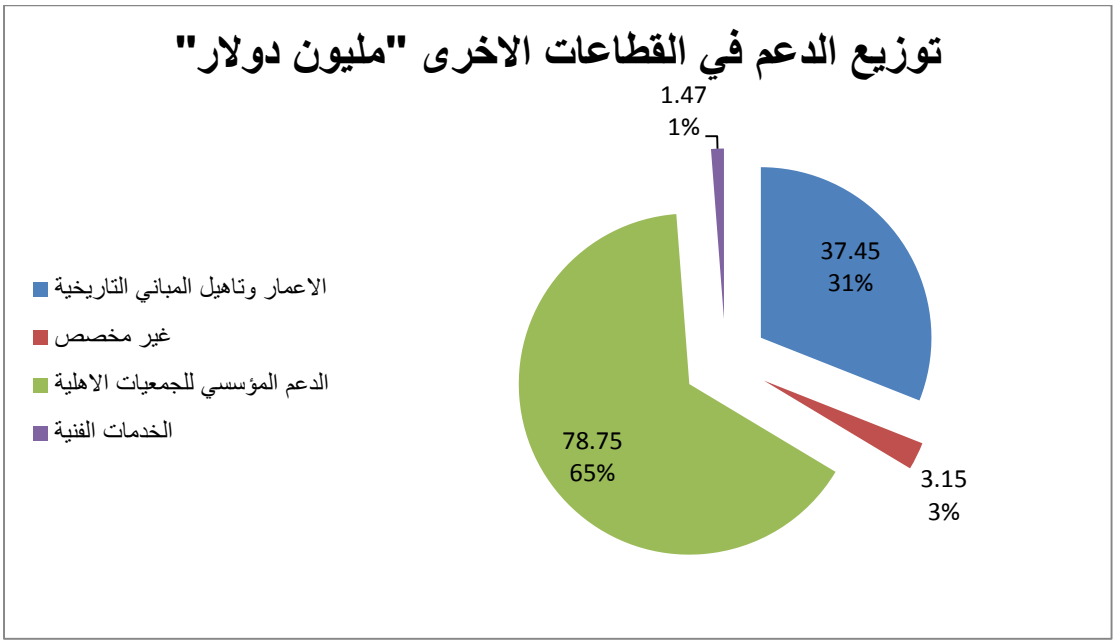

الرسم من انجاز الباحث

الشكل 3.5: توزيع الدعم على القطاعات الأخرى

ونستنتج مما سبق أن الصندوق العربي لا يقدم الدعم للبرامج التدريبية؛ وذلك بسبب النتائج الغير ملموسة او تكون نتائجها تظهر بعد فترة من الزمن التي يحققها المشروع، ولكن الصندوق دعم الكثير من المؤسسات التي تمكنت من تنمية نفسها لتكون من المؤسسات الرائدة في هذه الأيام.

جدول رقم 3.6: توزيع الدعم على قطاع الخدمة الإنتاجية

القطاع	المبلغ مليون دولار
الزراعة	18.79
الصناعة	10.69

وجاء هذا الاهتمام في القطاع الإنتاجي من الصندوق لتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرة المواطن على الاعتماد على الذات وتوفير فرص العمل، وإعادة تفعيل قطاعي الزراعة والصناعة من خلال دعم المنشآت الصغيرة وإقامة مناطق صناعية لصغار الحرفين حيث استفاد من هذا الدعم 400 ورشة تم تأهيلها وتوفير الدعم للحرفين والمزارعين بالإضافة إلى استفادة 2400 من صغار المزارعين في تقديم قروض صغيرة وميسرة لشراء مدخلات الإنتاج الزراعي وهذا بسبب بناء الجدار العازل. **(الصندوق العربي، أحمد عثمان، مراسلة،2013)**. وبعد اطلاع الباحث على هذه المشاريع فقد وجد أن أغلب المشاريع هي لإنشاء بنية تحتية لهذه المناطق الصناعة مثل منطقة البيرة التي كان من أهم نتائجها زيادة المحال التجارية مما أدى إلى زيادة الأيدي العاملة في هذه المجال **(رؤى الطويل، مقابلة،11/2013)**.

أما الجمعية التعاونية للتطوير والتنمية الزراعية في محافظة سلفيت التي مولت بمشروع استصلاح أراضي، استفاد منها 229 دنم تم استصلاحها من خلال فتح الطرقات وسنسله الأراضي وحفر آبار جمع وزراعتها من أجل تحفيز المزارعين على استصلاح أراضيهم التي تتعرض باستمرار للمصادرة من قبل الاحتلال الذي صادر 50% من أراضي المحافظة، حقق هذا المشروع أهدافه من خلال استصلاح هذه الدنمات مما أدى إلى استصلاح الآلف الدنمات من خلاله، مما أدى لتحفيز المزارعين وخاصة بعد شق الطرقات الى الدنمات المستهدفة، ونتج عن ذلك حمايتها من المصادرة وخلق دخل للمزارعين الذين يمرون في أزمات اقتصادية بسبب الدخل المنخفض، وأسعار المنتجات الزراعية المنخفضة. **(سمير المصري مقابلة، 12/2013)**.

أما مؤسسة جمعية تنمية المرأة الريفية مولت بمشروع تطوير قدرات الأندية النسوية في مجال الإنتاج والتسويق، حيث قدمت الجمعية قروضا لنساء من أجل فتح مشاريع صغير لزيادة الدخل ورفع القدرة النسوية، وحقق المشروع نتائجا كبيرة في توفير دخل للنساء في المنطقة المستهدفة، أما الصعوبات التي واجهها المشروع فكانت من طرف المستفيدين مثل اعتقاد المستفيدين أن المبالغ المنحة لهم ليست للاستثمار في مشروع منتج **(حنين زيدان مقابلة ،12/2013)**.

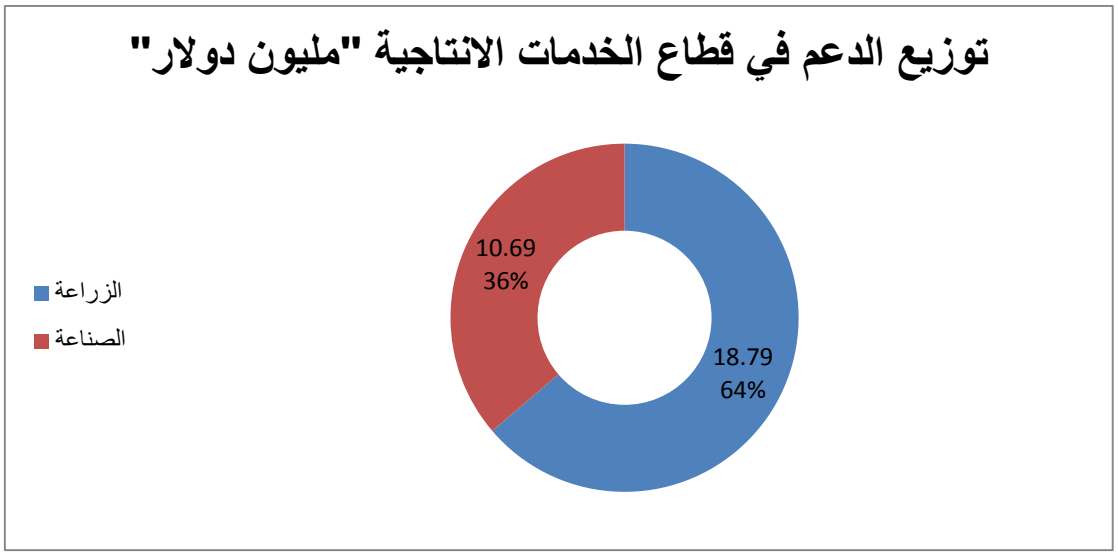

الرسم من انجاز الباحث

الشكل 3.6: توزيع الدعم على قطاع الخدمة الإنتاجية

ويتبين مما سبق أن المشاريع حققت أهدافها بشكل عام وحققت أهداف الصندوق بشكل خاص، وكانت أبرز هذه النتائج توفير فرص عمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين.

جدول رقم 3.7: توزيع الدعم على قطاع البنية التحتية.

القطاع	المبلغ مليون دولار
الطرق	21.9
المياه	15.36
الكهرباء	13.69

من الجدول السابق يتضح أن الطرق هي التي حلت في المرتبة الأولى من الدعم وذلك بسبب تدمير الطرق في الاجتياح الإسرائيلي لضفة الغربية في انتفاضة الأقصى فقد عبد ما يقارب 1200كم. **(الصندوق العربي، أحمد عثمان، مراسلة،2013)**

وجاء في المرتبة الثانية المياه إذ أن الصندوق العربي دعم في إنشاء الآبار الارتوازية التي بلغت 25 بئر بالإضافة إلى شبكات المياه التي بلغت 75م مربع كما وقامت بترميم البنية التحتية في القدس. **(الصندوق العربي، أحمد عثمان، مراسلة،2013)**

وأكد الدكتور عبد الرحمن التميمي أن مشروع تطوير أحد الآبار الارتوازية في غزة حقق أهدافه في استخراج وتحلية المياه بعد استخراجها وتزويد المدارس بها **(عبد الرحمن التميمي مقابلة ،12/2013).**

وقال مهندس بلدية المزرعة الشرقية أن تعبيد الشوارع الذي موله الصندوق العربي قام على تصريف مياه الأمطار التي كانت تتجمع في الشوارع، بالإضافة إلى التلوث الذي كان يعاني منه السكان من

خلال الغبار المتناثر من الشوارع المحطمة والمحفرة. فكان نتائج المشروع تنظيم البلدة جراء تعبيد هذه الشوارع مما عكس عليها وعلى وأهلها بشكل عام. **(محمد ذيب، مقابلة،11/2013)**.

أما مشاريع الكهرباء فكان لبيت عور التحتا أحد هذه المشاريع من خلال دعم الشبكة وإضاءة البلدة التي كانت تعاني من السرقات في الليل بسبب عدم وجود الإنارة، وبعد إنجاز المشروع كانت أهم نتائجه تلاشي ظاهرة السرقة واختفائها. **(ناجي سليمان، مقابلة،2013 /11)**.

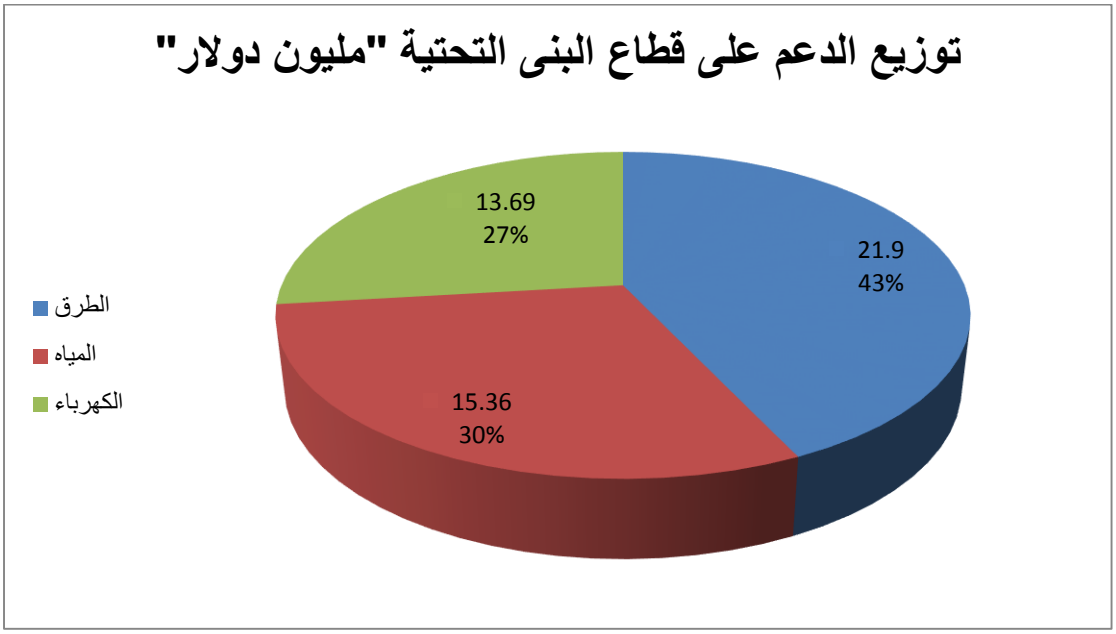

الرسم من انجاز الباحث

الشكل 3.7: توزيع الدعم على قطاع البنية التحتية

ويتبين أن الصندوق قام على دعم هذه القطاعات لأن الشعب الفلسطيني يعاني من نقص واضح في البنية التحتية، جراء التدمير المنهج الذي يقوم به الاحتلال للبنية التحتية من خلال القصف أو الاجتياحات.

جدول رقم 3.8: توزيع المشاريع على المحافظات الفلسطينية

المدينة	المشاريع المنفذة
طوباس	3
اريحا	5
سلفيت	8
قلقيلة	10
مشترك	16
بيت لحم	33
القدس	41
رام الله	49
جنين	50
طول كرم	51
الخليل	57
غزة	67
نابلس	71

ويلاحظ في هذا الجدول تدني المشاريع في أربع محافظات وهي طوباس أريحا وسلفيت وقلقيلة، أعزى الباحث سبب قلة المشاريع في هذه المحافظات إلى قلة المؤسسات الأهلية في هذه المناطق حيث بلغ عدد الجمعيات في محافظة طوباس 29 جمعية وفي محافظة اريحا 45 جمعية وسلفيت

63 جمعية وقلقيلية 69 وسيوضح الرسم البياني التالي نسبة المشاريع إلى عدد الجمعيات في الضفة الغربية دون قطاع غزة وذلك بسبب الانقسام. **(وزارة الداخلية عبد الناصر الصيرفي، مراسلة،2013)**.

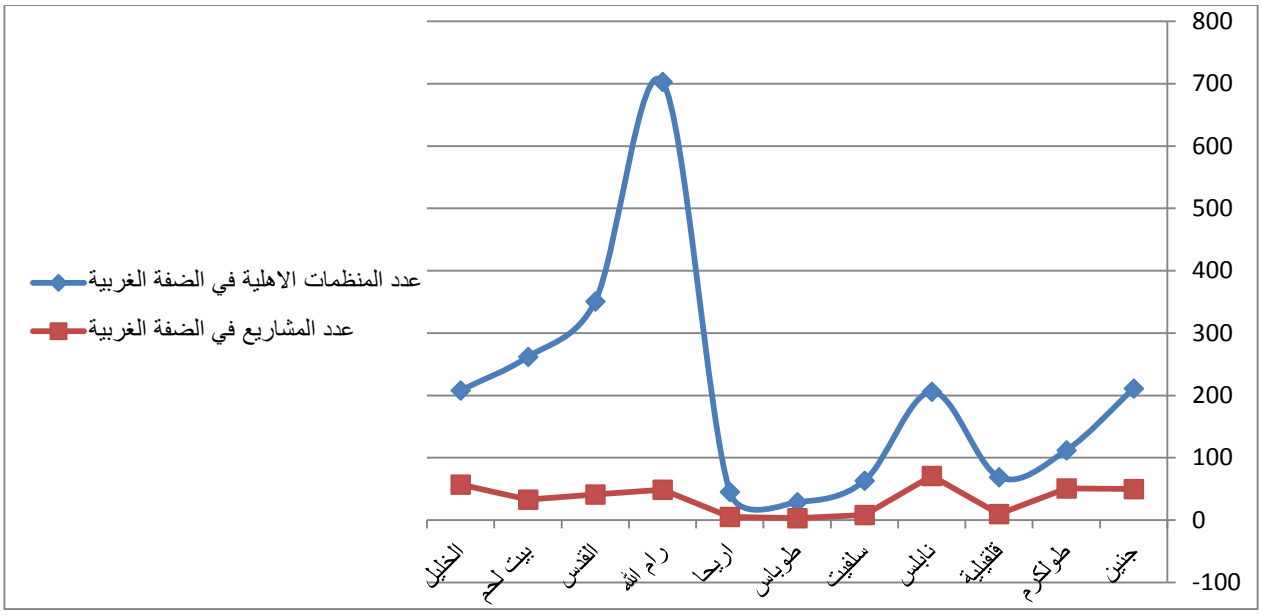

الرسم من انجاز الباحث

الشكل رقم 3.8: العلاقة بين عدد الجمعيات وعدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق

ويلاحظ من الرسم أن عدد الجمعيات في المحافظات له دور في عدد المشاريع الممولة، كما ان ضعف هذه الجمعيات وعدم قدرتها على الاتصال والتواصل وتقديم المشاريع يؤدي إلى عدم قدرتها على الحصول على التمويل. **(سمير المصري، مقابلة،12/2013)**. وقال جواد الناجي ان عدم التنسيق مع الجهات المخصصة مع الحكومة الفلسطينية وخاصة مكتب مستشار الرئيس الوزراء لشؤون الصناديق العربية أحدثت خلل في التوزيع على المحافظات المهمشة (جواد الناجي، مقابلة، 2014/10).

جدول 3.9: عدد الجمعيات وعدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق

المحافظة	عدد الجمعيات الاهلية	عدد المشاريع
طوباس	29	3
اريحا	45	5
سلفيت	63	8
قلقيلية	69	10
بيت لحم	262	33
القدس	351	41
رام الله	703	49
جنين	211	50
طولكرم	112	51
الخليل	208	57
نابلس	206	71

ويتبين أن كل ما ورد صحيح لأن الصندوق يتعامل مع ورق ومشاريع وهذه نقطة تبينت من خلال الدعم الموجه لهذه المحافظات وخاصة الأغوار، وعلى الصندوق أن يوفر أشخاص تابعين له من أجل تغطية المناطق المهمشة مثل الأغوار. وبذلك يكون على إطلاع واضح على الاحتياجات.

جدول رقم 3.10: توزيع المشاريع لقيمية المشروع

نوع المشروع	عدد المشاريع
مشاريع كبيرة فوق مليون دولار	27
مشاريع صغيرة أقل من 150 ألف دولار	148
مشاريع متوسط 150 ألف–مليون دولار	287

لوحظ بعد الاطلاع على كافة المشاريع التي استطاع الباحث الحصول عليها بأن المشاريع الكبيرة انحصرت في برنامج إعمار، وبرنامج دعم صندوق إقراض الطالب، ومشروع إعادة تأهيل المناطق الصناعية، وغيرها. علما أن هذه المشاريع تكون بالشراكة ما بين المؤسسة المنفذة والصندوق أو الحكومة الفلسطينية والصندوق ويكون هناك موظف أو مندوب أو مراقب لصندوق كما في برنامج صندوق الطالب. **(مراد عبيد، مقابلة،11/2013)**.

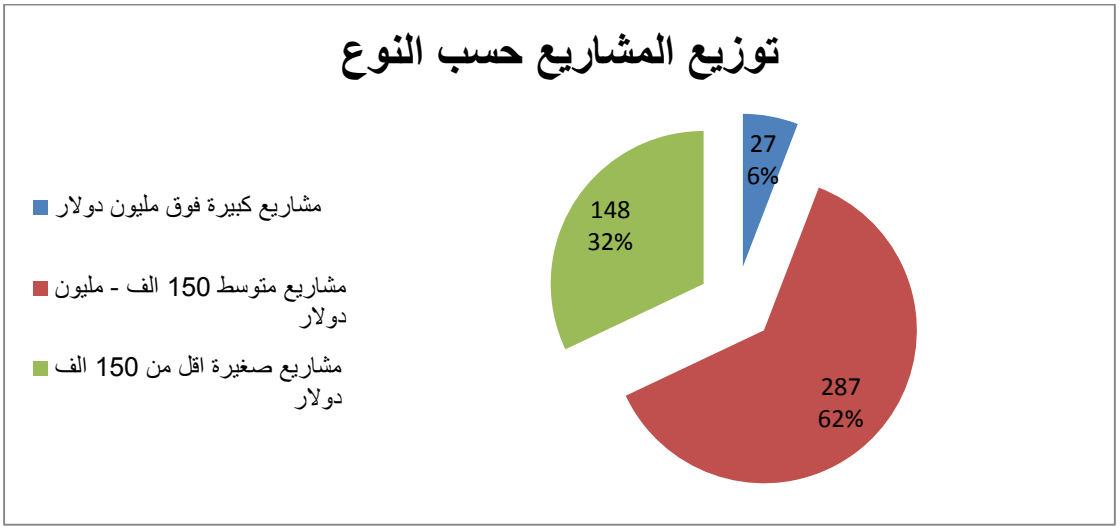

الشكل من انجاز الباحث

الشكل 3.9: توزيع المشاريع حسب المبلغ والحجم

وأما المشاريع الصغيرة فكانت محصورة لإكمال مشاريع نفذت في الأغلب مثل استكمال بناء مدرسة في عبوين وغيرها الكثير أو تكون مشاريع صغيرة مثل إضاءة بلدة بيت عور التحتا.

أما المشاريع المتوسطة فهي المنح والمشاريع التي وافق عليها الصندوق لكافة المؤسسات التي قدمت له على مختلف اشكالها واهدافها. وبعد أن تأتي الموافقة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة يكون تنفيذها على ثلاث مراحل من التمويل، تبدأ بخطاب لتفاهم تقوم المؤسسة على توقيعه وارسال الميزانية التقديرية والخطة التنفيذية المفصلة للعمل لصندوق عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني وقد تطلب عبر البريد، وهذه النتيجة توصل اليها الباحث بعد الاطلاع على الإجراءات المتبعة في الصندوق حيث أكد الباحثين على هذه النتيجة، كما أن هذه المشاريع لم تقييم بشكل علمي من قبل الصندوق ولم يطلب تقيم هذه المشاريع. ولكن قيمت من خلال الجهات المنفذة للمشاريع مثل مؤسسة التعاون ومؤسسة إنجاز وغيرها وكان الصندوق يكتفي بزيارة أحد موظفيه للمشروع وغالبا ما يكون الدكتور سمير جراد، وهناك بعض المشاريع التي لا تحقق نتائج ملموسة فإن الصندوق يضع شروطا غير المعتادة كما ذكر سابقا.

الفصل الرابع

النتائج والاستنتاجات والمقترحات

4.1 مقدمة

سيقوم الباحث في هذا الفصل على عرض النتائج وتفسيرها التي تم التوصل اليها بعد تحليل البيانات والمعلومات في الفصل السابق كما وسيقوم الباحث على عرض مجموعة من المقترحات اللازمة لتصحيح مسارات عديدة واساليب لصندوق العربي والحكومة ولمنفذي البرامج.

4.2 النتائج

بعد دراسة البيانات ومراجعة التقارير الخاصة بالصندوق العربي والاطلاع على خطط التنمية الفلسطينية وإجراء المقابلات مع المستفيدين ومنفذين المشروع وصانعي القرار الفلسطيني تبين للباحث ما يلي:

1. من خلال عرض النتائج تبين أن دعم صمود القدس احتل المرتبة الأولى في المساهمات بقيمة 50 مليون دينار كويتي للحفاظ على الهوية التاريخية للقدس، كما وتربع قطاع الخدمة الاجتماعية في المرتبة الأولى في القطاعات المدعومة بنسبة 48% وذلك بسبب البناء المكلف وتبنيه لمشروع صندوق إقراض الطالب، كما حصل دعم المؤسسات التعليمية على أعلى الدعم في قطاع الخدمة الاجتماعية بنسبة 51% وذلك لنفس السبب، أما في القطاعات الاخرى فقد حصل الدعم المؤسسي للجمعيات الأهلية أعلى النسب بنسبة 65%، حيث قصد الصندوق في هذا البند كل من المجالس القروية والبلديات والجمعيات الأهلية، وفي قطاع الخدمات الإنتاجية احتلت الزراعة أعلى الدعم بمقدار 64% من الدعم وذلك بسبب أن منطقة فلسطين هي منطقة زراعية وتحتاج الى تأهيل، أما قطاع البنى التحتية فقط احتلت الطرق الدعم الأوفر بنسبة 43% وذلك بسبب أن الطرق تحتاج الى تأهيل وخاصة بعد الاجتياح، كما احتلت نابلس اكثر تمويل للمشاريع بمقدار 71 مشروع، وكانت المشاريع المتوسطة هي الأكثر تمويل بمقدار 287 مشروع.
2. النتائج الكمية المستفيدين من المشاريع التي قدمها الصندوق وكانت حسب الجدول التالي

3. الجدول رقم 4.1: النتائج الكمية دعم الصندوق

القطاع	الناتج	
	المستفيدين	الكمية
الخدمة الإجتماعية		
المدارس	9 ألف طالب	35 مدرسة بين تأهيل وبناء
دعم المؤسسات التعليمية	145 ألف طالب	1. تسديد رسوم 42% من طلبة الجامعات والكليات المتوسطة 2. تأمين النفقات 8% من الطلبة الجامعين الأشد فقرا 3. تغطية 23% من موازنة رواتب موظفي الجامعات 4. تغطية 18% من موازنة الجامعات
الصحة	1.5 نسمة	1. 174 مركز ومستشفى اهلي وحكومي 2. 130 جمعية ومؤسسة أهلية صحية
البنى الاساسية		
الكهرباء	*مشترك	
المياه	1. استصلاح 2600 دونم 2. اعمار 7500 متر مربع من المباني العامة 3. تأهيل البنى التحتية في القدس 4. تأهيل 7 ألف منزل متضرر من العدوان*	1. انشاء 75 كم من شبكات المياه 2. وتأهيل 25 بئر ارتوازي
الطرق	*مشترك	1. 1200 كم تعبيد طرق
الخدمات الإنتاجية		
الصناعة	400 شخص وعائلاتهم	تجهيز 400 ورشة
الزراعة	2400 شخص وعائلاتهم	دعم 2400 من صغار المزارعين
القطاعات الاخرى		
الإعمار وتأهيل المباني التاريخية	1. أهالي البلدة القديمة في القدس 2. أهالي البلدة القديمة نابلس 3. أهالي البلدة القديمة الخليل	1. ترميم 600 مبنى سكني 2. ترميم 75 مبنى تاريخي 3. تدريب 50 فني في مجال الترميم
الدعم المؤسسي للجمعيات الاهلية والخيرية	765 جمعية ومؤسسة	1. متعدد المهام بين صحية وتعليمية واجتماعية.... الخ 2. بناء وتشطيب 42 بناء لمؤسسة أهلية 3. استكمال تأثيث والتجهيز وتوزيع الادوية ل 37 مستشفى و75 مركز طبي 4. ساهم في تطوير المشاريع الإنتاجية 500 عائلة فلسطينية 5. تعزيز البناء المؤسسي ورفع القدرة المؤسسية 6. خص مؤسسات القدس وفعل 49 مؤسسة اهلية

الخدمات الفنية		
غير مخصص		

4. وتبين من مراجعة البيانات الخاصة بالدعم تبين ان الحكومة الفلسطينية والمنظمات والجمعيات الاهلية لم تستفيد من أي قرض بعد عام 1999 وذلك بسبب إقرار الصندوق البرنامج العاجل لدعم صمود الشعب الفلسطيني الذي اقره الصندوق بعد عام 2001 وذلك نتيجة لاندلاع انتفاضة الأقصى وما لحقها دمار من قبل الاحتلال الإسرائيلي على جميع قطاعات.
5. وتبين ان الصندوق العربي أحدث أثر إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقيم ودارسة الحالات التي قام بها الباحث، وذلك من خال الاستفادة من المشاريع الممولة او من نتائجها.

6. إن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لا يملك أي أجندة سياسية تعارض التوجهات الوطنية الفلسطينية وهذا بعكس ما هو سائد في الأدبيات التي استعرض جزء منها في الفصل الثاني.

7. إن الدعم المقدم من قبل الصندوق لا يملك أي شروط تذكر خارج إطار الشروط الفنية اللازمة لتنفيذ المشاريع.

8. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يتوافق مع خطط التنمية الفلسطينية من خلال المقارنة التي جرت ما بين القطاعات المدعومة في كل من برامج الصندوق وخطط التنمية الفلسطينية.

9. أجمع كل من قابله الباحث أن التعامل مع الصندوق العربي من ناحية الإجراءات يعد الأسهل في صرف المنح وتعبئة التقارير مقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى، حيث تبين من دليل الإجراءات التي يتبعها الصندوق أنها سهلة التعامل وواضحة في معظم بنودها للجهات المستفيدة والمنفذة للمشروع.

10. عانى بعض المستفيدين من المنح على صعوبة التواصل مع الصندوق اثناء تنفيذ المشاريع، وذلك كما تبين من خلال المقابلات بعض المستفيدين أن الصندوق ليس له جداول زمنية واضحة في تحويل المبالغ المخصصة.

4.3 الاستنتاجات

أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث هي:

1. هناك نقص في الإجراءات عند الحكومة الفلسطينية وخاصة وزرارة التخطيط التي لا تملك معلومات عن المشاريع التي تفذ في فلسطين والتي لا تأتي عن طريق الحكومة ولا تساهم في توجيهها، مما أدى إلى تهميش بعض المناطق التي تحتاج إلى الدعم مثل الأغوار.

2. لا يوجد تنسيق بين الحكومة الفلسطينية من خلال مكتب مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون الصناديق العربية وهذا أدى الى خلل في توزيع التمويل وخاصة على المناطق المهمشة التي تعاني ضعف في المؤسسات الاهلية.

3. إن عدم وجود مقر للصندوق العربي أو ممثلية أو بعثة يسبب الإرباك في الاتصال عند منفذي المشروع رغم كل التسهيلات المعطى.

4. إن الصندوق العربي يكتفي بتقارير المستفيدين وبعض الزيارات الميدانية لمندوبيه لتقييم المشاريع.

5. تبين من الأرقام وطبيعة المشاريع أن الصندوق شكل رافعة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعمه لبرامج القطاع الأهلي والحكومي. بميلغ وصل 123.6 مليون دينار كويتي

حيث حققت جميع المشاريع التي تم استهدافها من قبل الباحث اهدافها مما عكس بالتأكيد على الصالح العام من تحسين في الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

6. تبين من خلال المعطيات أن الصندوق ينسجم إلى حد كبير مع أهداف الخطط التنموية الفلسطينية حيث يتناغم في دعم القطاعات الأكثر احتياجا كما حددتها خطط التنمية الفلسطينية.

7. نظرا لخصوصية القدس والقيود السياسية المفروضة عليها من قبل الاحتلال فقد أولا الصندوق لها أهمية خاصة وبالتالي خصص لها برنامج خاص سمي دعم صمود القدس مما ساهم في الحفاظ على الهوية التاريخية وتغطية جزء من الجوانب التي لا تستطيع الحكومة الفلسطينية تغطيتها لأسباب سياسية.

4.4 التوصيات

بعد الاطلاع على ما سبق فإن الباحث يقدم توصياته الى لأربع جهات وهي كما يلي:

1. توصيات الى الحكومة الفلسطينية:

أ. أن تقوم الحكومة الفلسطينية بخلق قاعدة معلومات حول الصناديق العربية بشكل خاص وذلك من خلال وحدة الدعم العربي في وزارة التخطيط.

ب. أن تقوم الحكومة الفلسطينية على توجيه التمويل الى المناطق الأكثر احتياجا والتي تخدم الأهداف التنموية الوطنية.

2. توصيات إلى الصندوق العربي:

أ. إن افتتاح مكتب له في دولة فلسطين سيسهل المراقبة والمتابعة والتقييم ويقلل من الجهد اللازم لتواصل بين المستفيدين أو المنفذين والصندوق.

ب. وجود مكتب سيمكن الصندوق من الاطلاع على الاحتياجات عن قرب وخاصة الاحتياجات الآنية التي تتسبب عن طريق سياسية أو طبيعية.

ت. على الصندوق أن يأخذ بعين الاعتبار أن بعض المناطق كانت أقل حظا في الدعم هو ناتج عن عدم وجود مؤسسات غير حكومية قوية تتقدم بمشاريع وبالتالي لا بد من إعطاء أولوية لرفع كفاءة هذه المؤسسات التي تخدم مناطق ذات احتياجات وأولويات كبيرة.

ث. ان يقوم الصندوق بالتنسيق مع الحكومة من اجل تحقيق الأهداف المرجومه من الدعم.

3. توصيات الى المؤسسات ومنفذي البرامج:

أ. أن تقوم هذه المؤسسات بتقييم ذاتي لمشاريعها وتقديم هذه لصندوق كجزء من شروط المنحة.

ب. أن تقوم هذه المؤسسات برفع كفاءتها وخاصة المناطق الأكثر حاجة الى الدعم من خلال مشاريع تدريبية وتطويرية للبناء المؤسساتي.

ت. أن تحاول المؤسسات الأهلية أن تتناغم في برامجها مع خطط التنمية الفلسطينية وذلك يسهل على الصندوق اتخاذ القرار وتوحيد الجهود اتجاه تنمية اقتصادية واجتماعية تخدم الأهداف الوطنية.

4. توصيات للبحث العلمي:

أ. هناك ضرورة لقيام أبحاث علمية في مجال فحص مؤشرات تنموية محددة لبرامج الصندوق.

ب. ضرورة توجه الدارسين لبحث الفروق التأثيرية لتمويل الأجنبي المسيس بالمقارنة مع التمويل العربي غير المسيس.

المراجع والمصادر

1. أبو حماد، ن.م (2011): التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000–2010 دراسة ميدانية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.
2. أبو مصطفى، م.م (2009): دور واهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة عن فترة من 1999–2009، كلية التجارة، جامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
3. أحمد عثمان، مدير الدائرة الفنية في الصندوق العربي (2013): معلومات عن الدعم المقدم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لفلسطين، مراسلات عبر البريد الإلكتروني.
4. البرعي، ع. (2004): استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، مركز المحروسة، القاهرة.
5. ثابت أبو الروس، المدير المالي جمعية إنعاش الأسرة (2013/11): تقيم مشروع بناء وتجهيز القاعات، مقابلة.
6. جابر، إ.س (مايو 2005): التمويل الأجنبي الواقع والتحديات. في: المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين افاق التنمية والتحديات المعاصرة. كلية التجارة. الجامعة الاسلامية. فلسطين.
7. جواد ناجي، مستشار رئيس الوزراء الفلسطيني لشؤون الصناديق العربية (2014/10): الدور السياسي والتنموي لصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، مقابلة.

8. حبيب، ك. (1980): مفهوم التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفرابي، بيروت.

9. حكم أبو ياسين، مساعد مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون الصناديق العربية (2013/3): معلومات حول الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مقابلة.

10. حنين زيدان، مديرة المشاريع جمعية تنمية المرأة الريفية (2013/12): تقيم مشروع تطوير قدرات الأندية النسوية في مجال الإنتاج والتسويق، مقابلة.

11. حيان الإدريسي، رئيس الهيئة الإدارية لجمعية اصدقاء الكفيف (2013/11): تقيم مشروع طباعة كتب خاصة بالمكفوفين، مقابلة.

12. خاطر، أ.م (1995): التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة، الطبعة الأولى، القاهرة.

13. راتب، ن.ع (ب.ت): مدخل علم الاجتماع (منهاج دراسي، 511)، كلية الآداب، جامعة بنها، مصر.

14. رؤى الطويل، مهندسة في بلدية البيرة (2013/11): تقيم مشروع المنطقة الصناعية محافظة رام الله/البيرة، مقابلة.

15. روزان خليل، مديرة العلاقات العامة مؤسسة إنجاز (2012/11): تقيم مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية للشباب، مقابلة.

16. سمير جراد، خبير اقتصادي لدى الصندوق العربي (2013): معلومات عن الدعم المقدم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لفلسطين، مراسلة عبر البريد الإلكتروني.

17. سمير المصري، رئيس الجمعية التعاونية للتطوير والتنمية الزراعية سلفيت (2013/12): تقيم مشروع استصلاح أراضي وتشغيل ايدي عاملة، مقابلة.

18. شادية طوقان، منسقة برنامج إعمار (2012/12): تقيم مشروع إعمار الطارئ للأحواش العربية وترميم المباني التاريخية في البلدة القديمة في القدس، مقابلة.

19. صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية "UNFPA" (2004): مجموعة من أدوات للتخطيط والمراقبة والتقييم موجه الى مديري البرامج، الطبعة الثانية، موقع صندوق الامم المتحدة لسكان (www.unfpa.com).

20. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1967): الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اتفاقية الإنشاء، الصندوق العربي، الكويت.

21. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2008): الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2008، الصندوق العربي، الكويت

22. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2011): الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2011، الصندوق العربي، الكويت.

23. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2012): الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2012، الصندوق العربي، الكويت.

24. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2012): مساهمات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في دعم صمود الشعب الفلسطيني، مؤسسة التعاون، فلسطين.

25. العبادي، م.ن (2002): القروض الاجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية في فلسطين، الطبعة الثانية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار بكدار، فلسطين.

26. عبد الرحمن التميمي، رئيس مجموعة الهيدرولوجيين (2013/12): تقيم مشروع تشغيل وتأهيل بئر ماء شمال قطاع غزة، مقابلة.

27. عبد الناصر الصيرفي، مدير عام المنظمات غير الحكومية والشؤون العامة (2013/12): احصائيات حول المنظمات والجمعيات في محافظات الوطن، مقابلة.

28. العبد الكريم، راشد (2009): البحث النوعي نحو نظرة اعمقفي الظواهر التربوية، www.scribd/doc/1725662.

29. العساف، أ.ع، الوادي، م.ح (2011): التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان.

30. العلي، ع.م (2009): إدارة المشروعات العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان.

31. عوض، ع. (2013/5/13): السيدة علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني تستعرض الاداء الاقتصادي الفلسطيني لعام 2012، موقع الإحصاء الفلسطينيhttp://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=783&mid=3265&wversion=Staging.

32. الفضل، م (2008): تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان.

33. فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية (2012): التقرير السنوي 2012، سلطة النقد، رام الله.

34. فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية (2012): تقرير الاستقرار المالي 2012، سلطة النقد، رام الله.

35. فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية (2008): خطة الاصلاح والتنمية 2008-2010، وزارة التخطيط والتنمية، رام الله.

36. فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية (2011): خطة التنمية الوطنية 2011-2013 اقامة الدولة وبناء المستقبل، وزارة التخطيط والتنمية، رام الله.

37. فلسطين، وزارة التخطيط والتنمية (2012): تقرير المتابعة نصف السنوي لخطة التنمية الوطنية 2012/1/1–2012/6/30، الادارة العامة للمتابعة والتقييم رام الله.

38. فهد أبو الحاج، مدير عام مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الاسيرة في جامعة القدس (2013/11): تقيم مشروع دعم نشاطات مركز ابو جهاد للحركة الاسيرة من خلال تأسيس متحف وارشيف وطني للأسرى، مقابلة.

39. فاطمة سحويل، رئيسة بلدية عبوين 2005–2012 (2013/10): تقيم مشروع إنشاء مدرسة اساسية بجانب الثانوية، مقابلة.

40. القريشي، م. م (2007): التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى، دار نائل لنشر والتوزيع، الاردن.

41. لبد، ع.س (يونيو،2004): تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، الجامعة الاسلامية، سلسة الدراسات الإنسانية 12، العدد الثاني، ص ص 467–501.

42. ماجد صبيح، مساعد رئيس الجامعة لشؤون التخطيط والتطوير (2103/11): تقيم مشروع بناء مقر لجامعة القدس المفتوحة جنين، مقابلة.

43. ماجد علوش، المدير العام لجمعية الصديق الطيب (2013/11): تقيم مشروع تدريب وإعداد مدربين من الشباب لأخذ دور فاعل في انشطة الوقاية والتوعية من الانحرافات السلوكية، مقابلة.

44. محمد اشتيه، رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار بكدار (1203/11): الدور السياسي والتنموي لصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، مقابلة.

45. محمد ذيب، مهندس بلدية المزرعة الشرقية (2013/11): تقيم مشروع تعبيد طرق داخلية وتأهيلها، مقابلة.

46. محمد، م.ع (2005): الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.

47. مراد عبيد، قائم بأعمال مدير عام صندوق اقراض الطالب (2013/11): تقيم مشروع التعليم العالي قروض جامعات–صندوق اقراض الطالب، مقابلة.

48. المساعدات العربية لدعم الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2000–2009 (2010): جامعة الدول العربية، قطاع فلسطيني والأراضي المحتلة، إدارة الشؤون الفلسطينية، مصر.

49. ملخص مساهمات الهيئات المالية العربية وصندوق الاوبك لتمويل البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني خلال الفترة 2002–2013، جواد الناجي، مكتب مستشار رئيس الوزراء لصناديق العربية، فلسطين.

50. ناجي سليمان، ريس مجلس بيت عور التحتا 2005–2012 (2013/11): تقيم مشروع انارة الشوارع الداخلية، مقابلة.

51. نبيل هاني القدومي، محافظ فلسطين لدى الصندوق العربي (2013): معلومات عن الدعم المقدم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لفلسطين، مراسلة عبر البريد الإلكتروني.

52. هشام شكوكاني، الوكيل المساعد للشؤون الفنية بكدار (2013/11): أخذ معلومات عن الدعم المقدم من قبل الصندوق وتعليقه عليه، مقابلة.

53. Punck, K (2000): Introduclceu to social research sage, London.

54. Foddy, W (1993): Construcling Questions for Interiews. Caubridqe University press.

الملاحق

الملحق 1: جدول يوضح الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

الرقم	اسم الشخص	اسم المشروع	مكان العمل	المحور	القطاع	المبلغ
1	د. ماجد المصري	بناء مقر لجامعة القدس المفتوحة جنين	مساعد رئيس الجامعة لشؤون التخطيط –جامعة القدس المفتوحة	خدمة اجتماعية	دعم المؤسسات التعليمية	$ 500000
2	فاطمة طاهر سحويل	إنشاء مدرسة أساسية بجانب الثانوية– عبوين	رئيس بلدية عبوين 2005– 2012	خدمة اجتماعية	مدارس	$ 400000
3	حيان حلمي الادريسي	طباعة كتب خاصة بالمكفوفين– جمعية أصدقاء الكفيف	رئيس الهيئة الإدارية لجمعية أصدقاء الكفيف	خدمة اجتماعية	صحة	$172.414

4	سمير المصري	استصلاح أراضي وتشغيل أيدي عاملة –سلفيت	رئيس الجمعية التعاونية للتطوير والتنمية الزراعية	خدمات إنتاجية	الزراعة	$165000
5	رؤى الطويل	مشروع المنطقة الصناعية محافظة رام الله/البيرة	مهندسة بلدية البيرة	خدمات إنتاجية	صناعة	$ 975000
6	محمد ذيب	تعبيد طرق داخلية وتأهيلها – المزرعة الشرقية	مهندس بلدية المزرعة الشرقية	بنى أساسية	طرق	$172414
7	د. عبد الرحمن التميمي	تشغيل وتأهيل بئر ماء شمال قطاع غزة	رئيس الهيدرولوجيين	بنى أساسية	مياه	$350000
8	ناجي عارف سليمان	مشروع إنارة الشوارع الداخلية–بيت عور التحتا	رئيس مجلس بيت عور التحتا 2005–2012	بنى أساسية	كهرباء	$ 55000

9	د. شادية طوقان	مشروع لإعمار الطارئ للأحواش العربية وترميم المباني التاريخية في البلدة القديمة في القدس	مؤسسة التعاون – منسقة البرنامج	قطاعات أخرى	الإعمار وتأهيل المباني	$ 2000000
10	ثابت صبري أبو الروس	بناء وتجهيز القاعات – جمعية إنعاش الأسرة	المدير المالي لجمعية إنعاش الأسرة /رام الله	قطاعات أخرى	مؤسسات	$200000
11	ماجد علوش	تدريب وإعداد مدربين من الشباب لأخذ دور فاعل في أنشطة الوقاية والتوعية من الانحرافات السلوكية– جمعية الصديق الطيب	المدير العام لجمعية الصديق الطيب	قطاعات أخرى	تقنية وفنية	$65000
12	مراد عبيد	التعليم العالي قروض جامعات– صندوق إقراض الطالب	قائم بأعمال مدير عام الصندوق			عدد من المشاريع

12	روزان خليل	تعزيز الفرص الاقتصادية للشباب– مؤسسة إنجاز	مديرة العلاقات العامة في مؤسسة إنجاز			$ 172414
13	حنين زيدان	تطوير قدرات الأندية النسوية في مجال الإنتاج والتسويق –جمعية تنمية المرأة الريفية	منسقة المشروع –جمعية تنمية المرأة الريفية			$172414
14	د. فهد أبو الحاج	دعم نشاطات مركز أبو جهاد للحركة الاسيرة من خلال تأسيس متحف وارشيف وطني للأسرى	مدير عام مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة جامعة القدس			$50000
15	د. محمد اشتيه		دولة فلسطين صانع قرار ورجل تنموي ورئيس بكدار			
16	د. هشام شكوكاني		الوكيل المساعد لشؤون الفنية –بكدار			

17	حكم أبو ياسين		مساعد مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون الصناديق العربية			
18	عبد الناصر الصيرفي		مدير عام المنظمات الغير حكومية والشؤون العامة وزارة الداخلية			

الملحق 2:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT

المرجع: ف/ 2777 / 4-4-1 التاريخ: 2013/11/28

السيد باسل فهد أبو الحاج المحترم
رام الله - فلسطين
البريد الالكتروني: baselfahed@ymail.com

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى خطابكم عبر البريد الالكتروني والمؤرخ في 2013/11/13، نرفق لعنايتكم تقرير حول جهود الصندوق العربي في دعم الشعب الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير،،،

تحياتنا الشرفيه

احمد عمال
مدير الدائرة الفنية

مرفق

تلفون: ٢٤٩٥٩٠٠٠ ٩٦٥+ - فاكس: ٧٠ / ٦٠ / ٢٤٨١٥٧٥٠ ٩٦٥+ - ص.ب: ٢١٩٢٣ الصفاة ١٣٠٨٠ الكويت
Tel.: +965 24959000 - Fax : +965 24815750 / 60 / 70 - P.O.Box : 21923 Safat 13080 Kuwait
E-mail: admin@arabfund.org

تقرير موجز حول
جهود الصندوق العربي في دعم الشعب الفلسطيني

مقدمة

- بلغ حصيلة ما قدمه الصندوق العربي إلى فلسطين منذ بدء نشاطه ولغاية 2013/6/30 حوالي 169.4 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 588.9 مليون دولار أمريكي منها 152.4 مليون د.ك. على شكل منح.
- قدم الصندوق العربي إلى فلسطين في إطار برنامج المعونات والمنح الاعتيادي حوالي 170 معونة بلغت قيمتها حوالي 28.5 مليون د.ك. تشكل حوالي 22.4% مما قدمه الصندوق من منح لكافة الدول العربية منذ بدء نشاطه. وقد غطت هذه المعونات معظم القطاعات الاقتصادية شملت التنمية الاجتماعية والتعليم والصحة بنسبة 70%، يليها القطاعات الإنتاجية بنسبة 20% والبنى الأساسية بنسبة 10%.
- بلغت قيمة مساهمات الصندوق في البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني الذي أقره مجلس محافظي الصندوق خلال الفترة 2002 ولغاية 2013/5/15 حوالي 123.9 مليون د.ك. أي ما يعادل 430.7 مليون دولار.

أهم الأنشطة التي تركز فيها دعم الصندوق، في إطار البرنامج العاجل

1- **دعم الجامعات والمؤسسات التعليمية وبناء المدارس:** من خلال تمكين الطلبة من الاستمرار في الالتحاق بكلياتهم المختلفة والمحافظة على المؤسسات التعليمية وتعزز دورها، وبلغت المخصصات لهذا النشاط حوالي 44.8 مليون د.ك. وقد استفاد من هذا الدعم حوالي 145 ألف طالب جامعي إلى جانب تسديد رسوم حوالي 40% من طلبة الجامعات، وفي تغطية حوالي 23% من رواتب العاملين في الجامعات. كما شمل هذا بناء وتأهيل 35 مدرسة لاستيعاب حوالي 9 آلاف طالب وطالبة.
2- **دعم المؤسسات والجمعيات الأهلية بما فيها المجالس القروية والبلديات:** خصص لهذا العنصر حوالي 23.8 مليون د.ك. أسهم في تمكين المنظمات الأهلية وتطوير

قدراتها وأدائها لتصبح أكثر فاعلية في تقديم الخدمات الأساسية للشرائح في المجتمع الفلسطيني.

3- **دعم البنى الأساسية:** أولى الصندوق اهتماماً في دعم قطاع البنى الأساسية (الطرق، المياه والكهرباء)، إذ خصص لهذا القطاع حوالي 15.8 مليون د.ك. ساهمت في إصلاح البنى التحتية المدمرة والطرق، إذ تم تعبيد 1200 كم، وإنشاء 75 كم من شبكات المياه، وإعادة تأهيل 25 بئراً ارتوازياً، وإعمار حوالي 7500م^2 من المباني العامة، واستصلاح 2600 دونماً من الأراضي الزراعية، وترميم البنى التحتية في القدس. كما شمل أيضاً إصلاح وتأهيل وإعادة بناء المساكن المتضررة من العدوان الإسرائيلي والبالغ عددها حوالي 7 آلاف منزل في محافظات غزة ونابلس والخليل وجنين.

4- **إعمار المباني التاريخية:** قدم البرنامج العاجل التمويل اللازم لبرنامج إعمار المباني التاريخية في البلدة القديمة في القدس، للحفاظ على هوية القدس العربية وصيانة التراث الحضاري والإسلامي، وتوفير الحماية القانونية للممتلكات العربية المهددة بالتهويد والاستيطان. وبوضع خطة لإحياء المدينة القديمة لرصد الوضع السكني الاجتماعي والاقتصادي في البلدة القديمة. وقد خصص الصندوق العربي 11.2 مليون د.ك. (ما يعادل 38.8 مليون دولار).

كما وسع البرنامج نشاطه ليشمل برامج ومشروعات لإحياء البلدة القديمة في نابلس والبلدة القديمة في الخليل، حيث أسهم هذا المكون في ترميم ما يزيد على 600 وحدة سكنية و 75 مبنى تاريخياً في البلدات الثلاث، وفي تدريب أكثر من 50 فني في مجال الترميم المتخصص.

5- **الخدمات الصحية:** أولى البرنامج أهمية خاصة لتطوير الخدمات الصحية حيث شمل هذا المكون الذي خصص له حوالي 9.0 مليون د.ك. (ما يعادل 31.5 مليون دولار) تقديم الدعم للمستشفيات والمراكز الصحية الأهلية والحكومية. وقد اهتم البرنامج بتوفير المعدات الطبية الحديثة لحوالي 174 مستشفى ومركزاً طبياً حكومياً وأهلياً، واستفاد من هذا النشاط حوالي 1.5 مليون نسمة من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية للمؤسسات الصحية وتوفير التجهيزات والأجهزة الطبية المتخصصة.

6- **القطاعات الإنتاجية:** واهتم البرنامج بدعم القطاعات الإنتاجية لتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني، وتعزيز قدرة المواطنين بالاعتماد على الذات وتوفير فرص العمل، وإعادة تفعيل قطاعي الصناعة والزراعة من خلال دعم المنشآت الصغيرة وإقامة مناطق صناعية لصغار الحرفيين، وتوفير الدعم للحفريين والمزارعين، إذ استفاد من هذا الدعم أكثر من 400 ورشة تم تأهيلها وتجهيزها بكافة المستلزمات. بالإضافة إلى 2400 من صغار المزارعين من خلال تقديم قروض صغيرة وميسرة لهم بسبب الأضرار التي لحقت بهم من بناء الجدار العازل لمساعدتهم في تمويل شراء مدخلات الإنتاج الزراعي. وبلغت المخصصات لهذا المكون حوالي 8.3 مليون د.ك. (ما يعادل 29.1 مليون دولار).

التوزيع القطاعي لمساهمات الصندوق العربي
في إطار البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني
2002 – 2012

	المبلغ المخصص مليون د.ك.	السحوبات مليون د.ك.	النسبة المئوية %
المؤسسات التعليمية والمدارس	44.79	32.68	73
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	23.78	10.83	46
البنى الأساسية	15.75	12.58	80
- طرق	6.47	5.53	86
- كهرباء	3.93	3.73	94
- مياه	5.35	3.32	62
الصحة	9.06	4.42	49
ترميم المباني التاريخية	11.17	5.14	46
القطاعات الإنتاجية	8.37	4.90	59
أخرى	0.65	-	-
الإجمالي	113.57	70.77	

7- **إعادة إعمار غزة:** بالنظر للأضرار الجسيمة التي لحقت بقطاع غزة إثر العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008 فقد خصص الصندوق في إطار برنامج المعونات منحة عاجلة مقدراها 10 مليون دولار أمريكي للإسهام في تمويل برنامج إعادة الإعمار الذي يهدف إلى تأمين الخدمات الأساسية وإعادة تأهيل المرافق التي تم تدميرها في قطاع غزة، وتوفير المعدات والأجهزة الطبية، واستصلاح الأراضي الزراعية وتأهيل الآبار التي دمرت، وتنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي لـ 500 أسرة فلسطينية من خلال تدريبها على إنشاء مشاريع اقتصادية صغيرة مدرة للدخل إلى جانب إنشاء وحدة لأمراض القلب والأوعية الدموية. وكان لهذا الدعم والاستجابة السريعة للأوضاع الملحة أثره الفعال في رفع المعاناة على المواطنين في قطاع غزة.

8- **دعم صمود القدس:** نظراً لتفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشي للمواطنين في مدينة القدس، وتدهور أداء مؤسسات المجتمع المدني، فقد خصص الصندوق العربي عام 2010، إلى جانب مساهمته في البرنامج العادل لدعم الشعب الفلسطيني، برنامجاً عاجلاً بمبلغ 14.4 مليون د.ك. (ما يعادل 50 مليون دولار) لتثبيت الشعب الفلسطيني ودعم صموده في مدينة القدس. وقد شمل هذا دعم المؤسسات التعليمية ووفر لها التجهيزات، كما اشتمل تدريب وتشغيل الشباب، وتطوير البنية التحتية لمدارس رياض الأطفال ودعم مشاريع الإسكان، وتطوير أعمال 80 مشروعاً قائماً من المشاريع الصغيرة، والاستمرار في أعمال الترميم والتأهيل للمباني في البلدة القديمة.

الملحق رقم (1)

ملخص مساهمات الصندوق العربي لصالح الشعب الفلسطيني
(2012 – 1974)

البيـــــــــان	مليون دينار كويتي (د. ك.)	مليون دولار أمريكي (د. أ.)	المحويات مليون دينار كويتي (د. ك.)	النسبة (%)
أ- القروض	17.00	59.26	14.38	84.6
ب- المعونات الاعتيادية	28.51	98.9	27.32	95.9
(منها: إعادة إعمار قطاع غزة)	(2.90)	(10.00)	(2.82)	(97.2)
مجموع فرعي	**45.51**	**158.16**	**41.70**	**91.6**
البرنامج العاجل وبرامج طارئة ج- اقتطاع 10% من الدخل الصافي للصندوق للفترة 2001 – 2012				
1- اقتطاع 10% من الدخل الصافي لعام 2001 (المساهمة الأولى)	4.87	15.87	4.87	100.0
2- اقتطاع 10% من الدخل الصافي لعام 2003 (المساهمة الثانية)	12.24	42.00	11.47	93.7
3- اقتطاع 10% من الدخل الصافي لعامي 2004 و2005 (المساهمتان الثالثة والرابعة)	21.62	74.74	20.77	96.1
4- اقتطاع 10% من الدخل الصافي لعام 2006 (المساهمة الخامسة)	11.96	44.58	11.47	95.9
5- اقتطاع 10% من الدخل الصافي لعام 2007 (المساهمة السادسة)	11.12	38.33	9.58	86.2
6- تخصيص لعام 2008 (المساهمة السابعة)	10.00	34.48	7.53	75.3
7- اقتطاع 10% من الدخل الصافي لعام 2009 (المساهمة الثامنة)	11.58	40.50	8.72	75.3
8- برنامج دعم صمود القدس	14.40	50.00	5.69	39.5
9- اقتطاع 10% من الدخل الصافي لعام 2010 (المساهمة التاسعة)	8.93	30.00	4.23	47.4
10- اقتطاع 10% من الدخل الصافي لعام 2011 (المساهمة العاشرة)	6.88	23.84	2.24	32.6
11- اقتطاع 10% من الدخل الصافي لعام 2012 (المساهمة الحادية عشر)	10.36	36.35	-	-
مجموع فرعي	**123.93**	**430.69**	**86.57**	**69.9**
المجموع الإجمالي	**169.44**	**588.850**	**128.27**	**75.7**

(*) نسبة المحويات من المبالغ المخصصة في إطار البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني من المساهمة الأولى – المساهمة العاشرة) تبلغ 76.2%.

الملحق رقم (2)

مساهمات الصندوق العربي في إطار برنامج دعم الشعب الفلسطيني خلال الفترة (2007 – 2012) (التوزيع القطاعي)

القطاعات الاقتصادية	المبلغ المخصص		السحوبات		النسبة المئوية
	دينار كويتي	دولار أمريكي	دينار كويتي	دولار أمريكي	للسحوبات (%)
أولاً: قطاعات البنى الأساسية					
1- الطرق	6.47	22.47	5.53	19.22	86
2- المياه	5.35	18.60	3.32	11.54	62
3- الكهرباء	3.93	13.68	3.73	12.96	94
مجموع فرعي	15.75	54.75	12.58	43.72	80
ثانياً: القطاعات الإنتاجية					
1- الزراعة	5.30	18.42	2.55	8.87	48
2- الصناعة	3.07	10.69	2.35	8.17	77
مجموع فرعي	8.37	29.11	4.90	17.04	59
ثالثاً: قطاعات الخدمات الاجتماعية					
1- المؤسسات التعليمية (جامعات وكليات) 2002 – 2011	28.03	97.43	24.78	86.14	88
2- المدارس	16.76	58.26	7.90	27.46	47
3- الصحة	9.06	31.49	4.42	15.36	49
مجموع فرعي	53.85	187.18	37.10	128.96	69
رابعاً: القطاعات الأخرى					
1- ترميم المباني التاريخية والمساكن	11.17	38.81	5.14	17.87	46
2- الدعم المؤسسي للمؤسسات الأهلية	23.78	82.65	10.83	37.64	46
مجموع فرعي	34.95	121.46	15.97	55.51	46
المجموع للقطاعات	112.92	392.50	70.55	245.23	62
الخدمات الفنية	0.42	1.47	0.22	0.76	52
غير مخصص	0.23	0.80	-	-	-
المجموع الكلي	**113.57** (*)	**394.77**	**70.77**	**245.99**	**62**

(*) لا يشمل المساهمة الحادية عشر البالغ قيمتها 10.36 مليون دينار كويتي.

الملحق 3

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT

المرجع: ف/ص ـ 13 ـ 2424/7

التاريخ: 2013/10/29

السيد باسل فهد أبوالحاج المحترم
رام الله - فلسطين
البريد الإلكتروني: baselfahed@ymail.com

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى خطابكم عبر البريد الإلكتروني المؤرخ في 2013/10/27 بخصوص طلب معلومات حول الدعم المقدم من الصندوق العربي إلى الشعب الفلسطيني، يسرني أن أرفق لكم طياً جدولاً تفصيلياً حول الدعم المقدم من الصندوق العربي إلى فلسطين خلال الفترة 1974 - 2013.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

أحمد عثمان
مدير الدائرة الفنية

مرفق:

تلفون : ٢٤٩٥٩٠٠٠ ٩٦٥+ - فاكس : ٧٠ / ٦٠ / ٢٤٨١٥٧٥٠ ٩٦٥+ - ص.ب : ٢١٩٢٣ الصفاة ١٣٠٨٠ الكويت
Tel.: +965 24959000 - Fax : +965 24815750 / 60 / 70 - P.O.Box : 21923 Safat 13080 Kuwait
E-mail: admin@arabfund.org

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
الدائرة الفنية

ملخص مساهمات الصندوق العربي لصالح الشعب الفلسطيني
(2012 - 1974)

	قيمة المساهمة	
	مليون دينار كويتي	مليون دولار أمريكي
أ - القروض	17.00	59.26
ب- المعونات الاعتيادية	28.51	98.90
(منها: إعادة إعمار قطاع غزة)	(2.90)	10.00
مجموع فرعي	45.51	158.16
ج - البرنامج العاجل		
10 % من صافي الدخل لعام 2001 (المساهمة الأولى)	4.87	15.87
10 % من صافي الدخل لعام 2003 (المساهمة الثانية)	12.24	42.00
10 % من صافي الدخل لعام 2004 (المساهمة الثالثة)	11.32	74.74
10 % من صافي الدخل لعام 2005 (المساهمة الرابعة)	10.26	
10 % من صافي الدخل لعام 2006 (المساهمة الخامسة)	11.96	44.58
10 % من صافي الدخل لعام 2007 (المساهمة السادسة)	11.12	38.33
قرار مجلس المحافظين رقم 6 لسنة 2009 (المساهمة السابعة)	10.00	34.48
10 % من صافي الدخل لعام 2009 (المساهمة الثامنة)	11.58	40.50
10 % من صافي الدخل لعام 2010 (المساهمة التاسعة)	8.93	30.00
10 % من صافي الدخل لعام 2011 (المساهمة العاشرة)	6.88	23.84
10 % من صافي الدخل لعام 2012 (المساهمة الحادية عشر)	10.36	36.35
مجموع فرعي	109.53	380.69
ج - برامج طارئة		
قرار مجلس المحافظين لدعم صمود القدس في عام 2010	14.40	50.00
المجموع الاجمالي	169.44	588.85

الملحق 4

معلومات تم ارسالها من مكتب الدكتور بنيل هاني القدومي

صورة عن المراسلة

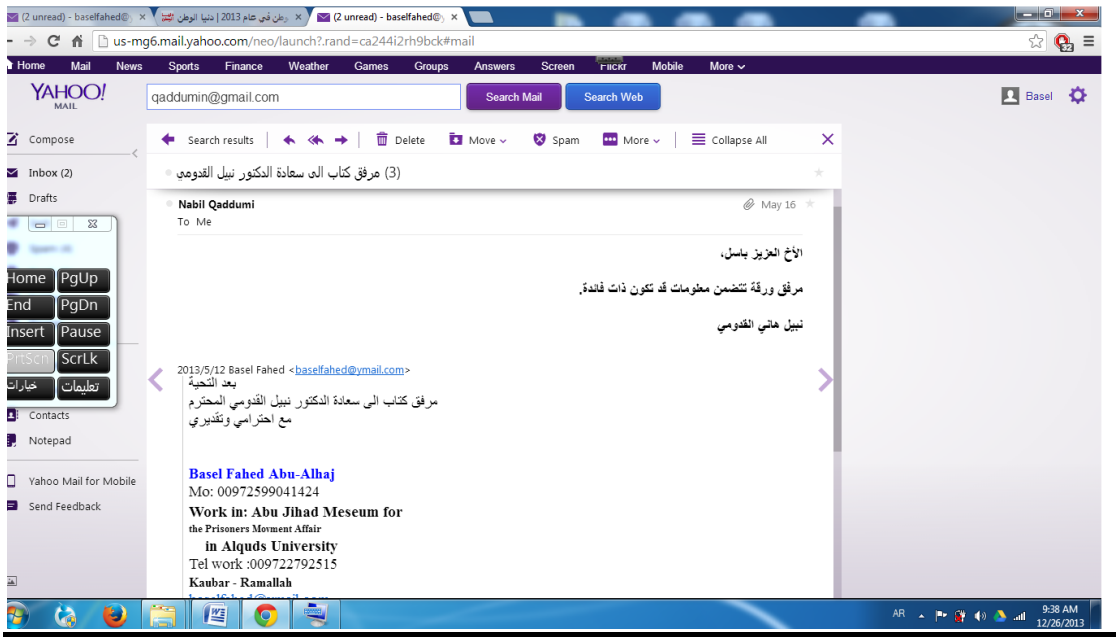

جهود الصندوق العربي في دعم الشعب الفلسطيني

- بلغ حصيلة ما قدمه الصندوق العربي إلى فلسطين منذ بدء نشاطه ولغاية 2013/5/15 حوالي 169.4 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 588.9 مليون دولار أمريكي منها 152.4 مليون د.ك. على شكل منح.
- قدم الصندوق العربي إلى فلسطين في إطار برنامج المعونات والمنح الاعتيادي حوالي 170 معونة بلغت قيمتها حوالي 28.5 مليون د.ك. تشكل حوالي 22.4% مما قدمه الصندوق من منح لكافة الدول العربية منذ بدء نشاطه. وقد غطت هذه المعونات معظم القطاعات الاقتصادية شملت التنمية الاجتماعية والتعليم والصحة بنسبة 70%، يليها القطاعات الإنتاجية بنسبة 20% والبنى الأساسية بنسبة 10%.

- بلغت قيمة مساهمات الصندوق في البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني الذي أقره مجلس محافظي الصندوق خلال الفترة 2002 ولغاية 2013/5/15 حوالي 123.9 مليون د.ك. أي ما يعادل 430.7 مليون دولار.
- تعددت الأنشطة التي تركز فيها دعم الصندوق، في إطار البرنامج العاجل، واشتملت على:

1- دعم الجامعات والمؤسسات التعليمية وبناء المدارس من خلال تمكين الطلبة من الاستمرار في الالتحاق بكلياتهم المختلفة والمحافظة على المؤسسات التعليمية وتعزز دورها، وبلغت المخصصات لهذا النشاط حوالي 44.8 مليون د.ك. وقد استفاد من هذا الدعم حوالي 145 ألف طالب جامعي إلى جانب تسديد رسوم حوالي 40% من طلبة الجامعات، وفي تغطية حوالي 23% من رواتب العاملين في الجامعات. كما شمل هذا بناء وتأهيل 35 مدرسة لاستيعاب حوالي 9 آلاف طالب وطالبة.
2- دعم المؤسسات والجمعيات الأهلية بما فيها المجالس القروية والبلديات، إذ خصص لهذا العنصر حوالي 23.8 مليون د.ك. أسهم في تمكين المنظمات الأهلية وتطوير قدراتها وأدائها لتصبح أكثر فاعلية في تقديم الخدمات الأساسية للشرائح في المجتمع الفلسطيني.
3- أولى الصندوق اهتماماً في دعم قطاع البنى الأساسية (الطرق، المياه والكهرباء)، إذ خصص لهذا القطاع حوالي 15.8 مليون د.ك. ساهمت في إصلاح البنى التحتية المدمرة والطرق، إذ تم تعبيد 1200 كم، وإنشاء 75 كم من شبكات المياه، وإعادة تأهيل 25 بئراً ارتوازياً، واعمار حوالي 7500م^2 من المباني العامة، واستصلاح 2600 دونماً من الأراضي الزراعية، وترميم البنى التحتية في القدس. كما شمل أيضاً إصلاح وتأهيل وإعادة بناء المساكن المتضررة من العدوان الإسرائيلي والبالغ عددها حوالي 7 آلاف منزل في محافظات غزة ونابلس والخليل وجنين.
4- قدم البرنامج العاجل التمويل اللازم لبرنامج إعمار المباني التاريخية في البلدة القديمة في القدس، للحفاظ على هوية القدس العربية وصيانة التراث الحضاري والإسلامي، وتوفير الحماية القانونية للممتلكات العربية المهددة بالتهويد والاستيطان. وبوضع خطة لإحياء المدينة القديمة لرصد الوضع السكني الاجتماعي والاقتصادي في البلدة القديمة. وقد خصص الصندوق العربي 11.2 مليون د.ك. (ما يعادل 38.8 مليون دولار).

كما وسع البرنامج نشاطه ليشمل برامج ومشروعات لإحياء البلدة القديمة في نابلس والبلدة القديمة في الخليل، حيث أسهم هذا المكون في ترميم ما يزيد على 600 وحدة سكنية و 75 مبنى تاريخياً في البلدات الثلاث، وفي تدريب أكثر من 50 فني في مجال الترميم المتخصص.

5- أولى البرنامج أهمية خاصة لتطوير الخدمات الصحية حيث شمل هذا المكون الذي خصص له حوالي 9.0 مليون د.ك. (ما يعادل 31.5 مليون دولار) تقديم الدعم للمستشفيات والمراكز الصحية الأهلية والحكومية. وقد اهتم البرنامج بتوفير المعدات الطبية الحديثة لحوالي 174 مستشفى ومركزاً طبياً حكومياً وأهلياً، واستفاد من هذا النشاط حوالي 1.5 مليون نسمة من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية للمؤسسات الصحية وتوفير التجهيزات والأجهزة الطبية المتخصصة.

6- واهتم البرنامج بدعم القطاعات الإنتاجية لتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني، وتعزيز قدرة المواطنين بالاعتماد على الذات وتوفير فرص العمل، وإعادة تفعيل قطاعي الصناعة والزراعة من خلال دعم المنشآت الصغيرة وإقامة مناطق صناعية لصغار الحرفيين، وتوفير الدعم للحفريين والمزارعين، إذ استفاد من هذا الدعم أكثر من 400 ورشة تم تأهيلها وتجهيزها بكافة المستلزمات. بالإضافة إلى 2400 من صغار المزارعين من خلال تقديم قروض صغيرة وميسرة لهم بسبب الأضرار التي لحقت بهم من بناء الجدار العازل لمساعدتهم في تمويل شراء مدخلات الإنتاج الزراعي. وبلغت المخصصات لهذا المكون حوالي 8.3 مليون د.ك. (ما يعادل 29.1 مليون دولار).

التوزيع القطاعي لمساهمات الصندوق العربي

في إطار البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني

2002 – 2012

	المبلغ المخصص مليون د.ك.	السحوبات مليون د.ك.	النسبة المئوية %

المؤسسات التعليمية والمدارس	44.79	32.68	73
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	23.78	10.83	46
البنى الأساسية	15.75	12.58	80
- طرق	6.47	5.53	86
- كهرباء	3.93	3.73	94
- مياه	5.35	3.32	62
الصحة	9.06	4.42	49
ترميم المباني التاريخية	11.17	5.14	46
القطاعات الإنتاجية	8.37	4.90	59
أخرى	0.65	-	-
الإجمالي	113.57	70.77	

7- بالنظر للأضرار الجسيمة التي لحقت بقطاع غزة إثر العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008 فقد خصص الصندوق في إطار برنامج المعونات الاعتيادي منحة عاجلة مقدراها 10 مليون دولار أمريكي للإسهام في تمويل برنامج إعادة الإعمار الذي يهدف إلى تأمين الخدمات الأساسية وإعادة تأهيل المرافق التي تم تدميرها، وتوفير المعدات والأجهزة الطبية، واستصلاح الأراضي الزراعية وتأهيل الآبار التي دمرت، وتنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي لـ 500 أسرة فلسطينية من خلال تدريبها على إنشاء مشاريع اقتصادية صغيرة مدرة للدخل إلى جانب إنشاء وحدة لأمراض القلب والأوعية الدموية. وكان لهذا الدعم والاستجابة السريعة للأوضاع الملحة أثره الفعال في رفع المعاناة على المواطنين في قطاع غزة.

8- نظراً لتفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشي للمواطنين في مدينة القدس، وتدهور أداء مؤسسات المجتمع المدني، فقد خصص الصندوق العربي عام 2010، إلى جانب مساهمته في البرنامج العادل لدعم الشعب الفلسطيني، برنامجاً عاجلاً بمبلغ 14.4 مليون د.ك. (ما يعادل 50 مليون دولار) لتثبيت الشعب الفلسطيني ودعم

صموده في مدينة القدس. وقد أسهم هذا الدعم في دعم تعزيز دور 14 مؤسسة أهلية لتحسين مخرجات التعليم في 30 مدرسة وكلية مجتمعية تعمل في القدس، بهدف تطوير المناهج المدرسية، ورفد تلك المؤسسات بالتجهيزات، وتوفير التعليم المساند، وتوفير نشاطات أكاديمية تطبيقية للمنهاج الدراسي. كما اشتمل تحسين جودة التربية في مرحلة رياض الأطفال بتوفير بيئة تربوية صحية وآمنة لحوالي 3 آلاف طفل في 50 روضة أطفال في القدس، إلى جانب تطوير قدرات 160 مربية روضة و40 مديرة مدرسة على الأساليب التربوية النوعية للأطفال بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية لمدارس رياض الأطفال ودعم مشاريع الإسكان، وتطوير أعمال 80 مشروعاً قائماً من المشاريع الصغيرة، والاستمرار في أعمال الترميم والتأهيل للمباني في البلدة القديمة.

الملحق 5

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine
Ministry of Interior

دولة فلسطين
وزارة الداخلية

التاريخ: ٢٠١٢/١٢/٨

حضرة الطالب الجامعي باسل فهد ابو الحج ...
تحية طيبه وبعد ..

الموضوع :- طلبكم الخاص من ادارة المنظمات غير الحكومية

اشارة للموضوع اعلاه مرفق لكم جدولا يبين عدد المنظمات غير الحكومية بمديريات وزارة الداخلية بالضفة الغربية وهو على النحو التالي :-

الرقم	المحافظة	العدد
.1	جنين	211
.2	طولكرم	112
.3	قلقيلية	69
.4	نابلس	206
.5	سلفيت	63
.6	طوباس	29
.7	اريحا	45
.8	رام الله	703
.9	القدس / الرام	119
.10	القدس /ابو ديس	232
.11	بيت لحم	262
.12	شمال الخليل /حلحول	28
.13	الخليل	131
.14	جنوب الخليل /دورا	49

مع الاحترام

عبد الناصر الصيفي
م.عام المنظمات غير الحكومية والشؤون العامة

الملحق 6

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

التاريخ: 5/11/2013

الى من يهمه الأمر،،

تحية طيبة وبعد،،

يقوم الطالب باسل فهد ابو الحاج/ تخصص بناء مؤسسات وتنمية بشرية ورقمه الجامعي (21112711) بعمل رسالة ماجستير بعنوان (تقييم دور الصندوق العربي الاقتصادي والاجماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين) مما يستلزم من بحثه جمع المعلومات، وتوزيع الإستبانات، فنرجو السماح له بذلك، بما يخدم أغراض البحث العلمي.

مع جزيل الشكر،،

د. عزمي الاطرش

مدير معهد التنمية المستدامة

معهد التنمية المستدامة
Institute of Sustainable Development

Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002

القدس- أبوديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

التاريخ: 4/12/2013

الى من يهمه الأمر،،

حضرة السادة وزارة الداخلية المحترمين

تحية طيبة وبعد،،

يقوم الطالب باسل فهد ابو الحاج / تخصص بناء مؤسسات وتنمية بشرية ورقمه الجامعي (21112711) بعمل بحث بعنوان (تقييم دور الصندوق العربي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين ") مما يستلزم من بحثه جمع المعلومات، والمقابلات وتوزيع الإستبانات، فنرجو السماح له بذلك، بما يخدم أغراض البحث العلمي.

مع جزيل الشكر،،

د. عزمي الاطرش

مدير معهد التنمية المستدامة

معهد التنمية المستدامة
Institute of Sustainable Development

4/12/2013

Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345

القدس- أبوديس
تلفاكس 009722790345

الملحق رقم 7

مساهمات الصندوق العربي
للانماء الاقتصادي والاجتماعي
في دعم صمود الشعب الفلسطيني
البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني نيسان 2012
الصندوق العربي
للانماء الاقتصادي والاجتماعي

الملحق 8

2013/11/4

سعادة الاخ الدكتور سمير جراد المحترم

الخبير الاقتصادي لدى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

تحية طيبة وبعد.....

الموضوع: اسماء مشاريع

ابرق لكم اسما تحياتي الخاصة على العمل الدؤوب الذي تقوموا به من بناء في دولتنا فلسطين، واود ان اطلب من حضرتكم قائمة باسماء المشاريع التي قام الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويلها في دولة فلسطين منذ عام 2001 حيث تضم المعلومات اسم المشروع و المحور الذي خدمه المشروع " اجتماعي ، بنى تحتية....الخ" والقطاع الذي خدمه المشروع والمنطقة الجغرافية التي نفذ فيها والمؤسسة المنفذة للمشروع او المستفيدة منه ومبلغ المشروع وذلك من اجل رسالة الماجستير التي اسعى الى انجازها تحت اسم تقيم دور الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين باشراف الدكتور عبد الرحمن التميمي، علما باني ملتحق ببرنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية في جامعة القدس معهد التنمية المستدامة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم في رفع العلم والتعلم في فلسطين.

مع فائق احترامي وتقديري

التوقيع باسل ابو الحاج
الطالب باسل فهد ابو الحاج
جوال 0599041424
ايميل baselfahed@ymail.com
baselabualfahed@gmail.com

الملحق 9

حضرة **معالي السيد عبد اللطيف يوسف الحمد**

المدير العام ورئيس مجلس الادارة لصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الموضوع: تنفيذ رسالة ماجستير

بعد التحية....

اود من حضرتكم السماح لي بالحصول على المعلومات التي اسعى الى الوصول اليها لإنجاز رسالة الماجستير الخاصة بي بعنوان *دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين*، مع العلم ان الدكتور عبد الرحمن التميمي هو المشرف على هذه الرسالة، حيث انني طالب اطمح لنيل درجة الماجستير في تخصص بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية في جامعة القدس بعد اتمام هذه الرسالة.

شاكرين حسن تعاونكم معنا

ودمتم ذخرا لفلسطين وشعبها

الباحث

باسل أبو الحاج

baselfahed@ymail.com

baselabualfahed@gmail.com

0097599041424

الملحق 10

سعادة الدكتور نبيل هاني القدومي

محافظ فلسطين لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الموضوع: تنفيذ رسالة ماجستير والحصول على معلومات

تحية مقدسية وبعد.....

اود من سعادتكم السماح لي بالحصول على المعلومات التي اسعى الى الوصول اليها لإنجاز رسالة الماجستير الخاصة بي بعنوان *دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين*، مع العلم ان الدكتور عبد الرحمن التميمي هو المشرف على هذه الرسالة، حيث انني طالب اطمح لنيل درجة الماجستير في تخصص بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية في جامعة القدس بعد اتمام هذه الرسالة.

شاكرين حسن تعاونكم معنا

ودمتم ذخرا لفلسطين وشعبها

الباحث

باسل فهد أبو الحاج

baselfahed@ymail.com

baselabualfahed@gmail.com

59904142420097

الملحق 11

حضرة **معالي السيد عبد اللطيف يوسف الحمد**

المدير العام ورئيس مجلس الادارة لصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الموضوع: تنفيذ رسالة ماجستير

بعد التحية....

اود من حضرتكم السماح لي بالحصول على المعلومات التي اسعى الى الوصول اليها لإنجاز رسالة الماجستير الخاصة بي بعنوان *دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين،* مع العلم ان الدكتور عبد الرحمن التميمي هو المشرف على هذه الرسالة، حيث انني طالب اطمح لنيل درجة الماجستير في تخصص بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية في جامعة القدس بعد اتمام هذه الرسالة.

شاكرين حسن تعاونكم معنا

ودمتم ذخرا لفلسطين وشعبها

الباحث

باسل أبو الحاج

baselfahed@ymail.com

baselabualfahed@gmail.com

0097599041424

ملحق 12

ملخص

مساهمات الهيئات المالية العربية وصندوق الاوبك

لتمويل البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني

خلال الفترة: 2002- 2013

(كما في 2013/12/31)

ملخص مساهمات الهيئات المالية العربية وصندوق الأوبك
لتمويل البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني
خلال الفترة: (2002 – 2013)

1- تمهيد:

تضامناً مع الشعب الفلسطيني وتفاعلاً مع الاحتياجات الفلسطينية المترتبة على تفاقم الأوضاع المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد قررت مجالس محافظي الهيئات المالية العربية – بناءً على الطلب المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة – في اجتماعاتها في مدينة الجزائر بتاريخ 2002/4/16 تخصيص نسبة 10% من الأرباح الصافية لهذه الهيئات لعام 2001 لدعم الشعب الفلسطيني، وعلى أن يتم إيداعها في حساب خاص لفلسطين لدى الصندوق العربي (ملحق 1/أ، ملحق 1/ب، ملحق 1/ج).

وهذه الهيئات هي:

تسلسل	الهيئات المالية العربية (*)	المبلغ المخصص
.1	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	15,873,982 (دولار) (4,873,947/475 د. ك.)
.2	صندوق النقد العربي	11,566,593 (دولار) (2,829,000 دينار عربي حسابي)
.3	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	12,123,000 (دولار)
	المجموع (بالدولار)	**39,563,575 (دولار)**

كما وافق صندوق الأوبك على تخصيص مبلغ 4,00 مليون دولار لدعم الشعب الفلسطيني. ويقوم الصندوق العربي بإدارة هذا الدعم نيابة عنه.

(*) لا تشمل :

1- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (الخرطوم).

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (الكويت).

2- الترتيبات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس محافظي الصندوق العربي :

تنفيذا لقرار مجلس محافظي الصندوق العربي، فقد وافق مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 2002/6/18 على الترتيبات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس المحافظين باستخدام الأرباح الصافية لعام 2001 ومقدارها 4,873,947/475 د. ك . أي ما يعادل حوالي 15,873,982 دولار للمساهمة في دعم الشعب الفلسطيني وتعزيز اقتصاده وذلك من خلال تنفيذ برنامج عاجل لدعم :1) المؤسسات التعليمية،2) تامين الخدمات الصحية، 3) إعادة إعمار البنى الأساسية، 4) إعادة تأهيل المساكن المدمرة، 5) دعم الأسر المحتاجة وبصفة خاصة الأيتام (الملحق-2).

وقام الصندوق العربي بتاريخ 2002/7/15 بتبادل خطاب تفاهم مع محافظ فلسطين لدى الصندوق بشأن تنفيذ قرار مجلس المحافظين المذكور (الملحق-3).

وتم بتاريخ 2002/6/23 اطلاع الهيئات المالية العربية على قرار مجلس إدارة الصندوق باعتماد هذا البرنامج العاجل ومكوناته لدعم الشعب الفلسطيني، وطلب منها إبداء مرئياتها وملاحظاتها عليه وعلى آلية تنفيذه في الأراضي الفلسطينية، واقتراحاتها حول تنفيذ القرارات المماثلة لمجالس محافظيها. وقد وافقت هذه الهيئات على مكوّنات البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني والذي يقوم الصندوق العربي بتنفيذه.

وقد عمل الصندوق العربي بالتعاون والتنسيق مع المحافظ في إطار البرنامج العاجل على تقديم الدعم للشعب الفلسطيني من خلال جهات عديدة شملت: السلطة الوطنية الفلسطينية، والمؤسسات الأهلية، بحيث يصل الدعم إلى المواطن الفلسطيني أينما كان. وتمكن بهذا من تقوية التلاحم بين المواطنين ومؤسساتهم الوطنية، وذلك من خلال دعم التعليم الجامعي والمؤسسات التعليمية، وتوفير الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وإصلاح المساكن، وتأهيل البنى الأساسية بما فيها تأهيل الطرق وشبكات المياه والآبار والكهرباء، ودعم المؤسسات والجمعيات الأهلية، وتأهيل المناطق الصناعية، واستصلاح الأراضي، والحفاظ على هوية القدس العربية في مواجهة حملات التهويد.

3- تجديد مساهمات الهيئات المالية العربية وصندوق الأوبك في اطار البرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني حتى عام 2013.

لما كان لهذه المساهمات دورها المؤثر في سد جزء من الاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني ودعم صموده وحماية مؤسساته الأهلية وخاصة المؤسسات التعليمية كالجامعات والكليات من الانهيار، فقد قررت مجالس محافظي هذه الهيئات تجديد هذه المساهمات والتي تعادل نسبة 10% من أرباحها الصافية للأعوام 2003،2004،2005،2006،2007،2008،2009،2010،2011،2012،2013 (الملاحق 4/أ، 4/ب،4/ج). ويبين الملحق 4/د قائمة بقرارات مجالس محافظي الصندوق العربي، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي باقتطاع 10% من الأرباح الصافية لها لهذه الأعوام. وقام الصندوق العربي بتبادل خطابات تفاهم مع محافظ فلسطين بشأن تنفيذ قرارات مجلس المحافظين (ملحق-5). وهذه المساهمات كما يلي:

تسلسل	المساهمات	10% من صافي أرباح عام	المبلغ المخصص (مليون دولار)	المكان	التاريخ
-1	المساهمة الثانية	2003	50,97	الكويت	2004/4/14
-2	المساهمة الثالثة	2004	120,12	أبو ظبي	2005/4/12
-3	المساهمة الرابعة	2005		الرباط	2006/4/18
-4	المساهمة الخامسة	2006	71,37	بيروت	2007/4/11
-5	المساهمة السادسة	2007	70,43	صنعاء	2008/4/2
-7	المساهمة السابعة	2008	58,63	البحر الميت- الأردن	2009/4/15
-8	المساهمة الثامنة	2009	122,50	الخرطوم	2010/4/7
-9	المساهمة التاسعة	2010	59,96	دمشق	2011/4/6
-10	المساهمة العاشرة	2011	47,56	مراكش	2012/4/17
-11	المساهمة الحادية عشرة	2012	66,08	دبي	2013/4/2
المجموع			**667,62**		

وبهذا يصل إجمالي المساهمات الاحدى عشرة حوالي 707,18 مليون دولار. وبلغت مساهمة صندوق الأوبك 11,50 مليون دولار. فيكون إجمالي مساهمات الهيئات المالية العربية وصندوق الأوبك حوالي 718,68 مليون دولار كما في الجدول التالي:

جدول -1

ملخص مساهمات الهيئات المالية العربية وصندوق الاوبك

لتمويل البرنامج العاجل للشعب الفلسطيني

خلال الفترة 2002-2013

الهيئات المالية العربية	المساهمات (مليون دولار)	النسبة المئوية	السحوبات* (مليون دولار)	نسبة السحوبات لكل هيئة
1-الصندوق العربي	431,75	%60.1	325,39	%75
2-صندوق النقد العربي	140,37	%19,5	92,83	%66
3-المصرف العربي	135,06	%18.8	99,17	%73
المجموع	707,18	%98.4	517,39	%73
4- صندوق الاوبك	11,50	%1.6	11.50	%100
المجموع الكلي	718,68	%100.0	528,89	%74

(*) السحوبات كما في :

1-31/12/2013(الصندوق العربي)

2-ديسمبر 2013(صندوق النقد العربي والمصرف العربي). تقرير موجز عن البرامج والمشاريع التي ينفذها صندوق الاقصى (إدارة البنك الاسلامي للتنمية) نيابة عن المؤسسات المالية العربيه من اجل فلسطين ديسمبر 2013.

ملخص اقتطاع 10% من الأرباح الصافية للهيئات المالية العربية للأعوام: 2001، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010،2011،2012، 2013(لصالح الشعب الفلسطيني)

الهيئات المالية العربية		الاجتماع العنوي	مكان الاجتماع	تاريخ الاجتماع	رقم القرار	المبلغ		10%من صافي أرباح عام	المسحويات *		نسبة المسحويات للمبلغ
						العملة	دولار أمريكي		د.ك	دولار	
1- الصندوق العربي	1- المساهمة الأولى	1. الحادي والثلاثون	الجزائر	2002/4/16	6 لسنة 2002	4,873,947/475 د.ك	15,873,982	2001	-	15,873,982	100.0%
	2- المساهمة الثانية	2. الثالث والثلاثون	الكويت	2004/4/14	5 لسنة 2004	12,241,600/000 د.ك	41,815,000	2003	-	41,443,805	99%
	3- المساهمة الثالثة	3. الرابع والثلاثون	أبو ظبي	2005/4/12	2 لسنة 2005	21,615,001/194	74,743,252	2004 2005	20,659,659	72,902,356	98%
	4- المساهمة الرابعة	4. الخامس والثلاثون	الرباط	2006/4/18	4 لسنة 2006						
	5- المساهمة الخامسة	5. السادس والثلاثون	بيروت	2007/4/11	2 لسنة 2007	11,962,478/264 د.ك	44,329,026	2006	11,449,909	42,627,423	96%
	6- المساهمة السادسة	6. السابع والثلاثون	صنعاء	2008/4/2	2 لسنة 2008	11,115,706/577 د.ك	38,333,000	2007	10,397,375	35,853,018	94%
	7- المساهمة السابعة	7. الثامن والثلاثون	البحر الميت	2009/4/15	6 لسنة 2009	10,000,000/000 د.ك (1)	34,827,586	مخصص	8,198,776	28,271,641	81%
	8- المساهمة الثامنة	1.8 التاسع والثلاثون	الخرطوم	2010/4/7	3 لسنة 2010	11,584,262/260 د.ك	39,655,174	2009	9,534,979	32,879,238	83%
		2.8 التاسع والثلاثون	الخرطوم	2010/4/7	4 لسنة 2010	14,401,000/000 د.ك	50,000,000 (2)	مخصص	6,532,951	22,682,282	45%
	9- المساهمة التاسعة	9- الأربعون	دمشق	2011/4/6	1 لسنة 2011	8,925,221/320 د.ك	31,875,790	2010	5,751,016	20,539,342	64%
	10- المساهمة العاشرة	10- الحادي والأربعون	مراكش	2012/4/17	1 لسنة 2012	6,879,217/024 د.ك	24,568,632	2011	3,177,554	11,348,407	46%
	11- المساهمة الحادية عشرة	11- الثاني والأربعون	دبي	2013/4/2	1 لسنة 2013	10.361,701/780	35.730.006	2012	281,948	972,235	3%
	مجموع فرعي					123,960,135/894 د.ك	431,751,448		-	325.393,729	**75%**
2- صندوق النقد العربي	1- المساهمة الأولى	1. الخامس والعشرون	الجزائر	2002/4/16	5 لسنة 2002	2,829,000 د.ع حسابي	11,566,593	2001	-	11,566,593	100%
	2- المساهمة الثانية	2. السابع والعشرون	الكويت	2004/4/14	8 لسنة 2004	2,045,500 د.ع حسابي	9,155,000	2003	-	9,155,000	100%
	3- المساهمة الثالثة	3. الثامن والعشرون	أبو ظبي	2005/4/12	5 لسنة 2005	2,025,300 د.ع حسابي	19,973,311	2004		19,973,311	100%
	4- المساهمة الرابعة	4. التاسع والعشرون	الرباط	2006/4/18	4 لسنة 2006	2,227,000 د.ع حسابي		2005			
	5- المساهمة الخامسة	5. الثلاثون	بيروت	2007/4/11	7 لسنة 2007	2,831,300 د.ع حسابي	12,340,624	2006	-	12,018,493	97%
	6- المساهمة السادسة	6. الحادي والثلاثون	صنعاء	2008/4/2	3 لسنة 2008	3,641,800 د. ع حسابي	13,697,571	2007	-	13,697,571	100%

ملخص اقتطاع 10% من الأرباح الصافية للهيئات المالية العربية للأعوام:2001، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009 ،2010، 2011،2012، 2013(لصالح الشعب الفلسطيني)

الهيئات المالية العربية		الاجتماع السنوي	مكان الاجتماع	تاريخ الاجتماع	رقم القرار	المبلغ		10%من صافي أرباح عام	المسحوبات *		نسبة المسحوبات للمبلغ
						العملة	دولار أمريكي		دولار	د.ك	
	7- المساهمة السابعة	7. الثاني والثلاثون	البحر الميت	2009/4/15	6 لسنة 2009	3,017,600 د. ع حسابي	13,800,000	2008	12,699,228	_	92%
	8- المساهمة الثامنة	8. الثالث والثلاثون	الخرطوم	2010/4/7	5 لسنة 2010	3,506,200 د. ع حسابي	17,033,494	2009	8,980,017	_	53%
	10- المساهمة التاسعة	9. الرابع والثلاثون	دمشق	2011/4/6	5 لسنة 2011	3,171,500 د. ع حسابي	14,900,000	2010	3,091,830	_	21%
	11- المساهمة العاشرة	10. الخامس والثلاثون	مراكش	2012/4/17	5 لسنة 2012	3,114,400 د. ع حسابي	14,900,000	2011	1,646,000	_	11%
	12- المساهمة الحادية عشرة	10. السادس والثلاثون	دبي	2013/4/2	6 لسنة 2013	2,787,000 د. ع حسابي	13,000,000	2012	_	_	_
	مجموع فرعي					31,196,600 د. ع حسابي	140,366,593		**92,828,043**	_	**66%**
3- المصرف العربي	1- المساهمة الأولى	1. السابع والعشرون	الجزائر	2002/4/16	5 لسنة 2002	_	12,123,000	2001	12,123,000	_	100%
	_	_ التاسع والعشرون	الكويت	2004/4/14	.	_	—	2003	—	_	—
	2- المساهمة الثانية	2. الثلاثون	أبو ظبي	2005/4/12	4 لسنة 2005	_	9,400,000	2004	9,343,264	_	99%
	3- المساهمة الثالثة	3. الحادي والثلاثون	الرباط	2006/4/18	3 لسنة 2006	_	16,000,000	2005	15,741,343	_	98%
	4- المساهمة الرابعة	4. الثاني والثلاثون	بيروت	2007/4/11	5 لسنة 2007	_	14,700,000	2006	14,126,420	_	96%
	5- المساهمة الخامسة	5. الثالث والثلاثون	صنعاء	2008/4/2	غ.م	_	18,400,000	2007	14,233,408	_	77%
	6- المساهمة السادسة	6. الرابع والثلاثون	البحر الميت	2009/4/15	غ.م	_	10,000,000	2008	8,257,333	_	83%
	7- المساهمة السابعة	7. الخامس والثلاثون	الخرطوم	2010/4/7	غ.م	_	15,810,000	2009	14,397,575	_	91%
	8- المساهمة الثامنة	8. السادس والثلاثون	دمشق	2011/4/6	غ.م	_	13,185,000	2010	7,622,360	_	58%
	9- المساهمة التاسعة	9. السابع والثلاثون	مراكش	2012/4/17	غ.م	_	8,092,000	2011	3,326,908	_	44%
	10- المساهمة العاشرة	10. الثامن والثلاثون	دبي	2013/4/2	غ.م	_	17,350,600	2012	_	_	_
	مجموع فرعي					_	135,060,600		**99,171,611**	_	**73%**
مجموع مساهمات الهيئات المالية العربية							707,178,641		**517,393,333**		**73%**
4- صندوق الأوبك							11,500,000		11,500,000	_	100%
المجموع الكلي							718,678,641		**528,893,383**	_	**74%**

(1) خصص الصندوق العربي مبلغ 10,000,000 دينار كويتي لدعم البرنامج العاجل للشعب الفلسطيني

(2) خصص الصندوق العربي مبلغ 50,000,000 دولار لبرنامج دعم صمود الشعب الفلسطيني في القدس

غ.م : غير متوفر حاليا (*) المسحوبات كما في: 2013/12/31

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1.1	فصول الرسالة.....	19
1.2	الجدول الزمني	21
2.1	الدعم المقدم لفلسطين من عام 2008-2012 مليون دولار.....	54
2.2	المساعدات العربية المقدمة للشعب الفلسطيني.....	56
2.3	مساهمات الهيئات المالية العربية وصندوق الأوبك 2002-2013	58
3.1	القروض لفلسطين حتى تاريخ 2013/12/31 دولار امريكي.....	70
3.2	المساهمات المقدمة إلى لشعب الفلسطيني	72
3.3	توزيع الدعم على القطاعات.....	75
3.4	توزيع الدعم على قطاع الخدمة الاجتماعية	78
3.5	توزيع الدعم على القطاعات الأخرى	80
3.6	توزيع الدعم على قطاع الخدمة الإنتاجية	83
3.7	توزيع الدعم على قطاع البنية التحتية	86
3.8	توزيع المشاريع على المحافظات الفلسطينية	88
3.9	عدد الجمعيات وعدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق.....	90
3.10	توزيع المشاريع لقيمية المشروع	91
4.1	النتائج الكمية دعم الصندوق.....	95

فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
3.1	القروض لفلسطين حتى تاريخ 2013/12/31 دولار امريكي.....	71
3.2	الدعم المقدم حسب المساهمات 2001-2012.....	73
3.3	توزيع الدعم على القطاعات.....	77
3.4	توزيع الدعم على قطاع الخدمة الاجتماعية.....	79
3.5	توزيع الدعم على القطاعات الأخرى.....	83
3.6	توزيع الدعم على قطاع الخدمة الإنتاجية.....	85
3.7	توزيع الدعم على قطاع البنية التحتية.....	87
3.8	العلاقة بين عدد الجمعيات وعدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق	89
3.9	توزيع المشاريع حسب المبلغ والحجم.....	91

فهرس المحتويات

الرقم	المبحث	الصفحة
	إقرار	ب
	الشكر والعرفان.....	ج
	الملخص بالغة العربية	د
	الملخص بالغة الانجليزية	و
الفصل الاول	**خلفية الدراسة**	2
1.1	مقدمة	3
1.2	اطار المفاهيم.....	4
1.3	مشكلة الدراسة	7
1.4	أهمية ومبررات الدراسة	9
1.5	أهداف الدراسة	10
1.6	أسئلة الدراسة	11
1.7	فرضيات الدراسة	11
1.8	منهج وأدوات الدراسة	12
1.9	مجتمع الدراسة	13

1.10 عينة الدراسة..... 14
1.11 حدود الدراسة 16
1.12 محددات الدراسة 17
1.13 التعريف بالمصطلحات 17
1.14 إدارة وتحليل البيانات 18
1.15 تصميم هيكل الرسالة 19
1.16 الجدول الزمني 21

الفصل الثاني الإطار النظري 22

2.1 الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي 23
2.1.1 تعريف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي..... 23
2.1.2 نشأت الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي..... 23
2.1.3 اهداف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي..... 24
2.1.4 دعم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لفلسطين..... 25
2.2 التنمية الاقتصادية 26
2.2.1 تعريف التنمية الاقتصادية 26
2.2.2 عناصر ومستلزمات التنمية الاقتصادية 31
2.2.3 نظريات التنمية الاقتصادية 33

2.2.4 معيقات التنمية الاقتصادية 37
2.3 التنمية الاجتماعية 41
2.3.1 تعريف التنمية الاجتماعية 41
2.3.2 عناصر التنمية الاجتماعية 43
2.3.3 مبادئ وركائز التنمية الاجتماعية 45
2.3.4 نظريات التنمية الاجتماعية 47
2.3.5 معيقات التنمية الاجتماعية 48
2.4 التقييم 50
2.4.1 تعريف التقييم 50
2.4.2 أنواع التقييم 51
2.4.3 أهداف التقييم 52
2.5 الدعم والتمويل الدولي لفلسطين..... 53
2.5.1 الدعم الدولي لفلسطين..... 53
2.5.2 الدعم العربي لفلسطين..... 55
2.5.3 الدعم المقدم من الهيئات العربية وصندوق الأوبك..... 57
2.5.4 إشكاليات الدعم..... 59
2.6 دراسات سابقة..... 60

الفصل الثالث دراسة وتحليل البيانات..... 66

3.1 مقدمة 66

3.2 المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين 67

3.3 تقييم دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية..... 70

3.3.1 القروض..... 70

3.3.2 المنح والمساعدات..... 72

الفصل الرابع النتائج والاستنتاجات والتوصيات..... 93

4.1 مقدمة 93

4.2 النتائج 94

4.3 الاستنتاجات..... 98

4.3 التوصيات 100

المراجع 102

الملاحق 109

فهرس الجداول 143

فهرس الأشكال 144

فهرس المحتويات 145